الفوائد الفنارية

شرح العلامة

شمس الدين الفناري

على متن إيساغوجي في المنطق

للعلامة أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل
الأبهري السمرقندي

تعليق وتوضيح

أ. د. عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي العراقي

الأستاذ في كلية الشريعة بجامعة العلوم الإسلامية
في عمان - الأردن



الفوائد الفنارية

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

المملكة الأردنية الهاشمية

- رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠١٨/٧/٣٧١٤)
- السمرقندي، اثير الدين المفضل بن عمر الأبهري
- الفوائد الفنارية / اثير الدين المفضل بن عمر الأبهري السمرقندي، تحقيق، عبدالملك عبدالرحمن السعدي
- دار الفاروق للنشر والتوزيع
- عدد الصفحات (١٨٤)
- ر.ا.: ٢٠١٨/٧/٣٧١٤
- الواصفات: /المنطق/
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن راي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى.

دار الفاروق للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس

تلفون: ٠٠٩٦٢٦٤٦٤٠٠٦٤

E- mail: daralfarouq@yahoo.com

الفوائد الفنارية

شرح العلامة

شمس الدين الفناري

على متن إيساغوجي في المنطق

للعلامة أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل
الأبهري السمرقندي

تعليق وتوضيح

أ.د. عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي العراقي

الأستاذ في كلية الشريعة بجامعة العلوم الإسلامية
في عمان - الأردن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تعريف بصاحب متن «إيساغوجي»

العلامة أثير الدين الأبهري

(٦٦٣هـ - ١٢٦٤م)

هو المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، أثير الدين، منطقي، له اشتغال بالحكمة والطبيعيات والفلك، من كتبه: [هداية الحكمة] مع بعض شروحه، و[مختصر في علم الهيئة] و[رسالة الاسطرلاب] و[تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار] منطق، و[جامع الدقائق في كشف الحقائق] منطق، و[درايات الأفلاك] و[الزيج الشامل] و[الزيج الاختياري] يعرف بالزيج الأثيري، ورسالة [إيساغوجي] في المنطق، وقد تعددت الشروح عليها لأهميتها، وأحدها هذا الشرح في كتابنا هذا[1].

---

(١) منقولة من مقدمة المحقق له محمد عبدالعزيز أحمد الخالدي.

تعريف بالشارح لمتن «إيساغوجي»
العلامة شمس الدين الفناري
(٧٥١- ٨٣٤هـ - ١٣٥٠- ١٤٣١م)

هو العالم الفاضل في جميع العلوم وخصوصًا بالمنطق والأصول محمد بن حمزة بن محمد شمس الدين الفناري (أو الفنري) الرومي.

أخذ العلم عن علاء الدين الأسود والشيخ جمال الدين الأقرائي.

صنف التفسير علىٰ سورة الفاتحة علىٰ كمال الإيجاز والإتقان.

ولي قضاء بروسة وارتفع قدره عند السلطان بايزيد خان، وحج مرتين، زار في الأولىٰ مصر سنة ٨٢٢هـ، واجتمع بعلمائها، والثانية سنة ٨٣٣هـ شكراً لله تعالىٰ علىٰ إعادة بصره إليه، وكان قد أشرف علىٰ العمىٰ، أو عمي وشفي، ومات بعد عودته من الحج.

من كتبه: [شرح إيساغوجي] في المنطق، ويعرف أيضًا بالفوائد الفنارية وهو هذا الشرح، و[عويصات الأفكار] رسالة في العلوم العقلية، و[فصول البدائع في أصول الشرائع] و[أنموذج العلوم] و[شرح الفرائض السراجية][١].

---

(١) منقولة من مقدمة المحقق له محمد عبدالعزيز أحمد الخالدي.

مقدمة المعلق

الحمد لله الذي عَلَّمَ بالقلم، عَلَّم الإنسان ما لم يعلمْ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد من أرسلَهُ الله تعالىٰ للعَالَمِ وعلىٰ آلهِ وأصحابهِ مصابيحِ الهدىٰ في دواجي الظُلَمْ.

أما بعد،،

فإنَّ شرحَ الفناري علىٰ متن ايساغوجي شرح موجزٌ، ألفه صاحبُهُ لحلِّ ألفاظِ هذا المتن.

ولأنه يحتوي علىٰ عباراتٍ غامضةٍ بالنسبة لطلابِ العلم في هذا العصر؛

إذ كانت غير غامضة علىٰ مستوياتِ الطلابِ سابقًا، لأنَّهم مارسُوا حلَّ عباراتِ كتبِ التراثِ لشتىٰ العلومِ؛

لأجل ذلك عَقْدتُ النيَّة علىٰ أن أضعَ الشرْحَ والمَتْنَ في أعلىٰ الصَفْحَةِ، وأذيّل بأسفلِها تعليقاتٍ وتوضيحاتٍ تنسَجمُ مع مستوياتِ طلابِ هذا العَصْرِ، في بَعْضِ أوقاتي من الليلِ أو النهارِ، وقد يسر الله ذلك والحمدُ للهِ.

راجيًا منه جلَّ شأنهُ أنْ يرزقني الإخلاصَ وحُسْنَ الخاتمةِ، وأن ينْفَعَني بما علِمْتُ، وأن يُعلمَني مَا لم أَعْلَمْ، وأنْ يَنْفَعَ بهِ طلابَ علمِ

المَنطقِ، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

المعلق

أ.د عبدالملك عبدالرحمن السعدي العراقي

١٣ربيع الأول ١٤٣٩هـ

٢٠١٨/١/١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح الفناري

حمداً[١] لك اللهمّ[٢] علىٰ ما لَخَّصْتَ[٣] لي من منحِ[٤] عوارِفِ[٥] الأفاضلِ[٦]. وخلَّصْتَني[٧] من مِحَنِ[٨] عواصِفِ[٩] الفضائلِ[١٠].

---

(١) منصوب بفعل مقدَّر تقديره أَحْمَدُ حَمْداً، وهو مصدر مؤكد للمصدر الموجود ضمن الفعل، فهو أبلغ من لو قال: أحمدك أو نحمدك.

(٢) هنا منادىٰ، أي: يا الله، حُذِفَ حَرْفُ النداء، وعوض عنه الميم.

(٣) أي: ما اخترتَ إليّ ما هو خير، والخير هنا يريد بها نعمةَ العلمِ والمعرفةِ.

(٤) مِنَح: جمع منحة، وهي العطيةُ.

(٥) جمع عارفةٍ: أي الإحسان، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل أي المحسِنُ.

(٦) جمع أَفْضَل: وهو الزائد في الفضل علىٰ الآخرينَ، والمراد بهم العلماء.

(٧) أي: نجَّيتني من مشقةِ تحصيل العلوم.

(٨) جمع مِحنةٍ، وهي الحَيرةُ في الأمر.

(٩) جمع عاصفة: وهي الرياح الشديدة، أراد خَلَّصَهُ من صعوبة فهم العبارات أو الكلام.

(١٠) أي: الكمالات، أي: نجاه الله من صعوبة فهم النص الذي هو كالعاصفة تقصف جميع الكمالاتِ وأهمها المعلوماتُ.

هنا أوجُهٌ بديعيةٌ بلاغيةٌ: بين لخصْتُ وخلصتُ جناس القلب، وهو اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وعددها دون ترتيبها، وكذلك بين مِنح ومحن، وبين عوارف وعواصف، الجناس اللاحق، وهو اختلاف اللفظين المتجانسين بحرفين غير متقاربين وهما الراء والصاد.

وصلاةً علىٰ عامَّةِ من لحقهُم أُوْلىٰ الفواضلِ[١] لا سيما علىٰ محمدٍ المنعوتِ بأعلىٰ الشمائِلِ[٢]، والمبعوثِ بأكرمِ القبائلِ[٣] وعلىٰ آله وأصحابه المهتدِيْنِ بأوْضحِ الدَلائِلِ[٤].

أما بعد[٥]: فلمّا لم يَنفعْني التَّعَلُّلُ بلعلَّ وعسىٰ[٦]، عن اقتراحِ أخٍ

---

(١) وهم الأنبياء، فهم أولىٰ بالفضائل.

(٢) الشمائل هي الخصال الحميدة، لأن خصاله التمثل بآداب القرآن، فقد سئِلت السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن خُلُقِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجابت: «خُلُقُهُ القرآن».

(٣) هم قريش بصورة عامة، وبنو هاشم بصورة خاصة، لحديث «إن الله اختار خلقَهُ فاختار منهم الإنسان، واختار الإنسانَ فاختار منهم العربَ، واختار العربَ فاختار منهم قريشاً، واختار قريشاً فاختار منهم بني هاشم، واختارني منهم، فلا أزال خياراً من خيار».

(٤) أوضح الدلائل التي اهتدوا بها، وهي كتاب الله وسنة رسوله، والمعجزات.

(٥) هذه تسمىٰ (فصل الخطاب) أي: تفصل بين الحمد والصلاة علىٰ سيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين الكلام الآتي.

(٦) أراد أن يبين أن سبب شرحه لهذا المتن هو بطلب من أخ في الله له يقترح عليه أن يشرحه، وهو يسوف ويقول: عسىٰ أن أفعل أو لعلني أن أشرحه.

لي، في كل صباحٍ ومساء[١]: أن أكتبَ فوائد[٢] لائقةً بمطالعة الإخوانِ[٣] لفرائِدِ الرسالةِ[٤] الأثيرِيَّةِ[٥] في الميزان[٦]، شرعتُ فيه غَدْوَةَ يومٍ من أقصرِ الأيام، وختمتُ مع أذانِ مغربِهِ[٧]، بعونِ اللهِ الملكِ العلّامِ. إنهُ وليُّ كل توفيقٍ وإنعامٍ.

---

(١) أي: كان هذا الأخ يكرر عليَّ هذا الاقتراح باستمرار في الصباح من نصف الليل إلىٰ منتصف النهار، وفي المساء من نصف النهار إلىٰ نصف الليل.

(٢) جمع فائدة: وهو ما يستفيد منه الشخص من خير، مالٍ أو علمٍ.

(٣) عنىٰ بذلك أن هذه الفوائد يستفيد منها أهل العلم، وهم إخوانه في الإسلام والعلم، وأن تكون لائقة: أي مناسبة لفهم المتن، وتكون تكريمـًا علميـًا لهم.

(٤) اللؤلؤة هي الدرة الصغيرة، والفريدة: هي الكبيرة الشفافة، وكلاهما تخرجان من البحر، وهما من الأمور المزيِّنَةِ لمن حملها، وهنا استعارة الفرائد والدرر للمسائل العلمية، والجامع بينهما أن كلاً منها زينة لحاملها، والعالم في المسائل.

(٥) نسبة إلىٰ مؤلفها (أثير الدين الأبهري).

(٦) سمىٰ المنطق (علم الميزان)؛ لأنه يشبه الميزان في معرفة المقادير، وهنا بالمنطق يوزن التعريف الصحيح من الفاسد، والنظر الصحيح (القياس) من الفاسد.

(٧) لأن المعلومات مخزونة في ذهنه، واليوم الذي قصده هو من أيام الشتاء تمكَّنَ فيه من تدوينِ هذه المعلومات ضمن هذه المدة، وهذا من فضل الله عليه وتوفيقه، لأنه صاحب النعمِّ، وأجلُّها المعرفة.

اعْلَمْ: أَنَّ من حقِّ كلِّ طالبِ كَثْرةٍ تضْبطُها جهةُ وحدةٍ: أن يَعْرِفَها بتلكَ الجهةِ[١]، ويحصِّلَ الشَّعُورَ بها قبلَ الشروعِ فيها؛ حتىٰ يأمَنَ عن فواتِ شَيءٍ مما يَعْنِيهِ، وصَرْفِ الهمةِ إلىٰ ما لا يعنيه، وأن يعرِفَ غايتَها؛ ليزدادَ جِدّاً ونشاطـًا، ولا يكون سعيُهُ عبثـًا وضلالاً.

ولأن كل علمٍ كثرةٌ تضبطها جهةُ وحدةٍ ذاتية، باعتبارها تعدُّ مسائله علمـًا واحداً.

وهي كونها باحثة عن الأعراضِ الذاتية لشيء واحد، وحدة حقيقية واعتبارية.

---

(١) الكثرة قد تكون مادية وقد تكون علمية، ولنمثل للكثرة المادية:
رجل سمع بأن هناك فاكهة اسمها (البرتقال) ولم يعرفها من قبل وهي تباع بالأسواق. والبرتقال كلمة لها كثرة أفرادٍ فلا بد من أن يعرفها بجهة وحدةٍ فيقال له: هي فاكهة كروية الشكل لونها أصفر، لها قشر ولب لذيذ الطعم، وفيه غذاء، فإذا لم يعرفها بهذه الضوابط فإنَّه قد يشتري بدلها التفاح، ويمرُّ بها وهو لا يعرفها فلا يَشتري، ويتعب نفسه بالتفتيش والتحري دون العثور عليها.
مثال آخر: رجل يسمع بالإبل وهو لم يعرفها، ويريد أن يشتري عدداً منها، فإنه لا بد أن يعرفها بضوابط مجملة يمكن عثوره من خلالها علىٰ تلك الكثرة، فيقال له: الإبل حيوان مرتفع له عنق مقوس طويل، وفي ظهره سنام مرتفع، له أربعة أرجل، قَدَمُهُ خاليةٌ من الأصابع والاختلاف، يُرْكَبُ ويَحْمِلُ الأثقال. فإنه إن لم يعرفه بهذه الجهة سوف يمرُّ بها ولا يعرفها، ويستمر بالتفتيش عنها، ولربما يأخذ مكانها بقراً.
أما الكثرة العلمية فسيأتي الحديث عنها قريبـًا.

وجهةُ وحدةٍ عرضية تتبع الجهة الأولىٰ:

ككونها آلة، واستتباعِها غايةً.

جرىٰ عادة العلماءِ علىٰ تقديمِ الشعور بتعريف العلوم بإحدىٰ الجهتين، وغايتها، وموضوعها علىٰ الشروعِ في مسائلها[1].

---

(١) وإليك توضيحـًا لذلك: الوحدةُ الذاتيةُ لكل كثرة نوعان:

١- الوحدة الحقيقية: -مثل العدد- وحدة موضوعة لعلم الحساب، أي مسائله المتعددة (واحد، اثنان، ثلاثة.. الخ).

٢- الوحدة الاعتبارية: أي أن واقعها ليس وحدةً، ولكن نعتبرها وحدة مثل الكتاب والسنة والإجماع، بالنسبة لأصول الفقه -ونقول عنها (أدلة الفقه الإجمالية).

الوحدة الذاتية للمنطق: الكثرة هي موضوعه، ومسائله ومبادؤه فإنها ترجع إلىٰ ذات المنطق، لذا سميت ذاتية.

الوحدة العرضية للمنطق: مثل كونه آلة لعلوم أخرىٰ، وله غاية مثل العصمة عن الخطأ في التعريف والقياس.

إذن للمنطق وجهة وحدة ذاتية، وجهة وحدة عرضية تتبع الأولىٰ.

فيعرف باعتبار الجهة الذاتية:

علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الإيصال إلىٰ المجهولات. هذا التعريف عند المتأخرين.

أو علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذىٰ بها أمر في الخارج من حيث تنطبق علىٰ المعقولات الأولىٰ التي يحاذىٰ بها أمر في الخارج. وهذا التعريف عند المتقدمين.

وعلىٰ المذهبين عُرِّف موضوع المنطق هو: التصورات والتصديقات من حيث إيصالها إلىٰ مجهول تصوري أو تصديقي.

[اعتبار الجهة الذاتية للمنطق]

فنقول: باعتبار الجهة الأولىٰ:

المنطق: علمٌ، يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للتصوراتِ والتصديقات من حيث نفعُها في الإيصال إلىٰ المجهولاتِ[1]، أو عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذىٰ بها أمرٌ في الخارجِ من حيثُ تنطبق علىٰ المعقُولاتِ الأوْلىٰ التي يحاذَىٰ بها أمرٌ في الخارجِ[2].

---

(١) هذا تعريف المنطق عند المتأخرين والأعراض الذاتية هي مسائله التي بواسطتها نصل إلىٰ التعريف أو القياس، وسميت أعراضـًا؛ لأنها غير ثابتة، وذاتية لأنها داخلة في المنطق، والعرضية مثل الغاية من تعلمه؛ لأنها خارجة عن مادته.

(٢) وهذا تعريفه عند المتقدمين: المعقولات الثانية مثل: الجنس، الفصل، النوع، الخاصة، هذه تأتي بعد المعقولات الأولىٰ التي لها أفراد في الخارج مثل:

حيوان للجنس	وناطق للفصل	إنسان للنوع	وضاحك للخاصة
فإنها تحاذي البقر والغنم والإنسان	مثل زيدٌ وعمرو	زيد باعتباره ناطقـًا	زيد باعتباره ضاحكـًا

لأنك إذا نظرت إلىٰ الأمور الخارجية انتقل ذهنك إلىٰ ضوابط له معقولة وهي: حيوان، وناطق، وإنسان، وضاحك. فهي أول ما نقله بعد مشاهدة الأفراد في الخارج، ثم ينقل ذهنك ثانيـًا إلىٰ معقولات أخرىٰ تحاذي هذه المعقولات لا الأفراد المشاهدة في الخارج، والأخرىٰ هي: الجنس، والفصل، والنوع، والفصل.

وباعتبار الجهةِ الثانِيَةِ[١]:

المنطقُ: قانونٌ يُعرف به صَحيحُ الفِكْر وفاسدُهُ[٢].

فاندرج في الأولىٰ: مَعْرفةُ الموضوعِ علىٰ المذهبين.

وفي الثانية: معرفةُ الغاية.

---

(١) أي: باعتبار الجهة العرضية.

(٢) هذا هو الغاية والغرض من تعلّم المنطق؛ لأن الذاتية هي المسائل والقوانين المركب منها مادة المنطق، لذلك سميت ذاتيةً، أما الغاية فهي النتيجة التي تحصل من تلك القوانين، فإنها ليست من ذاته بل لازمة له خارجة عن قوانينه، وهي معرفة صحة التعريف والقياس ومعرفة فاسده.

[أبواب المنطق وخطته أربعة]

ثُمَّ نقول: لمّا كان الغَرَضُ من المنطقِ معرفَةَ صحةِ الفكر وفاسدِهِ.

والفكرُ[١]: إمَّا لتحصيلِ المجهولاتِ التصوريَّةِ أو التصديقيَّةِ.

كان[٢] للمنطق طرفانِ: تصوراتٌ، وتصديقاتٌ.

ولكلٍ منهما مبادٍ[٣] ومقاصدُ.

فكان أقسامُه أربعةً:

١. فمبادي التصوراتِ: الكلياتُ الخمسُ[٤].

٢. ومقاصِدُها: القولُ الشّارِحُ[٥].

---

(١) الفِكر: هو حركة النفس في المعلومات للتوصل إلىٰ المجهولات، مثل حركته في الحيوان الناطق للتوصل إلىٰ مجهول هو الإنسان. ومثل حركته في تغير الكون للتوصل بها إلىٰ حدوثه المجهول.

(٢) لفظ كان جواب لمَّا كانَ.

(٣) المبادي: هي المقدمات التي يتكون منها المقصد، مثل الحجر والإسمنت (مواد أولية) يتكون منها الجدار.

(٤) وهي: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام.

(٥) الشارحُ: المفسِّرُ أو المعرِّفُ للشيء.

٣. ومبادئ التصديقات: القضايا[١] وأحكامُها[٢].

٤. ومقاصدُها: القياسُ[٣].

---

(١) القضيةُ هي: الخبرُ. وسيأتي أقسامها.

(٢) أحكامُها: التناقضُ والقياسُ.

(٣) وسيأتي أنه اقتراني واستثنائي.

[أقسام القياس من حيث مادتُه لا هيكلُهُ]

ثم القياسُ أقسامُهُ خمسةٌ[١]:

يسمُّونها: الصناعاتِ[٢] الخمسَ:

ووجهُ الضَّبطِ[٣]:

أنه إنْ تركبَ من اليقينياتِ يُسمىٰ بُرْهانـًا، ومن الظَنِّيَاتِ خَطابةً، ومن المسلماتِ جَدَلاً، ومن المخيلات شِعْراً، ومن الشبيهةِ باليقينيات أوْ الظنياتِ مغالطةً.

فالمغالطةُ: إما سَفْسَطةٌ، أو مشاغَبَةٌ.

فالصِّناعاتُ الخمسُ مع الأقسامِ الأربعةِ: أبوابُ المنْطِق.

وبعضُ المتأخرين عَدَّ مباحثَ الألفاظِ[٤] جزءاً منها فصارتْ عشرةً.

---

(١) أي: أقسام المادة التي يتركب منها القياس، وإلا فهو قسمان: اقتراني واستثنائي.

(٢) جمع مفرده صناعة: عرفها شوقي في شرحه علىٰ الفناري ص ٢٢ بقوله: (هي ملكة نفسانيةٌ تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير رَوِيَّةٍ، وقيل: العلم المتعلق بكيفية العمل، وهي الآن تطلق علىٰ مادة القياس: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة. كما ذكرها الشارح أعلاه.

(٣) أي: ضبط هذه الأقسام.

(٤) وهي: تعريف الدلالة، وذكر أقسامها وما يتعلق بها، وأنواع اللفظ: مفرد ومركب، وأنواع المفرد: كلي وجزئي، ونحو ذلك علىٰ ما سيذكر كل ذلك.

[الشروع في شرحِ إيساغوجي]

ولمّا أرادَ المصنفُ أنْ يُلمِّحَ إلىٰ كلِّ هذهِ الأبوابِ تسهيلاً علىٰ من يُريدُ الشروعَ في العلوم: من الطلاب -رَتَّبَ الأبوابَ عَلىٰ وَفْقِ ما أشرنا إليه، فصارَ تقديمُ مباحثِ إيسَاغوجي واجبًا عليه، فقالَ بعد ذكرِ الخطبَةِ:

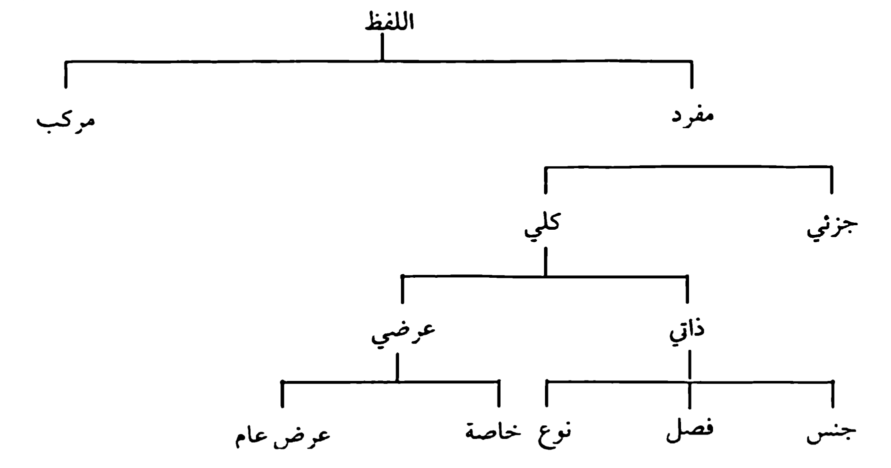
(إيساغُوْجي)[1]

أي: هذا بابُ إيساغوجي -أي الكلياتِ الخمسِ[2].

---

(١) إيساغوجي: لفظ يوناني، وقيل: سرياني، وقيل: هي كلمة مركبة من: (إيس) بمعنىٰ أنتَ، و(غو) بمعنىٰ أنا، و(أجي) بمعنىٰ ثمَّة، أي: هنا نبحث، وقيل: معناه المدخل إلىٰ المنطق، والمدخل هي الكليات الموصلة إلىٰ القول الشارح (المعرِّف).

(٢) الكليات هي: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام.



ولمَّا كان المنقَسِمُ إليها هو الذاتيَّ والعَرَضيَّ اللَّذَيْن هُما قِسْمان من الكلّي، القسمُ منَ المُفْردِ، القسمِ من اللفظِ -وجَبَ التَّعَرُّضُ فيه لمباحثِ اللفظ، وتقديمُها علىٰ غيرها.

ولمّا كان فهمُ المعنىٰ من اللفظِ باعتبارِ دلالتِهِ عليْه[1]-وجَبَ التعرّضُ والتصدي أولاً لذكرِ تعريفِ الدلالةِ وتقسيمها.

ومنه يُعْلَمُ أنَّ المصنِّفَ لم يَعُدَّ مباحثَ الألفاظ بابـًا من الفنِّ، بل ذكرها في بابِ إيساغوجي مقدمةً لمباحثِهِ[2] فنقولُ:

[تعريفُ الدلالة]:

الدلالةُ[3]:هي كونُ الشيء بحالةٍ يلزمُ من العلمِ به العلمُ[4] أو الظَّنُّ بشيء آخَر[5]، أو مِنَ الظنّ به الظنُّ بشيءٍ آخر[6].

---

(١) أي: علىٰ المعنىٰ.

(٢) أي: إن مباحثَ الألفاظ لم يعدها صاحب المتن بابـًا لتكون الأبواب تسعة لا عشرة، بل اعتبر ذكرها قبل الأبواب تمهيداً للدخول في الأبواب.

(٣) الدلالة لغة: هي الإرشاد.

(٤) مثل الدليل علىٰ وجود صانع البساط من العلم بوجود البساط.

(٥) مثال حصُول الظن من العلم: احتمال سقوط المطر من العلم بوجود السحاب.

(٦) مثال حصول الظن من الظن: وجود النار من الظن بوجود الحرارة، إذ قد تكون الحرارة من الشمس.

فالشيء الأول[1]: يُسمىٰ دليلاً بُرهانياً، وبُرهاناً إن لم يتخللْ الظنُّ، وإلا فدليلاً إقناعيّاً وأمارةً[2].

والشيء الثاني: يسمىٰ مَدْلُولاً[3].

---

(١) الشيء الأول: صنع البساط، ووجود السحاب.

(٢) أي: ليس قاطعاً بل ظناً، إذ قد يتخلف حصوله.

(٣) أي: وجود الصانع يكون مدلولاً، وكذا سقوط المطر، ووجود النار يسمىٰ مدلولاً.

[أقسام الدلالة]

وتقسيمُها:

١. إنّ الدالَّ إنْ كانَ لفظًا فالدلالةُ لفظيَّةٌ.

- وإلا[١] فغيرُ لفظيةٍ:

٢. فوَضْعِيَّةٌ إن توسطَ الوضعُ فيها -كالخطوط[٢]، والعقودِ[٣]، والإشارةِ[٤]، والنُّصُبِ[٥].

٣. وإلا فعقْلِيَّةٌ، كدلالةِ العالَمِ علىٰ الصانعِ.

- واللَّفظيةُ:

أ. إن كانت بتَوسُّطِ الوَضْع فوضعيَّة[٦].

ب. وإلاّ فإنْ كانت بسبب اقتضاءِ طبيعةِ اللافظ التَّلفظَ به عند

---

(١) أي: وإن كان الدال ليس لفظًا.

(٢) أي: الفاصل بين أرضين أو شيئين.

(٣) مثل: عشرة، عشرين، ثلاثين، وهكذا.

(٤) مثل إشارات المرور في الطريق.

(٥) هو وضع خشبة في الماء لها أرقام يعرف بها منسوب الماء.

(٦) فتسمىٰ لفظية وضعية مثل دلالة لفظ خالدٍ علىٰ جسمه.

عُروضِ المعنىٰ له، كدلالةِ أُحْ علىٰ السُّعَالِ فطبيعية[١].

ج. وإلاَّ فعقْلِيَّة: كدلالة اللفظِ المسموعِ من وراء الجدارِ علىٰ وجودِ اللافظ.

والمقصودُ بالنظرِ للمنطقِ: الدلالةُ اللفظيةُ الوَضْعيةُ علىٰ ما لا يَخفىٰ[٢].

---

(١) فلفظ أُحْ هو لفظ اقتضاه وجود مرض في الصدر أو بلغم في الحنجرة.

العقلية	لفظية غير لفظية	مثل: معرفة حياة من يتكلم من وراء الجدار. مثل: معرفة صانع البساط من رؤيته.
الطبيعية	لفظية غير لفظية	مثل: دلالة الأنين علىٰ المرض. مثل: دلالة اصفرار الوجه علىٰ الخوف.
الوضعية	لفظية غير لفظية	مثل: دلالة خالد علىٰ جسمه وجامع علىٰ مبناه. مثل: إشارات المرور واللافتات الخطية ونحو ذلك.

(٢) أي: المنطق لا يحتاج إلىٰ جميع الأقسام، بل يحتاج إلىٰ الدلالة الوضعية اللفظية.

[أنواع الدلالة اللفظية الوضعية]

وَهي كون اللفظِ بحيث متىٰ أُطلِقَ فُهِمَ منهُ المعنىٰ للعلمِ بالوَضعِ.

وهي منقسمةٌ إلىٰ المطابقَةِ، والتَّضَمُّنِ، والالتزام، كما قال (اللفظُ الدَّالُ بالوَضعِ) لا غيرُ اللفظ من الدالِ، ولا اللفظُ الدالُّ بالطبعِ أو بالعقل.

١. (يدل علىٰ تمام ما وُضِعَ له بالمطابقةِ) لموافقته إياه[١].

٢. (و علىٰ جزئِهِ) أي علىٰ جزء ما وضعَ له (بالتضمُّن)[٢]؛ لدلالتهِ علىٰ ما في ضِمْنِ[٣] الموضوع له (إن كان له) أي لما وُضِعَ له (جزءٌ) كما سيجيء مثاله.

أمَّا إذا لم يكنْ لَهُ جُزءٌ -كما في البسائطِ مثل: الواجب تعالىٰ وتقدَّس[٤]، والنقطةِ[٥]-فلا يُتصَوَّرُ التَضَمّنُ فيهما.

---

(١) مثل لفظ جامع علىٰ جميع مبناه من جدران ومأذنة وقبة.

(٢) مثل: سقط الجامع يراد به سقوط جزء منه، وهو السقف.

(٣) الضمن لأن الجزء هو في ضمن الكل -أي: قسم من تركيبه.

(٤) لأنه تقدس عن الأجزاء.

(٥) وهي الجوهر الفرد -أي جزء نهائي لا يقبل التجزيءَ.

ومنه يُعْلَمُ[١] أنَّ المطابقةَ لا تستلزم التضمُّنَ بخلاف العَكْسِ.

وكذا الالتزامُ لا يستلزمُ التضمن؛ لأنَّ الملزوم ربما كان من البسائِطِ ويستلزمُ المطابقة[٢].

وأما استِلْزَامُها[٣] الالتزامَ: فالإمام[٤] قالَ به[٥] وليس بمُتحَقِّقٍ[٦].

---

(١) أي: يُعلم من كون المطابقةِ قد لا يحصلُ معها التضمُّن أن المطابقة لا يشترط عندما تقال أن تستلزم التضمن، لأن الباري أطلق عليه لفظ (الله) مطابقة ، ولا جزء له، وكذا النقطة، ولكن العكس يستلزم عندما يحصل الجزء يستلزم أن لا أجزاء أخرىٰ تدعىٰ جميعها المطابقة.

(٢) إذا تعقلنا اللازم لا يستلزم التضمن، إذ قد يكون الملزوم لا أجزاء له. ولكنها لا بد للازم من ملزوم تام وإلا لما وُجِدَ.

(٣) أي: استلزام المطابقة الالتزام.

(٤) هو الإمام الرازي، قال: بأنَّ المطابقة تستلزم الالتزام.

(٥) هو يقول: إن لفظِ الإنسان يدل علىٰ الحيوان الناطق مطابقة، ويستلزم لازمـًا، وهو أن الإنسان ليس غيره وهو تلازم بالسلب.

(٦) أي: لا يتحقق دائمـًا هذا الالتزام، فكثيرًا أطلق اللفظ المطابق ولم ينتقل الذهن إلىٰ أمر لازم له.

أما قول: أقل التزام يحصل عند النطق، وتصور المطابقة، وذلك بأن يتصور معها أنها ليست غيرها، فيجاب عنه: بأن كثيراً ما نتصوّر ماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها فضلاً عن تصور أنها ليست غيرها.

٣. (وعلىٰ ما يلازِمُه) الموضوعُ له (في الذِّهنِ) أي: لُزُومـًا ذهنيـًا[١] (بالالتزام) لأنه لا يدلُّ علىٰ كل أمرٍ خارج، وإلا كانَ كلُّ شيءٍ دالاً علىٰ كلِّ شيء، ولا علىٰ بعضِ شيء غير مضبوطٍ؛ لعَدمِ الفهم، بل علىٰ أمرٍ خارجٍ لازم لَهُ.

فالدلالات الثلاثُ (كالإنسانِ فإنَّه يَدُلُّ علىٰ تمام الحيوانِ الناطقِ بالمطابقة وعلىٰ أحدهما) أي: علىٰ الحيوانِ فقط، أو علىٰ الناطقِ فقط، (بالتضمّن، وعلىٰ قابلِ العلم وصنعة الكتابةِ بالالتزام).

---

(١) الأصل أن يكون الالتزام ذهنيًا، فإن انضم إليه الخارجي فهو الأحسن، مثل: تصور الحموضة، عندما نقول (ليمون) فينتقل الذهن إلىٰ الحموضة وفي الخارج هي كذلك.

أما الالتزام الخارجي فقط فلا؛ إذ قد نقول إنسان لا يلزم منه أنه أبيض أو أسود كما هو في الخارج؛ لأن الذهن لا ينتقل إليه.

[إيرادات على هذه التعريفات]

وفي هذا المقام أسئلةٌ:

الأوّلُ: إن حدودَ الدلالاتِ الثلاثِ يُنْتَقَضُ كلٌّ منها بالأُخريَينِ في مثل ما إذا فرَضْنا أنَّ الشمسَ موضوعةٌ للجرمِ[١]، والضوءِ[٢]، والمَجْمُوعِ[٣].

فإنَّ الدلالةَ علىٰ الضوء مثلاً يمكن أن تكونَ مطابقةً، وتضمناً والتزاماً[٤].

فلا بدَّ من قيدِ [بتوَسُّطِ الوَضْعِ] في كلٍّ منها[٥]، كما فَعَلوا[٦]

---

(١) أي: قرص الشمس المدور، فإن لفظ شمس يطلق عليه مطابقةً.

(٢) أي: المنتشر علىٰ الأرض، فإنّ لفظ شمس يطلق عليه التزاماً.

(٣) فإن لفظ شمس يطلق علىٰ القرص والضوء معاً، فدلالته علىٰ واحد منهما تضمناً.

(٤) إذن لفظ واحد دَلَّ مطابقةً وتضمناً والتزاماً مع وجود فرق بين الدلالات الثلاث، فانتقضت تعاريفها السابقة بهذا المثال.

(٥) فلا بد من زيادة قيدٍ ضمن تعاريفها ليتميز بعضها عن البعض والقيد هو لفظ (بتوسط الوضع).

(٦) أي: ما فعله جمهور المناطقة بإضافة هذا القيد.

احترازاً عن الانتقاضِ[١].

والجوابُ من وَجْهَين:

أحدهما: إنَّ الأمورَ التي تَخْتَلِفُ باختلافِ الاعتباراتِ يُرادُ في تعاريفها قَيْدُ الحيثياتِ، سواء ذكرتْ أمْ لَمْ تُذْكَرْ[٢].

فلما اكتفوا كلّهم بإرادتِها من غيرِ ذكرٍ في تعريفاتِ الكلياتِ حيث يمكن أن يكونَ شيءٌ واحدٌ جِنْسًا، ونَوْعًا، وفصلاً، وخاصَّة، وعَرَضًا عامًّا.

---

(١) كان علىٰ الماتن أن يقول في تعاريفها:

اللفظ الدال علىٰ تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له يسمّىٰ مطابقة.

واللفظ الدال علىٰ جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له يسمّىٰ تضمنًا.

واللفظ الدال علىٰ ما يلازم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له يسمّىٰ بالالتزام.

لو أضاف ذلك لما حصل هذا الانتقاض.

(٢) فمثلاً: الكلمة فإنها تنقسم باعتبارات مختلفة:

باعتبار أقسامها: اسم وفعل وحرف.

وباعتبار آخر: معرفة ومبنية.

وباعتبار آخر: مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومجزومة.

فالأول من حيث أقسامها، والثاني باعتبار الإعراب والبناء، والثالث من حيث الإعراب، فإن هذه الحيثيات كأنها مذكورة، وإن لم تُذكر في التعاريف.

كالملوَّن:

فإنه جنسٌ للأسوَد[١]، ونوعٌ للمكيَّفِ[٢]، وفَصْلٌ للكثيفِ[٣]، وخاصةٌ للجسمِ[٤]، وعَرَضٌ عامٌ للحيوانِ[٥].

اكتفىٰ المصنف ها هُنا أيضـًا.

وثانيهما[٦]: أنَّ تَرتُّب الحُكم علىٰ المشْتَقّ يَدُلُّ علىٰ عِليَّةِ المأخَذِ فيْهِ[٧]، فترتّبُ كلٍّ من الدلالات الثلاثِ علىٰ الدالِّ بالوَضع -يدلُّ

---

(١) فيقال: الأسود ملون مكيف بكيفية السواد.

(٢) فيقال: اللون: هو شيء مكيف بإحدىٰ المكيفات الخمس: المبصرات، والمشمومات، والمطعومات، والملموسات، والمسموعات.

(٣) فيقال: الكثيف هو الجسم الملون- خرج به اللطيف فإنه غير ملون.

(٤) فيقال: الجسم شيء ملوَّن، لأن اللون خارج عن ماهية الجسم.

(٥) فيقال: الحيوان جسم ملوّن فإن الملوّنَ يكون فيه وفي النبات والجماد. وكلها تختلف باختلاف الحيثيات، فالملون من حيث إنه تمام المشترك هو جنس للأسود، ومن حيث إنه مميز للنوع فهو فصل، ومن حيث إنه جزء إضافي فهو نوع، ومن حيث إنه خارج عن ماهية الجسم لازم له فهو خاصة، ومن حيث إنه شامل للحيوان وغيره فهو عرض عام.

(٦) ثانيهما: أي: ثاني الجوابين علىٰ السؤال الأول.

(٧) مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة: ٣٨] فالقطع حكم سببهُ السرقة، فترتب الحكم علىٰ المشتق هو السارق والسارقة يدل علىٰ أن السرقة سبب القطع.

علىٰ أن تسميةَ الدلالةِ مطابقةً، وتضمنًا، والتزامًا إنما هي بسبب كون تلك الدلالةِ دلالةً بالوضعِ لتمامهِ[١].

الثاني[٢]: أنَّ تَقييدَ دلالةِ الالْتزامِ باللزُوْمِ الذهني ممّا لا حاجة إليْه[٣]؛ لأنَّ الغَرَضَ من اشْتراطِ اللزُوْمِ تصْحيحُ الانتِقالِ وضبطُ الدلالةِ، وهما حاصلانِ بأيّ لُزوْمٍ كان[٤]، وإلاّ لم يكنْ اللزُوْمُ لزُوُمًا[٥].

---

(١) يقال: المطابقة: كون الدلالة بالوضع لتمام ما وضع له، والتضمن: كون الدلالة دلالة بالوضع لجزء ما وضع له، والتلازم: كون الدلالة دلالة بالوضع الملزوم علىٰ لازمه.

(٢) الثاني من الأسئلة.

(٣) أي: الماتن قيد اللزوم باللزوم الذهني، فإنه لا حاجة إلىٰ هذا القيد، لأن الغَرَضَ أن يكون الانتقال من الملزوم إلىٰ اللازم، وهذا يحصل باللزوم الذهني والخارجي.

(٤) أي: سواء كان ذهنيًا أم خارجيًا.

(٥) وتنتفي الفائدة من اللزوم الذي هو الانتقال من الملزوم إلىٰ لازمه.

وجَوابُهُ:

إنَّا لا نُسَلِّمُ حُصَوْلَهما باللزُوْمِ الخارجيّ[١].

فإنَّ اللزوْمَ الذهنيَّ كونُه يَلْزَمُ منْ تصوُّرِ المُسمىٰ تَصُوُّرُهُ فيتحقَّقُ الانْتِقالُ[٢].

واللزوُمُ الخارجيُّ كونُهُ بحيثُ يَلْزَمُ من تحقق المُسمىٰ في الخارجِ تَحقُّقُهُ في الخارجِ، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذلكَ انتقالُ الذِّهنِ منهُ إليْهِ[٣].

كيْفَ ولو كانَ اللزُوْم الخارجيُّ شَرْطـًا -لَما تَحَقَّقَ الالْتزامُ بدونِهِ وليسَ كذلك[٤].

---

(١) أي: لا بد من أن يقيد اللزوم بالذهني ليشمل الملزوم الذهني فقط، كما سيمثل بالعمىٰ، فإنه ذهني فقط، ويشمل الذهني ومعه الخارجي، مثل: الحموضة عند ذكر لفظ ليمون، ومثل الرفع عند ذكر الفاعل.

(٢) أي: اشتراط كون التلازم ذهنيًا؛ لأجل أن ينتقل الذهن من تصور المسمىٰ الملزوم تصور اللازم فيحصل الانتقال.

(٣) فإذا ذكرنا لفظ (شاة) لا ينتقل الذهن إلىٰ سوادها؛ لأنه تلازم خارجي؟ لأن السواد ليس خاصـًا بها بل قد تكون حمراء أو بيضاء.

(٤) أي: إذا شمل اللزوم الخارجي فإنه أحيانـًا يمتنع التلازم، فإنَّ الأعمىٰ لا يدل عماه الخارجي علىٰ وجود بصر مع العمىٰ، لأنَّ بين الإبصار والعمىٰ منافاة، بل يتصور الذهن البصر؛ لأنَّ العمىٰ هو إذهاب البصر عما من شأنه الإبصار، إذن التلازم الخارجي وحده غير مراد.

فإنَّ العَمىٰ يدلُّ علىٰ البَصَرِ التِزَاماً؛ لأَنَّهُ عدَمُ البَصَرِ عما مِنْ شأنِهِ أن يكونَ بصيراً.

وعدمُ البَصرِ يكونُ البصر لازماً له في الذهنِ مع المعانَدةِ بينهما في الخارِجِ.

الثالثُ[١]: إنَّ قابلَ العِلْمِ وَصَنْعَةِ الكتابَةِ لا يَصحُّ مِثالاً للمَدْلُولِ الالْتِزَاميِّ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ من تَصوّرِ الإِنْسانِ تصوُّرُهُمَا[٢]؟

فالأَوْلىٰ التمثيلُ بزَوْجِيَّةِ الاثنَيْن[٣]؟

وجوابُهُ:

إنَّ اللزُوْمَ الذهنيَّ بينَ الإنسانِ والقابليةِ المذكُورةِ: اللزوْمُ البَيِّنُ بالمعنىٰ الأَعمِّ[٤].

---

(١) السؤال الثالث من الأسئلة الثلاثة.

(٢) أي: أنه عرّفَ اللزوم بقوله: (الدال بالوضع علىٰ ما يلزمه في الذهن) وهذا يستلزم عندما يذكر اللفظ ينتقل الذهن إلىٰ اللازم، وهنا إذا ذكرنا لفظ إنسان لا ينتقل الذهن إلىٰ قابليةِ العلم وصنعة الكتابة.

(٣) فإنه ينتقل الذهن عند تذكر لفظ اثنين إلىٰ الزوجية.

(٤) اللزوم نوعان: لزوم بيّن بالمعنىٰ الأخص: هو أن ينتقل الذهن من الملزوم إلىٰ اللازم دون تدخل أركان أخرىٰ، كما مثل في الاثنين، واللزوم البيِّن بالمعنىٰ الأعم: وهو ما لا يحصل التلازم بين الملزوم واللازم إلا بعد تصور اللازم علىٰ انفراد، ثم تصور الملزوم علىٰ انفراد، ثم بعد تصورهما ينتقل الذهن إلىٰ التلازم.

فتصور إنسان علىٰ انفراد، ثم تصور القابلية للعلم، وصناعة الكتاب علىٰ انفراد، ثم بعد ذلك يحصل التلازم.

والتعريفُ المذكورُ للزومِ البَيّنِ بالمَعْنىٰ الأَخَصِّ(١).

فاشتراطُ الأَخصِّ يوجِبُ اشتراطَ الأعَمِّ؛ لعَدَمِ تحقُّقِ الأَخَصِّ بدوْنِ الأَعَمّ، فيكونُ المعنىٰ الأَعَمُّ أَيْضًا شرطًا.

والتمثيلُ لَهُ لا للأخَصِّ.

وبهذا القَدرِ يَصِحُّ التمثيْلُ.

وأَمّا كِفَايَةُ المعنىٰ الأعمِّ؛ لِكَوْنِ الالْتزامِ مقبولاً أو عدمِ كفايَتِهِ- فبحثٌ آخر فيه خلافٌ بينَ الإمامِ والجمهورِ، كما عُرِفَ في المطوَّلاتِ(٢).

---

(١) التعريف جاء يراد به التلازم بالمعنىٰ الأخص، ولا حاجة إلىٰ تعريف اللازم البين بالمعنىٰ الأعمِّ لأن الأخص فرد من أفراده، فإذا ذكر الأخص يلزم منه الأعم، فإذا ذكرنا الإنسان الأخص يلزم منه وجود الأعم وهو الحيوان، ولا عكس، فلو قلنا حيوان لا يلزم عنه إنسان، وهنا عندما عرَّف الأخص دخل الأعم فكأنه عرَّف الاثنين، وجاء المثال لِلَّازم البيِّن بالمعنىٰ الأعم الذي تضمَّنَه التعريفُ المذكور للأخص، فكأنه أراد أن يبين أنَّ اللزومين مرادان.

فالتعريفُ دل علىٰ الأخص، والمثال دل علىٰ الأعم، فالتمثيل سليم.

(٢) المراد بالإمام عند الإطلاق: الرازي، فالإمام الرازي والمتأخرون من المناطقة يكتفون باللزوم البين بالمعنىٰ الأعم.

والجمهور لا يكتفون به، بل لا بد من التلازم بالمعنىٰ الأخص، فالمصنف راعىٰ المذهبين، فالتعريف علىٰ مذهب الجمهور، والمثال علىٰ مذهب الرازي.

[أقسام اللفظ]

(ثُمَّ اللفظُ إمَّا مفْرَدٌ) وبَسيْطٌ وإما مُؤلفٌ ومركبٌ؛[١] لأَنَّهُ إِمّا أَنْ لا يُرَادَ بجزءٍ مِنْهُ الدلالَةُ علىٰ جزْءِ المَعْنىٰ، أوْ يُرادَ.

[تعْرِيُف المفردِ وأقسامُه]

والأوَّل المفردُ[٢]:

(وهُوَ الذيْ لا يُرَادُ بالجُزْءِ مِنْهُ الدلالَةُ عَلىٰ جُزْءِ المَعْنَىٰ)أَعَمُّ مِنَ:

١. أَنْ لا يَكُوْنَ لَهُ جُزْءٌ- كهمزِ الاسْتِفْهامِ[٣].

٢. أو يكونَ لَهُ جزءٌ لا لِمعْنَاهُ –كالنقْطَةِ[٤].

٣. أو كانَ لمعناهُ أيضـًا جزءٌ، ولا يدُلّ علىٰ جزءِ المعنىٰ (كالإنسان) فإنَّ الألفَ منهُ مثلاً لا يدلُّ علىٰ الحيوانِ.

---

(١) لفظان مترادفان ضد المركب، وكذا المؤلف والمركب ضد المفرد.

(٢) لفظ المفرد يطلق علىٰ الأقسام الخمسة، وقد يراد به غير المثنىٰ والجمع، وقد يراد به لا جملة ولا شبه جملة، وقد يراد به لا مضاف ولا شبيه بالمضاف.

(٣) المعنىٰ استفهم تتجزأ إلىٰ حروفها، ولكن اللفظ لا يتجزأ، وهو النطق بها من الحلق.

(٤) النقطة لفظ يتجزأ ومعناها لا يتجزأ.

٤. أو يدلُّ علىٰ جزءِ المَعنىٰ أيْضـًا لكنْ لا يَدُلُّ علىٰ جُزْءِ معناه كعبدِاللهِ عَلَمـًا؛ إذْ ليس شيء من العبوديَّةِ والألُوْهِيةِ جزءاً للشخصِ المُعْلَمِ[1].

٥. أو دلَّ علىٰ جُزْءِ معناه أيضـًا – لكن لا يَكُوْنُ دلالَتُه مُراداً، كالحيوان الناطقِ عَلَمـًا؛ إذ ليس شيءٌ من معنىٰ الحَيوانِ والناطق الجُزْأين للإنسان، الجزءِ للشخصِ المُعْلَم مُراداً عند العَلَم؛ إذْ العَلَمُ شيء لا يرادُ به إلا الذاتُ المعيَّن مع قطع النظر عن حقيقة الذات.

(١) عبدالله يتجزأ إلىٰ (عبد) و(الله)، عبد يدل علىٰ الخاضع لله وهو المسمىٰ، والله الخالق، ولكن بعد أن وضع علمـًا لا يدل عبد علىٰ رأسه، ولفظ الله علىٰ رجله.

ألا يرىٰ أنّ المُعْلَمَ لو كان غيرَ الحيوان الناطق لم يتغير حال العلمية[١]، فالمفرد خمسة أقسام:

---

(١) حيوان ناطق علمـًا لشخص فهو يتجزأ إلىٰ حيوان وناطق، والشخص يتجزأ إلىٰ حيوان وناطق، ولكن عند وضعه علمـًا لم يقصد الواضع دلالة حيوان علىٰ حيوانية الشخص ولا من ناطق ناطقيته إذن كلها مفرد.

وإليك هذا الجدول يعرض للخمسة:

أقسام المفرد

ما يتجزأ فيه اللفظ والمعنىٰ ولا يدل جزء اللفظ علىٰ جزء المعنىٰ، مثل زيد.	ما يتجزأ المعنىٰ ولا يتجزأ اللفظ مثل همزة الاستفهام.	ما يتجزأ اللفظ ولا يتجزأ المعنىٰ، مثل النقطة ومثل لفظ الجلالة (الله)	ما يتجزأ اللفظ والمعنىٰ ولكن اللفظ صار علمـًا فلا يدل اللفظ علىٰ جزء المعنىٰ، لكونه علمـًا مثل: عبدالله لرجل	ما يتجزأ اللفظ والمعنىٰ وبعد وضعه علمـًا لا يدل، لأنه لا يراد مثل: حيوان ناطق علمـًا علىٰ رجل.

فزيد لفظ أجزاؤه الزاي والياء والدال، وزيد معنىٰ أجزاؤه رأسه ويداه ورجلاه، فلا يدل الزاي علىٰ الرأس ولا الياء علىٰ اليد ولا الدال علىٰ الرجل.

[المركب]

(وإما مؤلَّفٌ: وهو الذي لا يَكُونُ كذَلِكَ) أي الذي يكونُ القيودُ الخمسةُ متحققةً فيه (كرامي الحجارةِ).

فإنَّ الرامِيَ يُرادُ بِهِ الدلالَةُ علىٰ ذاتِ مَن صَدَرَ عَنْهُ الرَمْيُ، وبالحجارَةِ علىٰ الأجْسَامِ المُعيَّنَة[١].

فإنْ قلتَ: مَفْهُومُ المرَكَّبِ وُجُوديٌّ[٢] يَجبُ تقديمُ تعريفِهِ علىٰ مَفْهُومِ المفرَدِ، فَلِمَ عَكَسَهُ؟

قلتُ: لأنَّ القَصْدَ بتصديرِ اللفظِ إلىٰ التَقْسيمِ، والتَعْرِيْفُ ضِمْنيٌّ، والتقسيمُ باعْتبارِ الذَاتِ لا المفهُومِ، وذاتُ المفرد سابقٌ علىٰ ذاتِ المرَكَّبِ[٣].

---

(١) هنا دل جزء اللفظ علىٰ جزء المعنىٰ: لأن اللفظ يتجزأ والمعنىٰ يتجزأ كما وضح الشارح.

(٢) لأنه قال: (هو الذي يدل جزء لفظه علىٰ جزء معناه) فهو إثبات. أما المفرد فقال: (هو ما لا يدل جزء لفظه علىٰ جزء معناه) وهو نفي، والمفروض أن يقدم المركب، لأن مفهومه وجودي (اثباتي) علىٰ المفرد لأن مفهومه عدمي (نفي) والشيء يوجد ثم يعدم، فالوجود قبل العدم.

(٣) الجواب: أن التعريفين هنا لا لأجل بيان مفهوم المفرد، ومفهوم المركب بل الغرض بيان أقسامهما، وجاء التعريف ثانيًا وليس مراداً بالذات والقصد، وتقسيمهما يكون علىٰ ذات المفرد، وذات المركب، والمفرد يكون قبل المركب؛ لأن المركب يركب من المفردات، إذن هو باعتبار الذات هو يسبق المركب.

واعْلَمْ أنَّ المفردَ والمرَكَّبَ وأقسامَهما الآتية -أقسامٌ للمفهوُم أوَّلاً وبالذاتِ[1]، وللفظِ ثانياً وبالعَرَضِ، تسْمِيَةً للدّالِ باسم

---

(١) أي: أقسام للمعنىٰ المراد من المفرد والمركب لا للفظ، وإن كان يرىٰ في الظاهر أن التقسيم له، إذن التقسيم للمفهوم إلىٰ مفرد ومركب. في الحقيقة، وإلىٰ لفظهما مجازاً، والماتن قسم اللفظ إلىٰ لفظ المركب والمفرد مع أنهما مجاز لأنه أوضح للمبتدئين، الدال اللفظ والمدلول المفهوم، وهو العلاقة للمجاز.

المُفْرَدُ: غَيْرُ المركَّبِ وهو موضوعُ البحث.

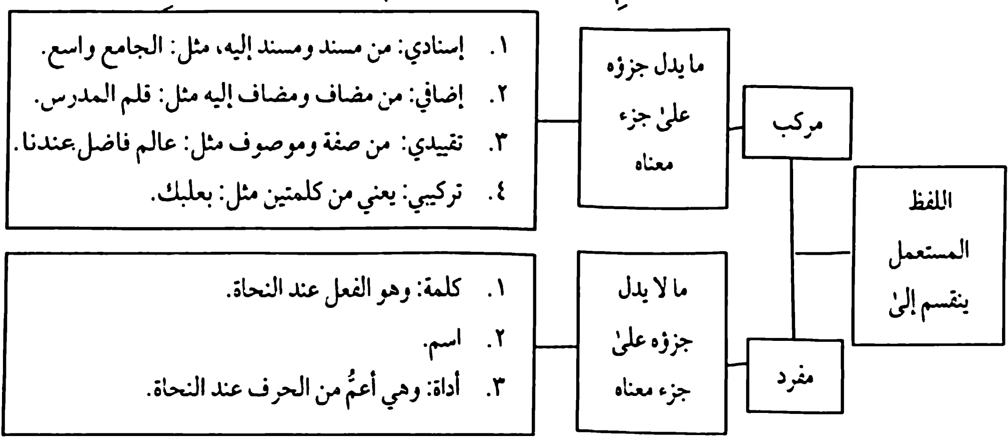
المصنِّفُ قسَّمَ اللَّفظَ إلىٰ مُفْرَدٍ، وإلىٰ مركَّبٍ.

وغايتهُ من ذلكَ المُفْرَدُ.

فإنَّه يُقسَمُ إلىٰ أقسام باعْتِباراتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لأنَّهُ قد يُقْسَمُ من حيثُ الدلالةُ إلىٰ: العَلَمِ، والمُتواطِئِ، والمُشَكَّكِ، والمشترَكِ، والمنقولِ، والحقيقةِ، والمجاز.

ويُقْسَمُ إلىٰ كلّيّ وجُزْئيّ.

ومن حيثُ الاستقلالُ بالفَهْمِ وعَدَمِهِ إلىٰ الاسم والكلمةِ (الفعل) والأداة.



المَدْلُولِ، غيرَ أنَّ المصنفَ اعْتَبرَ التَقْسيمَ المجازيَّ تَقْريباً إلىٰ فهم المبتدئين.

[أقسام اللفظ المفرد باعتبار معناه]

(و) اللَّفْظُ (المُفْرَدُ:

١. إمَّا كليٌّ -وهُو الذيْ لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مفْهومِهِ من وُقوْعِ الشِّرْكَةِ، كالإنسان)(١).

أي: لا يَمْنَعُ مَفهومُهُ من حيثُ إِنَّهُ متصَوَّرٌ في الذِّهْنِ شِرْكَةً بين كثيرْينَ فِيه(٢)، وإنْ مَنَعَ من حيثُ البُرهانُ الدالُّ علىٰ وَحْدَتِهِ كالواجبِ تعالىٰ، أوْ مِنْ حَيْثُ النَظَرُ إلىٰ وجودِهِ الخارِجيِّ.

وهذا المَنْعُ بوجْهَين:

إمّا بأَنْ لا يكُونَ لَهُ وُجوْدٌ خارجيٌّ حتىٰ يُقالَ: بجوَازِ الشِرْكَةِ فيْه كاللاشيء، وشريكِ الباري(٣).

وإمَّا بأنْ يكونَ لَهُ وجودٌ خارجيٌّ غيرُ مشْتَرَكٍ كالشَّمْسِ(٤).

---

(١) فتصورهُ بالحيوان الناطق يدخل فيه جميع أفرادِهِ من خالد ومحمد وهند وفاطمة.

(٢) أي: بغض النظر عن الواقع، فإن لفظ (إله) لا يمنع تعدد الآلهة، ولا يمنع الشركة، إلا أنه منع لقيام الدليل علىٰ أنه واحد.

(٣) كلمة (لا شيء) يجوز العقل وجود الشركة فيه وتعدد أفراد، ولكن لا وجود لأي فرد من أفراده، وكذا شريك الباري لا يمنع ولكن لا وجود لأفراده في الخارج.

(٤) لفظ شمس يجوِّزُ العقل وجود عدد شموس فلفظها كلي، ولو لم يوجد في الواقع إلا فرد واحد.

ففي قوله نَفْسُ تصوُّرِ مفهومِهِ احترازٌ عَنْ أنْ يَخْرُجَ أمْثَالُ ما ذكرنَا[١] من الكليّاتِ عنْ تعْريْفِ الكُّليِّ فلا يكونُ جامعـًا، وتَدْخُلُ في تعريفِ الجُزئيِّ فلايكونُ مانعـًا؛ إذ في الاكتفاءِ بالنَفْسِّ أَوْ التَّصَوِّرِ لا تحصُلُ هذهِ الفائدةُ علىٰ ما لا يخفىٰ علىٰ المُنْصِفِ[٢].

---

(١) في التصور الذهني لا يمنع من وجود إفراد للواجب الوجود ولا لشريك الباري ولا للشمس، فإن قوله (تصور المفهوم) أدخل هذه الأمور في مفهوم الكلي؛ لأن الذهن يتصور لها أفراداً، ولكن الموجود فرد واحد للدليل أو للمشاهدة، إذن التعريف أصبح جامعـًا لأفراد الكلي الموجودة والمقدرة.

ولولا ذلك لاعتبرت من قسم الجزئي، لأنها إمّا لها فردٌ واحد أو لا فرد لها لاستحالته، وذلك مفهوم الجزئي وهو الذي يمنع تصور مفهومه وقوع الشركة فيه، لأنه لا ثالث لهما، وعند ذلك سيكون تعريف الجزئي غير مانع من دخول أفراد فيه ليست منه.

(٢) أي: لا بد من ذكر القيدين (نفس وتصور) في التعريف؛ لأنه لو حذفنا لفظ (نفس) وقلنا: الكلي (الذي لا يمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه) يفهم منه أن المراد منه المنع العقلي لا الخارجي، فيخرج من الكلي مفهوم واجب الوجود مع البرهان الدال علىٰ وحدته يمنع وقوع الشركة فيه فلا بد من ذكر (نفس)، فالنفس تقطع النظر عن برهان التوحيد، أي: بغض النظر عن الدليل الخارجي، وإذا حذفنا لفظ (تصور) وقلنا: الكلي (هو الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه)، فالتقيد بالنفس فقط فإنها لا تقطع النظر عن الخارج ليكتفىٰ به، فواقع نفس مفهوم الشمس دون تصور الذهن يخرجها عن مفهوم الكلي.=

وأمَّا ذِكْرُ المفهومِ فمبنيٌّ علىٰ أنَّ مَوْرِدَ القِسْمةِ اللفظُ، فلا يَلْزَمُ أنْ يكُوْنَ للمَفْهُوْمِ مَفْهُوْمٌ.

=وكذا حذف لفظ المفهوم بأن يقال: الكلي: (هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه) الضمير يعود إلىٰ اسم الموصول (الذي) وهو يساوي الكلي وهو داخل في مفهوم الكلي، فيصير المعنىٰ: لا يمنع في نفس مفهوم الكلي، والمفهوم لا مفهوم له.

وإذا ذكرنا لفظ مفهوم يعود الضمير إلىٰ لفظ الكلي لا إلىٰ مفهومه، واللفظ له مفهوم.

٢- (وإمَّا جُزْئِيٌّ:

وهو الذي يمنعُ نفسُ تَصَوُّرِ مفْهُومِهِ عَنْ ذلكَ). أي وقوع الشِّرْكَةِ بينَ كثيرِيْنَ (كزَيْدٍ) فإنّ مفهومَهُ الذاتُ[١] مع التعيينِ[٢].

والمجموعُ من حيثُ إنَّه مُتَصَوَّرٌ يَمْنَعُ الشّركةَ[٣].

كما يمنع تصور الهَذِيَّةِ[٤] من حيثُ تطبيقُها علىٰ الوجُودِ الخارجيِّ.

بخلافِ تصور مفهومِ الذَّاتِ فإنَّهُ عَيْنُ حقيقةِ النَّوْعِ كما عَرَفْتَ[٥].

---

(١) الذات لزيد هو أنّه حيوان ناطق فتصورها لا يمنع الشركة.

(٢) هو مراعاة المشخصات فيه والمعينات من جسم ولون، ومميزات عن مشاركاته في الحيوانية والنطق.

(٣) أي: لا بد لجعله جزئيًا من مراعاة الذاتِ والتعيين، وإلا فإن روعي الذات فقط فهو كليّ.

(٤) المراد بالهذية لفظ (هذا) إذا لم تقترن بالإشارة إلىٰ فرد من أفراد المذكر المشار إليه، فإنها لا تمنع الشركة؛ إذ تصلح لكل مفرد مذكر مشار إليه، فإن قرنت بالإشارة الحسية إلىٰ أحد أفرادها فإنها ستكون جزئيًا.
وهذا هو المراد بقوله: (من حيثُ تطبيقُها علىٰ الوجود الخارجي).

(٥) المراد بذات زيد ما تركب منه وهو الحيوان الناطق المساوي للإنسان، وهو حقيقة النوع.

تنبيه: كلمة جزئي أي: فرد من أفراد المشاركين له.
وكلمة جزء -أي قسم مما تركب منه الكل.

فجزئيات المسجد: هذا المسجد وهذا المسجد وهذا المسجد وهذا المسجد أي لأفراد المساجد، وأجزاؤه: الجدران والمأذنة والقبة والمحراب.

[إيرادٌ على تعريف الجزئي]

فإنْ قُلتَ: الجزئيُّ: ما لا يَمْنَعُ نَفْسَ تصوِّرِ مفهومِهِ عَنْ وقُوْعِ الشِّركَةِ كزيدٍ وعمروٍ وغيرهما –وكلُّ ما كانَ كذلكَ فهو كليٌّ.

فالجزئيُّ كليٌّ[1]، هذا خُلْفٌ[2].

قلتُ[3]: المرادُ من الجُزْئِيِّ: إنْ كانَ ما صَدَقَ لفظُ الجزئيِّ عليه من نحو زيد[4] فلا نُسَلِّم الصُّغْرىٰ[5].

وإن كانَ لفظُ الجزئيِّ[6] فلا نُسَلِّم الخُلفَ في النَّتيجَةِ.

---

(١) أي: الجزئي الذي عرف بأنه ما يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه أنه لما كان يطلق علىٰ زيد وخالد وعمرو فإنه يطلق علىٰ كثيرين، إذنْ الجزئي هو كليّ لأنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه.

(٢) أي: باطل.

(٣) استدل المورد بالقياس الاقتراني فقال:

الصغرىٰ:

الجزئي ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة كزيد وعمرو وغيرهما.

الكبرىٰ:

وكل ما كان لا يمنع تصور مفهومه فيه من وقوع الشركة فهو كلي.

النتيجة: فالجزئي كليّ.

(٤) أي: لفظ الجزئي إذا صدق علىٰ فرد مثل زيد فنقول: زيد جزئي.

(٥) أي: لا نسلم ما عرفت به الجزئي فإنه بهذا الاعتبار لا يقال عنه لا يمنع تصوره من وقوع الشركة بل إنه يمنع وقوع الشركة فيه.

(٦) أي: اللفظ الذي هو كلمة (جزئي) فلا نسلم البطلان؛ لأن اللفظ بحد ذاته لا يمنع فهو كلي.

[أقسام الكلي]

(و) اللفظُ المفردُ: (الكليُّ:

١- إمَّا ذاتيٌّ[١]: وهوَ الذي يَدْخُلُ في حَقِيْقَةِ جزئياتهِ -كالحيوانِ بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ والفَرَسِ)[٢].

أي: إن أُريدَ بهما ماهيتُهما النَّوْعِيَّة فجزئيان[٣] إضافيان، وإنْ أريد بهما ماهية أفرادهما أعني الحصص فجزئيان حقيقيان.

---

(١) ذاتي: اسم منسوب إلىٰ الذات، والذات ما بها قوام الشيء، وما يتركب منه ومن غيره الشيءُ فالجدار يتركب من الحجر والإسمنت، فهما ذاتيان.
والإنسان مركب من حيوان وإدراك -أي: من حيوان وناطق، وكلاهما ذاتيان بالنسبة للإنسان؛ لأنَّ بهما قوامُه.

(٢) فإن الحيوانية جزءٌ من الإنسان، ومن الفرس.

(٣) أي: إنْ أريد بالحيوان والناطق، والحيوان الصاهل ماهية الإنسان والفرس فجزئيان إضافيان بالإضافة إلىٰ الجسم.
وإن أريد بالحيوان الناطق والحيوان الصاهل زيد وخالد، وهذا الفرس وهذا الفرس فجزئيان حقيقيان، وإليك توضيح الحقيقي والإضافي:

الجوهر جنس الأجناس		
جزئي إضافي	الجسم	جنس بالنسبة للحيوان، نوع بالنسبة للجوهر
جزئي إضافي	الحيوان	جنس بالنسبة للإنسان، نوع بالنسبة للجسم
جزئي حقيقي	الإنسان زيد وخالد	نوع حقيقي لأن تحته أفراد

سمي إضافيًا -بالنسبة للأعلىٰ منه، وهو جنس بالنسبة لما تحته.=

واعلم أنَّ الذاتيَّ يُطْلَقُ بالاشتراك علىٰ معنيين:

ما يكون داخلاً.

وما لا يكون خارجًا.

فالنوع علىٰ الأول ليس بذاتي؛ لأنه تمام حقيقة الجزئيات(١).

وعلىٰ الثاني ذاتيٌّ(٢).

فظاهِرُ تَعْرِيفِ المصَنِّفِ يُشْعِرُ بالأول.

فيمكن حمله علىٰ الثاني بالتأويل: بأن يراد بالداخل غير

=فالإنسان والفرس جزئيان إضافيان إذا اعتبرنا مفهومهما أي: بالنسبة للحيوان.

وإن أريد أفرادهما زيد وخالد وهذا الفرس وذاك، فإن في كل فرد منهما الحيوان الناطق والحيوان الصاهل مع مشخصات تميّز فرداً عن فرد، فإذا أردنا مشخصاتهما دون مفهومها، فالإنسان والفرس جزئيان حقيقيان بالنسبة للأفراد.

(١) مثل الحيوان والناطق داخلان في حقيقة الإنسان، فالنوع كالإنسان ليس ذاتيـًا، لأنه مجموع الحيوان والناطق.

(٢) إذا فسرنا الذاتي (بما ليس خارجـًا) فالإنسان –وهو النوع– ذاتي لأنه ليس خارجـًا.

مثال عادي: رجل في المسجد يقال عنه داخل؛ وآخر في الطريق يقال عنه خارج، ورجل وضع رجلاً داخل المسجد وأخرىٰ خارجه فإنه يطلق عليه ليس خارجيـًا.

الخارج[١].

فإنْ حُمِلَ علىٰ الظاهر يكونُ المُرادُ بالذاتي حينما شَرَعَ في التقسيم المعنىٰ الثاني، ولذا أعاده مُظْهَراً فلم يَكْتَفِ بالمضمرِ[٢]، وإن أمكن حمل المضمر علىٰ الاستخدام[٣].

لكن الغالب في المضمر إرادة المعنىٰ الأول[٤].

---

(١) أي: تعريف الذاتي يدل علىٰ أن المراد الداخل فقط، فإن حملناه علىٰ الأول وهو ما يكون داخلاً فكيف يعدُّ النوع -كالإنسان- ذاتياً.
نقول: يدخل النوع عندما يقسمه إلىٰ جنس وفصل ونوع كما سيأتي تقسيمه إليها.

(٢) لذا أعاده مظهراً ولم يعده ضميراً ليراد بالضمير نفس الظاهر في التعريف، فأعاده مظهراً ليدل علىٰ أن الذاتي هو الأقسام الثلاثة: الجنس والفصل والنوع، حيث قال: (والذاتي) ولم يقل: وهو.

(٣) الاستخدام في البديع من علم البلاغة أن تأتي بظاهر له معنيان، تقصد بالظاهر أحد المعنيين وبالضمير العائد إليه المعنىٰ الثاني.
قال الشاعر:
إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا
فالسماء يراد به المطر، وبالضمير العائد إليه العشب.
وهنا عند ذكر الذاتي في التعريف يراد به ما ليس خارجاً ليشمل النوع.

(٤) أي: الغالب بالضمير إذا عاد علىٰ ظاهر يراد به نفس معنىٰ الظاهر دون استعمال للاستخدام.

وأما حديث إعادة الشيء معرفة -فأصلٌ يُعْدَلُ عنه كثيراً للقرائن[١].

وإن حمل علىٰ التأويل المذكور -فالذاتي في مشرع التقسيم جارٍ علىٰ أصل إعادة الشيء معرفة[٢].

---

(١) توجد قاعدة النكرة إذا أعيدت نكرة يراد بالثانية غير الأولىٰ مثل رأيت رجلاً وأكرمت رجلاً، فالثاني غير الأول، والمعرفة إذا أعيدت معرفة فالثانية نفس الأولىٰ، مثل: رأيت الرجل وأكرمت الرجل -أي السابق.

وهنا لفظ الذاتي عند التعريف معرفة، والذاتي عند التقسيم معرفةٌ فيراد بالثاني عن الأول.

تقول هذا أصل، قد يعدل عنه إذا دلت قرينة علىٰ أن المعرف الثاني هو غير الأول، وهنا ذكر الأقسام الثلاثة للذاتي قرينة علىٰ أن الثاني غير الأول.

(٢) أي: إذا فسرنا الذاتي بما ليس خارجاً ليدخل النوع فالذاتي الثاني هو عين الأول.

ينقسم الكلي إلىٰ						
ذاتي					عرضي	
هو ما ليس خارجاً عن الذات				ما هو خارج عن الذات		
جنس مثل حيوان	فصل مثل ناطق	نوع مثل إنسان		خاصة مثل ضاحك للإنسان		عرض عام متنفس للإنسان وغير

[الثاني من قسمي الكلي]

٢- (وإمّا عَرضيٌّ -وهو الذيْ يُخَالِفُهُ) أي: لا يَدْخُلُ في حَقيْقَةِ جُزئياتِهِ[١] بأحد (المعنيَيْن[٢]- أيْ بأنْ لا يكوُنَ جُزْءاً، أو بأن يكونَ خارجاً.

(كالضاحكِ بالنسبةِ إلىٰ الإنسان) فإنَّهُ خارجٌ؛ لأنَّ القاعِدَةَ أنَّ نوعـاً مَّا إذا كان لَهُ خواصٌّ مترتبَةٌ كالناطقِ والمتعجّبِ والضَّاحِكِ- فأقْدَمُها يُعْتبرُ ذَاتِيّاً؛ لأنَّ الذاتيَّ أقْدَمُ[٣].

فإنْ قُلتَ: حَقيقَةُ النَوْعِ عَيْنُ الذاتِ، فَكَيْفَ يكوُنُ ذاتيـاً[٤]؟

قلتُ: جوابُه المشهُوْرُ: إنَّ إطلاقَ الذاتيِّ عليهِ اصْطِلاحيٌّ لا

---

(١) أي: أفراد جزئيات العرضي.

(٢) أي: معنىٰ الذاتي، حيث اختلف فيه هل هو الداخل أو ما ليس خارجـاً.

(٣) أي: للنوع عدة صفات عارضة ليست من ذاته، وهنا جعلنا الضاحك هو العارض، فلماذا لم نجعل الناطق عارضـاً وليس ذاتيا؟
الجواب: نعم إنه عارض، ولكن إذا كان للنوع عدّة عوارض نجعل أسبقها خِلقة ذاتيـاً، والباقيات عوارض، فأقدمُ ما يحصل للإنسان هو العقل (النطق) ثم يحصل التعجب ثم يضحك. وكلمة ناطق لا يراد بها المتلفظ بل العاقل والمدرك.

(٤) أي: لا بدَّ لاسم المنسوب أن يكون غير ما نسب إليه، فالعراقي منسوب إلىٰ العراق، والعراق غير العراقي، وهنا (النوع) هو عين الذات، فكيف تنسب إليه، وتقوْل: ذاتي.

لغويٌّ، فلا يقتضي المغايَرَةَ بينَ المنسوبِ والمنسوبِ إلَيْهِ[١].

وأقولُ: الذاتُ كما يُطلَقُ علىٰ نَفْسِ الحقيقةِ[٢] يُطلَقُ علىٰ ما صَدَقَ عليهِ الحقيقةُ[٣]، فرُبَّما يُرَادُ بالذاتِ ها هنا المعنىٰ الثاني[٤] فيمكنُ نسبةُ نفسِ الحقيقةِ إلىٰ ما صَدَقَ علَيْهِ الحقيقةُ كما يمكنُ نسبةُ جزئيها إليْهِ[٥].

---

(١) هذا جواب لغير الفناري؛ لذا قال: جوابه المشهور ثم أتىٰ بجوابه هو.

(٢) أي: الذات هي الحيوان الناطق للإنسان.

(٣) أي: علىٰ زيد وخالد؛ لأنه يقال: زيد حيوان ناطق أو زيد إنسان.

(٤) أي: يطلق علىٰ زيد وزيد، والفرد غير المعنىٰ، فينسب إلىٰ النوع إلىٰ فرد مثل زيد. كما ينسب إلىٰ الحقيقة إذا قيل ما الحيوان الناطق؟

(٥) أي: إذا قيل ما هو جزئيات أي أفراد الجنس والفصل؟ نقول: زيد وخالد.

[الكليات الخمس]

(والذَاتِيُّ) قد سَبَقَ بيانُ ما هوَ المُرادُ منه.

وهو أقسامٌ ثلاثةٌ: لأنّهُ إما مقولٌ[١] في جوابِ ما هو[٢]، أو في جوابِ أيُّ شيءٍ في ذاتهِ -وهو الفصْل[٣].

والقولُ في جَوابِ ما هو: إما بحسبِ الشِّرْكةِ فَقْطْ وهو الجِنسُ؛ أو بحسب الشِّرْكةِ والخصوصيّةِ معـًا[٤]-وهو النْوعُ.

ولذا قال: (إمّا مَقُوْلٌ في جوابِ ما هُوَ بحسَبِ الشركَةِ) فقط (كالحيوان بالنسبة إلىٰ الإنسان والفرس) فإنَّ الحيوانَ جوابٌ لقوْلِنا: ما الإنسان والفرسُ؟ لا لقولنا ما الإنسان؛ لأن السائلَ بما هُوَ إنَّما يسأل عن تمامِ الحَقيقَةِ، وليسَ الحيوانُ تمامَ حقيقةِ الإنسانِ المختصةِ، بل تمامُ حقيقته المشْتَرَكَة مع الفَرَس.

---

(١) مقول بمعنىٰ محمول أو مخبر به، فإذا قيل لك ما الإنسان والفرس؟ الجواب: حيوان -أي الإنسان والفرس حيوان.

(٢) السؤال بكلمة ما هو؟ أي: عن ماهية الشيء التي ركب منها، فإذا قلنا ما الجدار؟ يكون الجواب -حجر وإسمنت.

(٣) فإذا قلنا الإنسان أي شيء هو في ذاته -خرج به أي شيء في عرضه- فنقول: ناطقٌ؛ لأن الجواب عن العرضي أن نقول: ضاحك.

(٤) الجنسية: هي الحيوانية، والخصوصية: هي الناطق.

فلا بدَّ من قولنا فقطْ، وإلاّ لم يصحَّ قوله: (وَهُوَ) أي: ذلك المقُوْلُ (الجنْسُ): لأنَّ النوع -أيضاً- مقول بحسبِ الشركةِ في الجُملةِ[1]، فكان المرادُ منه ذلكَ، وإن لم يَذْكُرهُ[2].

---

(١) فإنه إذا سُئِل بقول: ما زيد وخالد ومحمد؟ يقال: إنسان، وكذا إذا قيل: ما زيد؟ يقال: إنسان.

(٢) أي: لا بد من ذكرِ كلمِةِ (فقط) ليميَّز بها الجنس عن النوع، فهي مقصودة بالتعريف وإن لم يذكرها صاحب المتن، وقد ذكرها الشارح.

[تعريف الجنس]

(ويُرْسَمُ[١]: بأَنَّهُ كُلِّيٌّ مقولٌ علىٰ كثيرينَ مختلفينَ بالحقائق في جواب ما هو)[٢].

فالكليُّ جنسٌ للجنس، شاملٌ لسائِرِ الكليات[٣].

والمقولُ إنما ذكر ليتعلق به علىٰ كثيرين، فليس شيء منهما مستدركًا[٤]. وإنما ذكر علىٰ كثيرين؛ ليوصف بقوله: مختلفين بالحقيقة.

وقولُه: مختلفين بالحقائقِ احترازٌ بذلك عن النَّوع والخاصةِ والفَصْلِ القريبِ[٥].

---

(١) الحدّ سيأتي: التعريف بالذاتيات مثل: الإنسان حيوان ناطق، والرسم بالعرضيات وحدها أو مع الذاتيات مثل: الإنسان حيوان ضاحك، أو الإنسان ضاحك.

(٢) إذ يكون جوابًا لمن يسأل ما الإنسان والفرس والحمار؟ يقال: حيوان.

(٣) أي: لفظ كلي جنس للفظ الجنس؛ لأنه يشمل الفصل والنوع والخاصة والعرض العام.

(٤) ذكر في تعريف الجنس لفظ (مقول) لأجل أن يعلق الجار والمجرور – وهو لفظ– (علىٰ كثيرين) فيه إذن ليس قيدُ (مقول) مستدركًا أي: زائداً، بل فيه فائدة في التعريف.

(٥) لأنها تقال علىٰ كثيرين متفقين بالحقيقة، فالإنسان والناطق والضاحك تطلق في جواب من يقول: ما زيد وخالد ومحمد، فيقال: إنسان وناطق وضاحك.

وتخصيصُ الاحتراز بالنوع تحكم[١].

وقوله في جواب ما هو: احترازٌ عن الفَصْل البعيد، والعرض العام وخاصة الجنس[٢].

وإنما كان هذا وأمثاله رسمًا؛ لأن المقولية عارضة للكليات، والتعريف بالعارض رسمٌ.

وذلك؛ لأنَّ الجِنْسَ في نَفْسِه هو الكُلِّيُّ الذاتيُّ لمختلفات الحقيقة سواءَ قيل عليها أو لم يقل[٣].

أما المقولية وكونه صالحًا لها فمما يَعرضُ له بعد تقوُّمه، كذا في شرح الإشارات[٤]، فلا يلتفت إلىٰ ما يقال: إنها حدود لكونها أموراً

---

(١) أي: دعوىٰ بدون دليل.

(٢) لأنها تقال: في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي شيء هو في عرضه الخاص أو في عرضه العام. مثل ناطق، وضاحك، وماشٍ، بالنسبة للإنسان.

(٣) الجنس مثل: الحيوان هو في الواقع جنس للإنسان، فهو كليٌّ ذاتي، قيل عنه، أو لم يقل -أي هو كليٌّ ذاتي في موضعه قبل استعماله مقولاً.
فإذا جعلناه مقولاً في التعريف، فالمقولية عرضت له؛ لذا صار التعريف به رسمًا لا حداً.

(٤) هو مؤلَّفٌ لابن سينا.

اعتبارية[١].

(١) المتقدمون من المناطقة يرون التعريف بالذاتيات حداً، أي: المكوَّنُ منها المعرَّف في الواقع وخِلْقَة، وأيُّ أوصاف لم تكنْ من مكوناتِ الشيءِ خِلْقَةً تكون مكوناتٍ اعتباريةً -أي اعتبرت من جهةٍ مثل: الكلمة قول مفرد، فإن النحاة اعتبروها ذاتيات للكلمة وليست في واقع الأمر، فقال المتقدمون من المناطقة: التعريف بها يكون رسماً لا حداً.
أما المتأخرون فإنهم لم يفرقوا بين الأوصاف الذاتية والاعتبارية؛ لذلك يرون التعريف بها حداً؛ لأنها بعد أن اعتبرها النحاة أن (قول مفرد) هي ذاتيات الكلمة صار التعريف بها حداً.

[إيراد على تعريف الجنس]

فإنْ قُلتَ جنسُ الجنس(١) أخصُّ من مطْلقِ الجِنْسِ، ولا يَجُوْزُ تعريفُ العامِّ بأحدِ خواصِّه.

قلتُ: إنْ أريدَ عَدَمُ الجواز عندَ اتحادِ اعتباري معرِّفِيتِهِ وخصوصيَّتِهِ فمُسلَّمٌ، لكنَّهُ غيرُ مُفيد.

وإنْ أريد مُطلقًا فممنوعٌ.

وذلك؛ لأنَّ الكليَّ بمَفْهومِهِ(٢) مُعَرِّفٌ وأَعَمُّ من مُطلَقِ الجِنْسِ وباعتبارٍ عارضٍ –هو كونُهُ جِنسًا للجِنْسِ أَخَصُّ منْهُ وغيرُ معرِّفٍ

---

(١) التعريف ينبغي أن يشتمل علىٰ جنس، وفصل أو جنس وعرض خاص، أو عرض عام، مثل: الإنسان –حيوانٌ ناطق أو ضاحك أو متنفس. وهنا عرف الجنس وجعل كلمة (كليّ) جنسًا له.

والمعرَّفُ –وهو لفظ (الجنس) المعرَّف يشمل جميع الأجناس المعرَّف بها، وكلمة (كلي) في تعريف الجنس أحد أفراد الجنس العام؛ إذ هو أخص من الجنس.

ومن شروط المعرِّفِ أن يكون أعمَ من المعرَّف، وهنا عرفنا العام ببعض خواصه.

(٢) الجواب: إنْ قال: لا يجوز هذا التعريف عند ملاحظة كونه جزءاً من التعريف مع خصوصيته بالنسبة لمطلق الجنس المعرَّفِ، فإنا نسلم عدمَ الجواز؛ لأنه تعريف للعام ببعض جزئياته (أفراده) وإنّه غيرُ مفيد للتعريفِ كما نقول: الحيوان إنسان متحرك.

فالأمرانِ جائزانِ في شيءٍ واحدٍ بالاعتبارَيْن المُتغايِرَينِ[١].

---

(١) وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، فإنه يصلح أن يكون جزءاً من التعريف، فإنه بهذا الاعتبار أعم من مطلق الجنس؛ لأنه يشمل الجنس والفصل والخاصة والعرض العام، وباعتبار عارض هو كونه جنسًا للجنس فهو أخص من مطلق الجنس فلا يصلح للتعريف به.
إذن للفظ (كلي) نظرتان باعتباره كليًا لا يمنع دخول الفصل والنوع، والخاصة والعرض العام، فإنه بهذا الاعتبار يعرَّفُ به وباعتبار كونه جنسًا للجنس، فهو فرد من أفراد المعرَّف فلا يعرف به.

[تعريف النوع]

(وإمَّا مَقُولٌ في جوابِ ما هو؟ بحسبِ الشركةِ[١] والخصوصيَّةِ[٢] معـًا[٣] كالإنسان بالنسبة إلىٰ زيدٍ وعمرو).

أي يكون جوابًا عن السؤال عنْ فردٍ خاصٍ، وعنْ فَردَين، فإنَّ الإنسان جوابٌ لقولنا: ما زيدٌ؟ ولقولنا: ما زيدٌ وعمروٌ؛ لأنَّه تمام الحقيقة لكل فردٍ من أفرادهِ المختلفة[٤] بالعوارضِ المشخِّصة[٥].

(وهوَ) أي ذلكَ المقولُ (النوعُ ويُرسَمُ بأَنَّهُ كِليٌّ مَقُوْلٌ علىٰ كثيرينَ مُختَلِفِيْنَ بالعَدَدِ[٦] دُوْنَ الحقِيْقَةِ[٧] في جوابِ ما هو؟).

---

(١) والشركة: هو السؤال عن زيد وخالد وغيرهما.

(٢) الخصوصية: هو السؤال عن زيد فقط.

(٣) المعيَّة هنا ليست مرادة وهي الشركة والخصوصية مجتمعةً في وقت واحد، بل المراد صلاحيته لأن يجاب عن الشركة والخصوصية.

(٤) فالإنسان يكون جوابًا لقولنا: ما زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ ويكون جوابًا لقولنا: ما زيد فقط علىٰ حدٍّ سواء.

(٥) بالعوارض الباء للسببية، أي: بسبب العوارض التي يختلف فيها فرد عن فرد من سواد وبياض وطول وقصر ونحوها التي تميّز فرداً عن فردٍ.

(٦) وهو زيد وخالد وعمرو.

(٧) لأن حقيقة النوع لهؤلاء الأفراد واحدة –وهو الحيوان الناطق.

فَذِكْرُ الكُلِيِّ والمَقُولِ علىٰ كثيرِيْن ليس بمُسْتَدْرَكٍ[١] كما مرّ، وقولُهُ مختلفينَ بالعدَدِ دون الحقيْقةِ: احترازٌ عنْ الجِنْسِ[٢]، وخاصَّتِهِ[٣]، والعرضِ العامِّ[٤]، والفصلِ البَعِيْدِ[٥].

وتخْصِيْصُهُ بالاحترازِ عن الجِنْسِ تحكُّمٌ[٦].

وقولُه في جَوابِ ما هُوَ احترازٌ عن الفَصْلِ القَريبِ[٧]، وخاصَّة النوعِ[٨] فإنَّهما مَقُولانِ في جوابِ أيُّ شيءٍ هو في ذَاتِهِ أوْ في عَرْضِهِ.

---

(١) أي: ليس زئداً بل ذكر (الكلي) ليشمل الكليات الخمس، ولفظ (مَقُوْلٌ) ليتعلق به الجار والمجرور وهو علىٰ كثيرين.

(٢) فالجنس يقال علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة، مثل: الحيوان بالنسبة للإنسان والفرس والحمار والبقر.

(٣) خاصة الحيوانِ مثل: الماشي بالنسبة للحيوان فإن الماشي مختلف باختلاف الجنس.

(٤) كالمتنفس بالنسبة للإنسان.

(٥) كالحساس بالنسبة للإنسان، فإن هذه الأمور مختلفة بالحقيقة.

(٦) أي: دعوىٰ بدون دليل.

(٧) فإنه في جواب أي شيء هو في ذاته مثل: ناطق بالنسبة للإنسان.

(٨) فإنها تقال في جواب أي شيء هو في عرضه.

[إيراد على قوله كثيرين]

فإنْ قُلْتَ: الجِنسُ وأمثالُه[١]؟ -يُقالُ علىٰ كثيرِيْنَ مُخْتَلِفينَ في العَدَدَ أيضـاً.

كالحيوانِ[٢] في جوابِ: ما زيدٌ وعمرٌو؟ وهذا الفَرَسُ وذلك الفرسُ فكيفَ يُحتَرَزُ عنهُما؟

قلتُ: هذا إن وَرَدَ فإنَّما يَرِدُ علىٰ مَنْ يَحْتَرِزُ عَنْهُما بوصفِ الكثيرينَ بالمتفِقِينَ بالحقيقةِ[٣].

أمَّا ها هُنا فلَمّا نفىٰ الاختلافَ بالحقيقةِ بقوله: دوْنَ الحَقيقَةِ – صحَّ الاحترازُ عنهُما[٤]: لأنَّ الحيوانَ مثلاً لا يَصِحُّ أنْ يَقَعَ جوابـاً إلا إذا اشتملَ السؤالُ علىٰ مختَلِفِينَ بالحقيقَةِ، وإن اشتملَ معَها علىٰ المتفقينَ أيْضـاً[٥].

---

(١) أمثاله مثل: الفصل البعيد، وخاصةِ الجِنْسِ والعرضِ العام.

(٢) فإنه إذا قيل ما زيدٌ وخالدٌ يصحُ أن يُقال عنهما حيوان، وكذا ما هذا الفرس؟ وهذا الفرس؟ يقال: حيوان، إذن تعريف النوع غير مانع لأنَّ الجنسَ صار مقُولاً علىٰ كثيرين مختلفين في العدد أيضـاً.

(٣) أي: هذا يرد علىٰ من يعرِّفُ النوع بقوله: (كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفين في العدد متفقين بالحقيقة).

(٤) أي: عن الجنس وأمثاله.

(٥) عندما كان الجواب –علىٰ ما زيد وخالد– وهذا الفرس وهذا الفرس– بقولنا: حيوان، فالجواب به لوجود اختلاف الحقيقتين بين أفراد الإنسان وأفراد الفرسِ مع اشتماله علىٰ متفقين بالحقيقة، وهو زيدٌ وخالدٌ فإنهما متفقان في الحقيقة– وهذا الفرس وهذا الفرس كذلك.

علىٰ أنّ ورُوْدَهُ[١] عليْهِ[٢] في حيِّزِ المَنْعِ أَيْضـًا؛ فإنَّ صحةَ الجوابِ بالجِنْسِ[٣] ناظِرةٌ إلىٰ اشْتمَالِ السُّؤالِ عَلىٰ الحقيقتَيْنِ المختلفتينِ، وإلىٰ جَعْلِ المتفقين في حكم الواحدة.

---

(١) ورود السؤال المعترض به.

(٢) أي: علىٰ تعريفه النوع (بأنه كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) ممنوع أيضـًا.

(٣) أي: عندما يجاب عن قول القائل: ما زيد وعمرو؟ وهذا الفرس وذاك الفرس؟ بقوله: حيوان، لم يرد الجواب علىٰ المختلفين بالحقيقة، بل لأن الجنس وهو الحيوانية موجودة ضمن أفراد الإنسان. وكذا ضمن أفراد الفرس، وهما حقيقتان مختلفتان؛ لأن حقيقة زيد وعمر غير حقيقة الفرس، وهذا الفرس؛ لأن أفراد هذا غير أفراد تلك، فالجواب سيكون علىٰ حقيقتين مختلفتين وأفراد النوع متفقون في الحقيقة، فلا يرد هذا الاعتراض علىٰ تعريفه.

[تعريف الفصل]

(وإمَّا غَيْر مقُوْلٍ في جوابِ ما هوَ، بَلْ مقول في جوابِ أيُّ شيءٍ هو في ذَاتِهِ).

فإنَّ السؤالَ بأيّ شيء هو إنَّما عَنْ المُميِّز.

فإن قُيِّدَ بقوله: في ذاتِهِ، فعَنِ المميِّزِ الذاتي[1].

وإنْ قُيِّدَ بقوله: في عَرَضِهِ، فعن المميِّزِ العَرَضيِّ[2].

وإذا أُطْلِقَ فَعَنِ المميّز المُطْلَقِ؛ ولذا[3] قالَ: (وهو الذي يُميِّزُ الشَّيءَ عمَّا يشارِكُهُ في الجِنْسِ -كالناطِقِ[4] بالنسْبَةِ للإنسان) تنْبِيهـًا علىٰ أنَّ كلَّ ماهية لهَا فَصْلٌ فلها جِنسٌ البتَّةَ -وهو المذكور في الشّفاءِ[5].

وأمَّا المتأخروُنَ فاخْتَاروا المذكورَ في الإشارَات:

---

(١) مثلُ الناطقِ من قولنا: الإنسان حيوان ناطق.

(٢) مثل الضاحِك من قولنا: الإنسان حيوان ضاحك.

(٣) أي: لأجل أن يكون الفصل مميزاً للنوع بالمميز الذاتي، قال العبارة وهي قول الماتن المحصور بين هلالين أعلاه.

(٤) فالناطق يميز الإنسان عن المشاركين له بالحيوانية تمييزاً ذاتيـًا، لأن الناطق من ذاتيات الإنسان.

(٥) الشفاء لابن سينا، فإنه لما قال: يميز الشيء عما يشاركه في الجنس دل علىٰ أن لكل فصل جنسـًا؛ لأجل أن يميز النوع عن المشاركين في الجنس.

وهُو أنَّ الفَصْلَ أَعَمُّ مِنْ أنْ يُمَيِّزَ الشَيءَ عَنْ المشاركاتِ الجِنْسيَّةِ أو المشاركاتِ الوجودِيَّةِ[١].

وهذا الخِلافُ مبنيٌّ علىٰ امْتنَاعِ تَركيبِ الماهيّةِ مِنْ أَمْرَينِ متساوِيَيْن عندَ المتقدِّمين[٢]، وجوازِهِ عندَ المتأخِريْن[٣].

فكأنَّ المصنفَ اختارَ مَذْهَبَ المُتقدمينَ[٤].

ولم يذْكُرْهُ في حدِّهِ اكتِفاءً بما قَبْلَهُ[٥] أو أشار في الموضعَينِ إلىٰ

---

(١) أي: قد يميز الفَصْلُ النوع عن مشاركاته في الجنس، وقد يميزه عن المشاركات الوجودية، فيكون هكذا: الفصل: هو ما يميز الشيء عن المشاركات في الوجود؛ لأنه إذا لم يكن له جنس فله مشاركات في الوجود، فالفصل يميز النوع عن مشاركاته في الوجود. أي: الإنسان يتركب من جزأين أحدهما: أعم يشمله ويميزه، والثاني خاص به يميزه عن المشاركات في الجنس مثل: الإنسان حيوان ناطق.

(٢) أما المتأخرون؛ فجوزوا أن يتركب من متساويين: لأن المطلوب تمييز النوع عن المشاركات في الوجود مثل أن نقول: الإنسان ناطق مفكر أو الإنسان ضاحك متبسم.

(٣) عُرِفَ ذلك من قوله: (هو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس).

(٤) لم يذكر الجنس في تعريف الفصل، أي لم يقل: (هو مقول في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسِهِ).

(٥) حيث قال: (وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس).

المَذهَبيْنِ[١].

(١) أي: أشار إلىٰ رأي المتأخرين عندما قال: ويرسم بأنَّه (كلي يُقال علىٰ الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته)، وأشار إلىٰ مذهب المتقدمين بقوله: (هو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس).

(وَهُوَ الفَصْلُ)[1]

١ . القَرِيْبُ: إنْ مَيَّزَهُ عنِ المشاركاتِ في الجِنسِ القريبِ الذي يصحُّ

---

(١) أي: ما عرف قبل قليل هو الفصل، والفصل يكون قريبًا ووسطًا وبعيداً -كالجنسِ يكون جنسًا قريبًا ووسطًا وبعيداً- وإليك توضيح ذلك:

مراتب الجنس والفصل:

١ . جنس بعيد، مثل: جوهر، ويسمىٰ جنس الأجناس، إذ لا جنس فوقه.

٢ . جنس وسط، مثل: جسم، وهو الذي يكون جنسًا لما تحته نوعًا لما فوقه.

٣. جنس قريب، مثل: حيوان، وهو الذي لا جنس تحته، بل تحته أنواع.

٤ . النوع، مثل: الإنسان، يسمىٰ نوع الأنواع؛ إذ لا نوع تحته، بل تحته أفراد، وهي خالد ومحمد وعلي.

والفصل الذي يميز الجنس البعيد يسمىٰ (فصلاً بعيداً)، مثل: الإنسان جوهر متحيز.

والذي يميز الجنس الوسط يسمىٰ (فصلاً وسطًا) مثل: الإنسان جسم متحرك بالإرادة.

والذي يميز الجنس القريب يسمىٰ (فصلاً قريبًا)، مثل: الإنسان حيوان ناطق، توضيح الأربعة أعلاه:

١-إنه جنس تحته أنواع هي النفوس المجردة والهيولي والجسم والصورة.

٢- هو نوع من أنواع الجوهر، وجنس بالنسبة للجماد والنبات والحيوان.

٣- هو نوع من أنواع الجسم وجنس بالنسبة للإنسان والفرس والحمار.

٤- هو نوع من أنواع الحيوان، وليس جنسًا؛ لأنَّ تحته أفراداً مثل زيد وخالد ومحمد.

جوابًا عنِ الماهيَّةِ، وجميع المشاركاتِ في ذلكَ الجنس.

كالناطق والحيوان.

٢. والبَعْيدُ: إنْ ميزَهُ عن المشارِكَاتِ في الجِنْسِ البَعيد، الذي لا يَصِحُّ جَوَابًا عن الماهِيَّةِ وجميْعِ مشاركاتِها في ذَلِكَ الجِنسِ كالحسَّاسِ والنَّامِيْ.

(ويُرْسَمُ بأنَّهُ كلِّيٌّ، يُقالُ علىٰ الشيءِ في جَوابِ: أيُّ شيءٍ هو؟ يَخْرُجُ به الجِنْسُ، والنَّوعُ، لعدمِ مقُولِيتهما في جَوَابِ أيِّ شيءٍ، بل في جوابِ ما هُوَ؟

والعَرَضَ العامّ، لِعدمِ مَقُوليَّتِه في الجَوابِ أصلاً، وبقولِهِ: (في ذَاتِهِ) يَخْرُجُ بِهِ الخاصةُ.

[أقسام العرضي]

(وأَمَّا العَرَضيُّ) فقِسمانِ: خاصةٌ، وعرضٌ عَامٌّ.

لأَنَّهُ إنْ اخْتَصَّ بحقيقَةٍ واحدَةٍ فخاصّةٌ(١).

وإن اشتمَلَ علىٰ حقائِقَ فَعرضٌ عامٌّ(٢).

وباعتبارِ هذا التقسيمِ صارَ الكلياتُ خَمْساً(٣).

وإنْ اندَرَجَ فيْهِ تقسيمٌ آخر(٤) علىٰ ما قال(٥):

(فإمَّا أن يَمتَنِعَ انْفِكاكُهُ عن الماهِيَّةِ) سواءٌ امتنَعَ انفكاكُهُ عنِ الماهِيّةِ من حيثُ هِيَ هِيَ(٦): كالفَرْدِيَّةِ للثَلاثَةِ، أو عنِ الماهيّةِ المَوجُودَةِ: كالسَّوَادِ للحَبَشيّ(٧).

---

(١) مثل: الضاحك والمتعجب بالنسبة للإنسان.

(٢) مثل: الماشي والمتنفس بالنسبة للإنسان.

(٣) وهي الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام.

(٤) هو تقسيم الخاصة والعرض العام إلىٰ عرض لازم وإلىٰ عرض مفارق كما سيأتي.

(٥) فاعل قال: ضمير مستتر، وهو لفظ (هو) أي: الماتن والمفعول به، أي: مقول القول هو قوله (فإمّا أن يمتنع.. الخ).

(٦) أي: من حيث نفسُ الماهية مع قطع النظر عن اعتبار الوجود والشخص، فإن الفردية عرضٌ لا يفارق الثلاثة.

(٧) فالسواد ملازم للحبشي في الخارج، ولكن لا من حيث هو إنسان، لأنه قد يكون الإنسان أبيضَ وأشقر.

(وهو العَرَضُ اللازمُ) فالأوّل[١] لازِمُ الماهيّةِ، والثاني[٢] لازِمُ الوجودِ.

(أوْ لا يَمْتَنِعَ) انْفكاكُهُ عنِ الماهِيَّةِ (وَهُوَ العَرَضُ المُفارِقُ)؟ لإمكانِ مفارَقَتِهِ.

سَواءٌ وقَعَتْ بالفِعْلِ سَريْعـًا كحمرةِ الخَجَلِ، وصُفْرَةِ الوَجَلِ[٣]، أوْ بَطيئـًا -كالشَّبابِ[٤]، أوْ لم تَقَعْ[٥] أصْلاً -كالفَقْرِ الدائِمِ لِمَنْ يُمْكِنُ غِناؤهُ[٦].

(وَكُلُّ واحِدٍ منهمُا) أي: من اللازمِ والمفارِقِ.

---

(١) هو ملازمة الفرد للثلاثة.

(٢) ملازمة السواد للحبشي.

(٣) فإنّ الحمرة والصفرة عرض للإنسان، ولكنهما غير مستمرين في الإنسان، فسرعان ما تذهب أو تنفك عنه.

(٤) فالشباب ينفك ويذهب، ولكن بالتدرج والبطء.

(٥) أي: لم تقع المفارقة.

(٦) أي: عقلاً.

[الخاصَّة]

(إمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بحقيقةٍ واحدةٍ- وهُوَ الخاصَّةُ) فاللازمُ الخاصَّةُ (كالضاحِكِ بالقُوَّةِ)[١] وَ) المفارقُ الخاصةُ (بالفعلِ[٢] للإنسان) (وتُرْسَمُ:) أي: الخاصةُ (بأنّها كليَّةٌ يُقالُ: علىٰ ما تَحْتَ حقيقة واحدَة فَقَطْ[٣]) خرَجَ به غيرُ النَّوْعِ، والفَصْلِ القَرِيْبِ[٤]، وخَرَجا بقوله: (قوْلاً عَرَضيّاً[٥]).

---

(١) وهي القابلية.

(٢) أي: عندما يضحك فعلاً.

(٣) وهي الإنسان الذي حقيقته الحيوان الناطق، فالضحك خاص بحقيقة الإنسان لا غيره من الحيوانات.

(٤) خرج به الجنس والعرض العام.

(٥) لأن النوع والفصل القريب يقال عنهما قولاً ذاتياً لا عرضياً.

[العرض العام]

وإمَّا أنْ يَعُمَّ) كلٌّ من اللازمِ والمفارِقِ (حَقائِقَ فَوْقَ واحِدَة، وهُوَ العرضُ العَامُّ كالمتنَفِّسِ بالقُوَّةِ) مثالٌ للازمِ العَرَضيِّ العامِ[١].

(والفِعْلِ) مثالُ المفارِقِ العَرَضِ العَام، وقَوْلُهُ (للإنسان وَغَيْرِهِ من الحيواناتِ) متعلقٌ بهما[٢]، وبَيانٌ لعمُومِهما)[٣].

(ويُرْسَمُ: بأَنَّهُ كليٌّ يُقالُ: علىٰ ما تَحْتَ حَقائِقَ مُخْتَلِفَةٍ) يخرُجُ به غيرُ الجِنْسِ والفصلِ البَعيدِ وخَرَجا بقوله: (قَوْلاً عَرَضيّاً)[٤]

---

(١) فإن التنفس للإنسان أمر عارض ملازم للإنسان، فإنه ليس من حقيقته بل خارج عنها، ولكنه ليس خاصاً بالإنسان بل يشاركه فيه بقية الحيوانات.

(٢) أي: الجار والمجرور (منَ الحيواناتِ) متَعلِّقٌ بقولهِ الإنسان وغير الإنسان.

(٣) لأن مِن في قوله: من الحيوانات بيانية، فقد بيَّنَت أنّ التنفُّسَ هو عَرَضٌ عامٌ في الإنسان وبقية الحيوانات.

(٤) خرج الجنس والفصل البعيد بقوله: قولاً عرضياً؛ لأنَّهما يقالان قولاً ذاتياً.

البابُ الثاني
مقاصِد التَصوُّرَاتِ[١]

وهو بابُ (القَوْلِ الشارِحِ) ويُرادِفُهُ المعرِّفُ[٢].

ويُسمىٰ قَوْلاً؛ لأنَّ القَوْلَ هوَ المركَّبُ، والمعرِّفُ مُرَكبٌ[٣] كُليّاً عِنْدَ قوْمٍ[٤]، وغالبًا عِنْدَ آخرين[٥].

والصحيحُ هوَ الأوَّل[٦]، لا[٧] لأَنَّ المُعرِّفَ مِنْ أقْسَامِ النظَرِ[٨]:

---

(١) أي: ما سبق من معلومات، هي مبادئ لهذا الباب؛ أي: معلومات أولية ستستعمل في هذا الباب الذي هو الشطر الأول من علم المنطق.

(٢) أو المفسِّر أو الموضِّح أو المبيِّن لحقيقة المعرَّف.

(٣) الكلمةُ الواحدةُ لا تُسمىٰ قَولاً، بل القول ما تركب من كلمتين فصاعداً، وهنا التعاريف تكون من كلمتين، مثل: حيوان ناطق أو حيوان ضاحك.

(٤) أي: لا بد من أن تكون جميع التعاريف مركبة، ولا يصح التعريف بالمفرد، وهو عند المتقدمين من المناطقة.

(٥) أي: قوم آخرون، وهم المتأخرون من المناطقة، فإنهم يرون أن أغلب المعرفات مركبة، ويجوز التعريف بالمفرد، فإنهم يجوزون تعريف الإنسان بأنه ناطق.

(٦) أي: التعريف بالمركب فقط.

(٧) توضيح التعريف بالمركب وليس بالمفرد له علتان: إحداهما سليمة سيذكرها بعد قوله (بل لأن المعرف) والثانية غير سليمة، وهي قوله: (لأنّ المعرف من أقسام النظر.. الخ).

(٨) أي: جعل التعريف من باب النظر، وهو ترتيب أمور معلومة للوصول إلىٰ مجهول.

الذي هو تَرْتيبُ أُمورٍ مَعْلوْمَةٍ؛ فإنَّ كَوْنَ النظَرِ تَرْتِيْبَ أُمُوْرٍ مَبْنيٌّ علىٰ عَدَمِ صِحَّةِ التَعْرِيْفِ بالمُفْرَدِ[1].

فلو كانَ ذلك مبنيّاً علىٰ هذا لَزِمَ الدَّوْرُ[2]؛

ولِهَذا عَرَّف بَعْضَهُم النَظَرَ: بتَحْصْيلِ أَمْرٍ أوْ تَرتيبِ أُمُورٍ[3].

---

(١) أي: لا يكون المفرد معرِّفاً؛ لأنَّ المفرد لا يُطْلَقُ عليه ترتيبُ أمورٍ معلومة؛ لأنَّ الترتيب هذا لا يكون إلا مع المركب.

(٢) الدور يكون هكذا:

عدم صحة التعريف بالمفرد مبني علىٰ كون كل نظر مركباً.

وكون كل نظر ترتب أمور معلومة.

مبني علىٰ كون كون كل نظر ترتيب أمور معلومة.

وكون كل نظر ترتيب أمور معلومة مبني علىٰ عدم صحة التعريف بالمفرد.

فيكون عدم صحة التعريف بالمفرد مبنياً علىٰ عدم صحة التعريف بالمفرد.

أي: يجب أن تكون النتيجة غير إحدىٰ المقدمتين، وهنا صارت النتيجة هي نفس الصغرىٰ، ومن شروط الإنتاج: أن لا تكون النتيجة عين إحدىٰ المقدمتين.

(٣) لأجل القول بجواز التعريف بالمفرد، مع أنه نظري، اضطر أن يعرف النظري: بأنه تحصيلُ أمرٍ أو ترتيبُ أمور. فقد اضطر إلىٰ زيادة كلمة (تحصيل أمر) ليجعل من النظر تحصيل أمرٍ أو ترتيب أمور؛ ليشمل الأول التعريف بالمفرد.

بَلْ؛ لأنَّ المعرِّفَ لا بُدَّ فيه من تصوُّرِ ثبوت شيءٍ لشيءٍ، فيَكُونُ مُرَكَّبًا[١] وهذا معنىٰ قولهم: لا بُدَّ فيه من قرِيْنَةٍ عقليةٍ مصحِّحَةٍ للانْتِقالِ[٢]؛ ولهذا[٣] قالوا: معنىٰ الناطِقِ شيءٌ لَهُ النُّطْقُ[٤]؛ ومعنىٰ الضَّاحِكِ: شيءٌ لَهُ الضَّحْكُ.

وإنَّما سُمي شارِحًا؛ لشرْحِهِ الماهيَّة: إمّا بكُنْهِهَا وهو الحدُّ، أو بوَجْهٍ يميزُها عَمّا عَدَاها —وهوَ الرسمُ.

---

(١) التعريف بالمركب ضروري لأنَّ تصور الإنسان يكون بالمعرِّف — والمعرِّف لا بد فيه من تصور شيء لشيء مثل: الإنسان حيوان ناطق، لا بد من تصور شيء هو ناطق لشيء هو الحيوان، ومن ثم ستَعْرِف الإنسان.

(٢) لو عرفنا الإنسان بالحيوان وحده، وبالناطق وحده، فإنا لا نصل إلىٰ حقيقة الإنسان وماهيته. فلا بدَّ من قرينة، والقرينة هي ثبوت الناطق للحيوان لأجل أن نَصل إلىٰ أن الإنسان حيوان ناطق؛ لأن الحيوان عام أعم من الإنسان، والناطق خاص ولا يدل وجود العام علىٰ الخاص إلا بقرينة —وهي أن تثبت الخاص الناطق للعام وهو الحيوان، وباجتماعهما نصل إلىٰ حقيقة الإنسان.

(٣) أي: ولأجل حصول القرينة.

(٤) أي: من عرف الإنسان بالناطق اضطر إلىٰ تقدير جزء آخر ليتم التركيب، فيقدر قبل ناطق شيء ناطق إذا أراد تعريفه بذاته، ويقدر شيء ضاحك إن أراد تمييزه عن المشاركات، فالأول هو الحد والثاني هو الرسم.

لذا سمي التعريف شارحًا، أي: مفسِّراً للذات، وهو الحد، أو يميِّز عن المشاركات وهو الرسم.

[تعريف المعرِّف]

فالمُعَرِّف(١) ما يكونُ تَصُّوُرُهُ سبباً لاكْتسابِ تَصوُّرِ الشَّيءِ، إما بكنْهِهِ(٢) أو بوَجْهٍ يُمَيِّزُهُ عمّا عَدَاهُ(٣).

فقولُنا: تصوُّرُ، يُخرجُ التصديْقاتِ.

وقولُنا: لاكتسَابِ، يُخرِجُ المَلْزُوم بالنسبةِ إلىٰ لوازمِهِ البَيِّنَةِ(٤).

وقولنا: إما وأوْ ليشمَلَ الحدَّ والرسْمَ(٥).

والتقسيمُ: للمحْدُوْدِ لا للحَدِ(٦).

---

(١) هذا التعريف أتىٰ به الشارح؛ لأن الماتن سوف يعرِّف الحدّ والرسم ولا يعرِّف المعرِّف.

(٢) فالحيوان الناطق تصوره يكون سبباً لتصور الإنسان.

(٣) فالحيوان الضاحك -لا يمكن به تصور ذات الإنسان، ولكن فائدة التعريف أنه ميزه عن بقية مشاركاته في الحيوانية؛ لأن بقية الحيوانات ليست ضاحكة.

(٤) فإذا قلت: اثنان يلزم منه الزوجية، فهذا ليس تعريفاً؛ لأنه يحصل ضرورة دون تعب واكتساب بخلاف ثبوت الحيوان الناطق للإنسان.

(٥) الحد شُمِل بقوله إمّا بكنهه، والرسم بقوله: أو بوجه يميزه عما عداه.

(٦) هنا اعتراض: أنّ دخول أو في التعريف ممنوعة، لأن المعرِّف ينبغي أن يكون قطعياً دون شك بين أمرين، وأو داخلة هنا فهي للشك؟ الجواب: إنها قد يكون معناها التقسيم، وهنا قسمت المحدود وهو لفظ المعرَّف وليس تقسيماً للحدّ، إذن أو لم تقسم الحد.

وعلامَتُه[١]: كونُ الانفِصَالِ لمَنْعِ الخُلوِّ، كذا المَرْويُّ عن شمسِ الأئمةِ الأصفهانيّ.

قِيْلَ: لا يَجوزُ تعْريفُ المعرِّفِ[٢]؛ لأَنَّهُ لو كانَ للمعرِّفِ مُعرِّفٌ لزمَ التسَلْسُل[٣].

لا يُجابُ عنه[٤] بأنَّ معرِّف المعَرِّفِ عَيْنُهُ كوجود الوُجودِ[٥]، لأنّ العَيْنِيَّةَ مَمْنوعَةٌ.

---

(١) أي: الدليل على أن التقسيم للمحدود لا للحد؛ لأنه أتى به قضية منفصلة مانعة الخلو، فيقال: المحدود إما حد أو رسم، لا يجوز خلوه من أحدهما وقد نسب ذلك إلى الأصفهاني أمانة في النقل، وحتى لا يتحمل خطأ هذا التعليل.

(٢) أي: إذا عرفت الإنسان بالحيوان الناطق لا يجوز أن تعرِّف التعريف وهو الحيوان الناطق.

(٣) لأنك إن جعلت له تعريفًا فالتعريف الثاني يحتاج إلى تعريف، وهذا التعريف يحتاج إلى تعريف إلى ما لا نهاية، وهو التسلسل الممنوع عند الحكماء.

(٤) هذا المنع من تعريف التعريف له علتان: إحداهما: غير سليمة، وهي التي ذكرها بعد قوله: (لا يجاب عنه)، وأخرى مقبولة: وهي المذكورة بعد قوله: (بل يجاب) وسيكون الجواب بأحد الجوابين الآتيين:

(٥) هذا الجواب غير السليم لقطع التسلسل هو: أن المعرف الثاني هو عين الأول، مثل وجود الوجود. أي: قد يقال لشيء موجود؛ أي له وجود، ولا يكون للوجود نفسه وجود، وكذا المضاف غير المضاف إليه، وهو محال، فكذا إذا قلنا: للمعرِّف معرِّفٌ؛ إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه، والعَينية ممنوعة، وما دامت العينية ممنوعة فلا تعريف للمعرّف.

بَلْ يُجابُ: إمّا بأنَّ التَّسَلسُلَ غَيْرُ لازمٍ[١]؛ لأنَّ معرِّفَ المعرِّفِ من حيث هو غيرُ محتاجٍ إلىٰ معرِّفٍ آخر[٢].

إمّا لبدَاهَةِ أجزائِهِ، أو لكونِها مَعْلومَةً.

فكما أنَّهُ من حيثُ هُوَ غَيْرُ محتاجٍ إلىٰ مُعَرِّفٍ آخرَ[٣] كذلِكَ لا يَحتاجُ إليَهِ من حيثُ هوَ معرِّفٌ؛ لكونِهِ مَعْلوُماً[٤] باعتبارٍ عَارِضٍ وهوَ[٥] صِدْقُ مُطْلَقِ المُعرِّفِ المحدوْدِ[٦] عليهِ.

---

(١) هذا أحد الجوابين السليمين، هو أن التسلسل غير لازم، بل قد لا يحتاج إلىٰ التعريف من حيث الأجزاء المذكورة في التعريف ليكون تعريفاً.

(٢) أي: لأن أجزاء التعريف واضحة وبديهية، مثل: الحيوان والناطق، أو قد علمت سابقاً قبل تركيبها لتكون تعريفاً بواسطة معلّم بوحي أو إلهام.

(٣) أي: كما أنه عندما كان مركباً من أجزاء معلومة قبل كونه تعريفاً لا تحتاج أجزاؤه إلىٰ معرِّف بعد تركيبها.

(٤) أي: كذلك بعد أن عرض له كونه معرّفاً لكونه معلوماً، وطُروّ الوصف له يكون معرِّفاً سيبقىٰ معلوماً أيضاً فلا حاجة إلىٰ جعل تعريفٍ له بعد كونه معرِّفاً.

توضيح ذلك: الإنسان (حيوان ناطق) فإن الحيوانية والنطق قبل جعلهما تعريفاً للإنسان هما معروفان، فإذا طرأ عليهما أن جعلا معرّفاً للإنسان يبقىٰ الوضوح فلا تحتاج إلىٰ معرِّف آخر، بل الوضوح يبقىٰ بعد ذلك.

(٥) (هو) يعود إلىٰ الأمر العارض، وهو اعتباره معرِّفاً.

(٦) المحدود: نعت للمعرِّف، وهو ما سبق أن عرف كلمة المعرّف حيث قال: (فالمعرف إما يكون تصوره سبباً لاكتساب تصور الشيء، إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه) وهذا هو العارض علىٰ أجزاء كل معرف.

وقد عَرَفْتَ[١] أنَّ الخاصَّ يَقَعُ معرِّفًا باعتبارٍ غيرِ اعتبارِ خُصوصِيَّتِهِ.

وإمَّا: بأنَّ التَسَلْسلَ في الأُمُورِ الاعتباريّةِ[٢]؛ لانقطاعِهِ بانْقِطاعِ الاعتبارِ غيرُ مُحَالٍ[٣].

فعُلِمَ أنَّ القَولَ الشارِحَ إمَّا حَدٌّ أو رَسْمٌ؛ لأنَّه إنْ كانَ بِمُجَرَّدِ الذاتِيَّاتِ[٤] فَحَدٌّ، وإلا فَرَسْمٌ.

---

(١) أي: سبق أن عرف الجنس بأنه كلي..الخ، فالكلي هنا أخص من المعرف، فكيف يصح التعريف به للجنس، وقد ورد الجواب بأن له اعتبارين يصح بأحدهما ولا يصح بالآخر فراجعه.

(٢) الأمور الاعتبارية: هنا المعرِّفات التي اصطنعها علماءُ فن من الفنون، كالكلمة وضعوا لها تعريفًا (القول المفرد) مثلاً؛ فإنها ليست حقائق مخلوقة للكلمة، ولكن النحاة اعتبروها وجعلوها من ذاتيات الكلمة، فليس التسلسل محالاً؛ لجواز أن نعتبرهُ منقطعًا.

(٣) أي: غير محال لانقطاعِهِ بانقطاع الاعتبار، أي: ما دام هو اعتباريًا يمكن للمُعْتبر أن يقطع التسلسل اعتباراً.

(٤) الذاتيات هي: ماهية الشيء ومكوناته التي كُوِّن منها.
فإن أُلِّفَ المعرِّف منها فهو حَد، أي فاصل بين المعرَّف وبين مشاركيه في الجنسية.
وإن ركب من العرضيات أو من الذاتيات مع العرضيات فهو رسمٌ وعلامَةٌ تميِّز المعرَّف عما يشاركه في جنسِهِ.

[تعريف الحد وأقسامه]

فَعَرَّفَ[١] (الحَدَّ)[٢] بأنَّه (قَوْلٌ دالٌّ علىٰ) كُنْهِ (ماهِيَّةِ الشَّيءِ)

وهو: إنْ كانَ تَعريفـًا بمجموعِ الذَاتيَاتِ فحدٌّ تامٌّ[٣].

وإنْ كانَ ببَعْضِها فناقِصٌ[٤].

فكونُهُ حدًّا؛ لأنَّهُ مانِعٌ عن دُخولِ الأغيارِ فيْهِ، والحدُّ في اللغة المَنْعُ.

وتمامُهُ ونُقْصانُه باعْتِبارِ الذَاتيَّاتِ، فالحدُّ التامُّ (وهو الذي يتركَّبُ عَنْ جِنْسِ الشيءِ وفَصْلِهِ القريبَيْنِ -كالحيوانِ الناطقِ- بالنسبةِ إلىٰ الإنسان)؛ ولذا قالَ: (وَهْوَ الحدُّ التامُّ،

والحدُّ الناقِصُ:

وهو الذي يتركَّبُ عَنْ الجِنْسِ البَعْيْدِ وفصلِهِ القريبِ- كالجِسْمِ الناطقِ بالنسبةِ إلىٰ الإنسان).

---

(١) عرف الماتن الحدّ بما سيذكره لاحقـًا.

(٢) الحد: هو الفاصل بين شيئين.

(٣) لأنه بين ذاتية المعرَّف وهي فصلته عن بقية المشاركات.

(٤) ذاتيات الإنسان هي الحيوانية والنطق، والحيوانية جنس قريب من الإنسان؛ لأن المشاركين له فيها أقل من الجسمية؛ لأن الحيوانية ما فيهِ حياة، والجسمية لأنَّ الإنسان جسم، ولكن يشاركه فيه أكثر من الحيوانية؛ إذ تشمل الجمادات والنباتات؛ لذلك إذا جيء بالجنس البعيد فالحد يكون ناقصـًا.

وإنّما لم يَقُلْ: أو بِفصلِهِ فقط، كالناطقِ في تعريفِ الإنسانِ علىٰ ما قالوا؛ لأنَّ الناطِقَ مركَّبٌ معنىً، والاعْتبارُ للمعاني[١].

فإنْ كانَ معناهُ جِسْمٌ أو جَوْهرٌ لهُ النُّطْقُ ونحوُهُ كان كالجسمِ الناطقِ بعَيْنِهِ[٢].

وإنْ كانَ معناهُ شيءٌ لَهُ النُّطْقُ ونحوُهُ لم يكُنْ حَدّاً؛ لأنَّ الشَّيْئِيَّةَ عارِضةٌ[٣].

---

(١) فلو قلنا: الإنسان ناطق؛ فلفظ ناطق نعت لموصوف محذوف يقدّرُ إمّا جسْمُ ناطق أو جوهر ناطق.

(٢) أي: جنس ناقص؛ لأن الإنسان كما هو حيوان فهو أيضـًا جسم وجوهر. وإليك توضيحـًا للإنسان بالنسبة لجنسه وفصله:

الأجناس			فصولها	
جوهر	جنس بعيد للإنسان		متحيّزٌ	فالإنسان متحيز لأنه يأخذ شيئـًا من الفراغ.
↑ جسم تام	جنس وسط للإنسان		متحرِّكٌ	
↑ حيوان	جنس قريب للإنسان		ناطقٌ	
↑ إنسان	نوع من أنواع الحيوان			
↑ زيد	فرد من أفراد الإنسان			

(٣) إذا قلنا الإنسان شيء ناطق، فالشيئية -أي الوجود- عارضة له -إذن التعريف به يسمىٰ رسمـًا. وقد سبق أن وَضَّحْنا ذلك في ص ٦٣.

[تعريف الرسم وأقسامه]

والرسْمُ أيضـًا قسمانِ: تامٌ وناقِصٌ؛

لأنَّ المذكورَ فيه إنْ كان جنسـًا قريبـًا مقيّداً بما يخصِصَهُ[١]-فتامٌّ؛ لكونِهِ[٢] أثراً يُسمَّىٰ رَسْماً[٣].

ولكونِهِ مشابِهـًا بالحدّ التامِّ في ذلكَ يُسمىٰ تامـًا[٤].

وإنْ لم يكن كذلِكَ[٥]-فناقِصٌ؛ لنقصانِهِ عن تلك التماميّة.

(فالرسمُ التامُّ: هو الذي يتركَّبُ من جنس الشَّيءِ القَرِيبِ وَخَواصِّهِ اللازمةِ[٦]-كالحيوانِ الضاحكِ في تعريفِ الإنسان.

والرسمُ الناقِصُ: وهو الذي يتركَّبُ عن عَرَضيَّاتٍ تختَصُّ جملتُها بحقيقةٍ واحدةٍ)[٧] سواءٌ لم يختصّ شيء من آحادِها، أو

---

(١) مثل الحيوان الضاحك بالنسبة للإنسان؛ لأن الضحك من خواصه.

(٢) لكونه: أي لكون الرسم.

(٣) أي: علامة.

(٤) أي: شابَهَ الحد التام؛ لأنه ركب من الجنس القريب -والحد التام ركب منه- ومن الفصل، وهذا ركب من الجنس القريب والخاصة.

(٥) أي: لم يركب من الجنس القريب، بل من الجنس البعيد مثل: الجسم. أو لم يذكر الجنس أصلاً فإنه سيكون ناقصـًا.

(٦) فإنَّ الضحك بالقوة ملازم للإنسان، أو بالفعل فإنَّه غير ملازم له.

(٧) مثل الضاحك والمتعجب.

اختصَّتْ الواحِدَةُ الأخيرةُ[١].

كقَولِنا: -في تعريف الإنسان- إنَّه ماشٍ علىٰ قدَمَيْه، يخرجُ الماشي علىٰ الأقدام الأربَعةِ[٢] (عَريْضُ الأَظْفَارِ) يُخرِجُ مُدوّرَ الأظفارِ كالطيُوْر[٣] (بادِيْ البشرةِ) يخرجُ مستورَ البشرةِ بالشعرِ[٤] (مُسْتَقيمُ القامَةِ) يخرجُ منحرفُ القامة[٥].

فكلٌّ من الأوصافِ الأربعةِ يُوجَدُ في غير الإنسان.

فلما قالَ: (ضحاكٌ بالطَّبْعِ) خرجَ غيرُهُ[٦].

ولا يَرِدُ: ما يُقال: مِنْ أنَّ بعضَها غنيَّةٌ عَنِ البَعْضِ[٧]؛ فإنَّ ذلك غيرُ

---

(١) أي: إذا ذكرتْ عدة أوصاف، منه ما هو ليس خاصًا بالإنسان، ولكن إذا ذكرت في آخرها خاصًا به فهو رسم تامٌّ مثل: الماشي بادي البشرة ضاحك.

(٢) كالمواشي والحمار والجمل والفيل ونحوها، فإنها خرجت عن الإنسان.

(٣) فالطيور خرجت بهذا القيد؛ لأن أظافرها ليست عريضة بل منحنية.

(٤) خرجت الحيوانات المستور جسمها أو جلدها بالشعر أو الريش.

(٥) خرج المنحني كالإبل والطيور وغيرها.

(٦) هذا القيد الأخير هو من خواص الإنسان، وقوله بالطبع -أي بطبيعته الضحك خلقة- خرج به مثل القِرْدِ فإنه يضحك، ولكن ليس بطبيعته، بل بالتدريب والتعليم.

(٧) أي: لا حاجة لذكر هذه الأوصاف الأربعة لتميز الإنسان، بل يكفي بعضها.

ملتزَمٍ[١]، والغَرَضُ التَمْثيلُ[٢].

وأمَّا التعريفُ بالضاحك فَقَط[٣]، فإنْ أُريدَ به الحيوان الضاحكُ فرسمٌ تام[٤].

وإن أريدَ به الشيء الذي لَهُ الضِحْك فمنْ هَذا القبيلِ[٥].

وأما إن أُريد به الجِسمُ الضاحكُ فقد ذكَروا[٦] أنه أيضـًا -أعْني المُرَكَّبَ من الجِنْسِ البعيْدِ والخاصَّةِ- رَسمٌ ناقصٌ.

مَعَ أنَّ ما ذكَرَهُ[٧] ليسَ شامِلاً لَهُ فلا بُدَّ من التأويْلِ[٨].

إما بأنْ يُقال: إنهُ من بابِ التَّغْليبِ[٩].

---

(١) ليس من اللازم ذكر جميعها في تعريف الإنسان.

(٢) بل ذكرها لبيان أمثلة للقيود أو العوارض، لا لأنَّ الإنسان لا يتميَّزُ إلا بذكرها جميعـًا.

(٣) بأن نقولَ: الإنسان ضاحكٌ، فهنا لا بد من تقدير كلمة قبله.

(٤) إن قدرنا قبله جنسـًا قريبـًا، كالمثال أعلاه فرسم تام.

(٥) وإن قدرنا قبله شيئـًا بعيداً كالمثال أعلاه فرسم ناقص؛ لأن الشيئية عارضة أي الوجود.

(٦) أي: علماء المنطق.

(٧) أي: صاحب المتن، فإنه لم يذكر المركب من الجنس البعيد والعَرَضِيِّ، بل قال (والرسمُ الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات..الخ).

(٨) يؤوّل ما كتبه الماتن بأحد تأويلين.

(٩) أي: يؤول المراد بالعرضيات بأنه غلب جانب العرض علىٰ جانب الذاتي كالقمرين للشمس والقمر، وهنا غلب العرضيُّ علىٰ الذاتي فأطلق العرضي علىٰ الذاتي.

أو مِنْ إطلاقِ اسمِ الكلِّ علىٰ الجُزء، فإنَّ مجموعَ المُرَكَّبِ مِنَ الذاتيِّ والعرضيِّ -عَرَضيٌّ[١].

أو يُقالُ: ذكرَ ما هوَ الغالِبُ في الوقُوْعِ[٢].

فإنْ قُلْتَ: الشَّيءُ الضاحكُ مُرَكَّبٌ من العَرَضِ العامِّ[٣] والخاصِّةِ[٤] فلا فائدةَ فيه؛

لأنَّ العَرَضَ العامَّ لا يُفيدُ التَمْييزَ[٥].

ولا الاطلاعَ علىٰ الذاتيِّ[٦].

والتَّعريفُ لإحدىٰ الفائدتين.

ومثلُهُ التَّعريفُ بالفَصلِ والخاصة[٧].

قلتُ: قد قِيْلَ ذلك إنْ حَقـًا وإنْ كَذِبـًا[٨].

---

(١) الكل هو الذاتي والعرضي مجتمعين علىٰ العرضي، فإن المركب يسمىٰ عرضيـًا.

(٢) إذ الغالب في الرسم الناقص تركيبة من العرضيات، والقليل من الذاتيات والعرضيات.

(٣) وهو لفظ الشيء.

(٤) وهو لفظ الضاحك.

(٥) عما سواهُ من المشاركات.

(٦) أي: ولا يعرِّف ذاتيات الشيء ومكوناته.

(٧) مثل الإنسان ناطق ضاحك.

(٨) أي: هذا القول قيل وسواء كان القول صدقـًا أم كذبـًا.

أما الحقُّ الحَقيْقُ بالقَبُولِ[1]-فإنَّ التصوُّرَ مَعَ العَرَضِ العَامِّ والخاصَّةِ أقوىٰ من التَصَوّرِ مَعَ مجرّدِ الخاصّةِ، وكذا التَصَوُّرُ مَعَ الفَصْلِ والخاصَّةِ أقوىٰ من التصور مع مجرد الفصل؛ فكيف لا يكون لهما -أي للعرض العام والخاصة- فائدة.

فالضَّبط[2]:

أَنَّ التَّعريفَ بمجردِ الذاتيّاتِ -بمجموعِها[3]- حدٌّ تامٌّ وببعضِها[4] حدٌّ ناقصٌ.

والتَّعريفُ لا بمُجَرّدِ الذاتياتِ، فبالجنسِ القَريبِ والخاصَّةِ رَسْمٌ تامٌّ[5].

---

(١) أي: الغرض من التعريف أحد الفائدتين أعلاه لا نسلم فيه؛ لأن التعريف ليس محصوراً فيهما، بل قد يفيد أمراً آخر، فإنه قد يؤتىٰ بالتعريف لأمور أخرىٰ، كأن يكون أكمل، فإنَّ التعريف بالعَرَضِ العام مع الخاصة، مثلُ: الإنسان ضاحك متنفس، أكمل من التعريف بالخاصة التي جعلتموها صالحة للتعريف وحدها، وأيضـًا المركب من الفصل والخاصة مثل الإنسان ناطق ضاحك، والمركب من العرض العام والفصل أكمل من التعريف بالفصل وحده مثل الإنسان ضاحك.

(٢) أي: القاعدة.

(٣) مثل: الإنسان حيوانٌ ناطق.

(٤) مثل: الإنسان جسم ناطقٌ.

(٥) مثل: الإنسان حيوان ضاحك.

وبغيرِهِ[١] رَسْمٌ ناقصٌ.

فعلىٰ هذا العَرَضُ العَامُّ مَعَ الفَصْلِ، أَوْ الخاصَّةِ، والخاصة مع الفصل، والجنسُ البَعيدُ مع الخاصّةِ كلٌّ مِنْها رَسْمٌ ناقِصٌ.

---

(١) أي: بغير الجنس القريب.

أي: خلو التعريف عن الجنس القريب يجعل التعريف رسمًا ناقصًا.

وذلك فيما يأتي:

التعريف بالعرض العام مع الفصل مثل: الإنسان شيء ناطق.

والتعريف بالعرض العام مع الخاصة مثل: الإنسان شيء ضاحك.

والتعريف بالخاصة مع الفصل مثل: الإنسان ناطق ضاحك.

والتعريف بالجنس البعيد مع الخاصة مثل: الإنسان جسم ضاحك.

والتعريف بالخاصة وحدها مثل: الإنسان ضاحك.

والتعريف بالفصل وحده مثل: الإنسان ناطق.

كلها رسم ناقص.

البابُ الثالثُ[١]

في مباديْ التصْدِيقاتِ

وهيَ (القضَايَا) وأحكامُها.

(القضيّةُ[٢]: قوْلٌ يصحُّ أنْ يُقالَ لقائلِهِ: إنَّهُ صادِقٌ فيْهِ أوْ كاذِبٌ فيْهِ).

فالقولُ: -وهو المركّبُ- مَلْفُوظًا جِنْسٌ للقضيّةِ الملْفُوظَةِ[٣]، ومعقُولاً جنسٌ للقضيّةِ المَعْقُولَةِ[٤].

وباقي القيُودِ -فصلٌ يُخرِجُ المركَّباتِ الإنشائِيَّةَ طلبيَّةً[٥] كانت وغيرَهَا)[٦].

---

(١) سبق أنْ قَسَّمَ المنطق بعد المقدمة إلىٰ أربعة أبواب، فهذا الباب الثالث منها.

(٢) القضية هي ما يسميه علماء البلاغة (الخبر) ويقابله الإنشاء.

(٣) إذا نطقت بقولك: الجامعُ واسعٌ.

(٤) إذا خطر بذهنك الجامع واسعٌ.

(٥) الإنشاء الطلبي الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، التحضيض، العَرْض، الترجي.

(٦) غير الطلبية هي إنشائية من غير ما سبق مثل: المدح، نعم الرجل خالد، والذم: بئس المرافق الفاسق؛ ومثل: القسم، مثل: والله أنت قائم، والعقود مثل: بعتك هذا وقبلته.

هذه لا يقال لقائلها: صدقت، أو كذبت؛ لأن معناها غير موجود قبل النطق، بل يحصل بعد أن تنطق بها، لذا لا واقع لها قبل النطق؛ لأن النطق إن وافق الواقع فالقضية صادقة مثل: السماء فوقنا، وإن خالفته فهي كاذبة مثل: السماء تحتنا.

والتقْيِدِيةِ[١]؛ لأنَّ صِدْقَ القَوْلِ وَكذِبَهُ مطابَقةُ حُكْمِهِ للوَاقِعِ[٢] أو للاعْتِقادِ[٣]، أوْ لَهُما مَعـًا[٤] وعَدَمُهَا[٥].

ولا حُكْمَ للإنشائِيَاتِ والتَقْيِيدياتِ؛ لأنَّ الحُكْمَ أدَاءٌ للواقِعِ في نفسِ

---

(١)النسبةُ التقييدية: هي المضاف والمضاف إليه، مثل: قلم الولد، والنعت والمنعوت مثل: رجل عالم، فإن النطق بها لا يكون معه حكم ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

(٢)الخبر الصادق هو ما يطابق الواقع ولو خالف الاعتقاد، مثل قول الكافر المشرك: الله واحد مع أنه يعتقد تعدده، وهذا عند الجمهور، وكذبه مخالفته للواقع.

(٣)أما عند النظام فهو: الصدق للخبر: مطابقته للاعتقاد، وإن خالف الواقع، مثل قول المشرك: الله ثالث ثلاثة. والكاذب عدم مطابقته للاعتقاد.

(٤)وعند الجاحظ صدقه مطابقته للواقع والاعتقاد، مثل قول الموحد: الله واحد، أو الإسلام حق.

والكذب عدم مطابقته للواقع مثل قول الفيلسوف: العالم قديم، فإنه مطابق لاعتقاده، وليس مطابقـًا للواقع، فهو كذب.

وكذا إذا قال: العالم حادث، فإنه مطابق للواقع وغير مطابق لاعتقاده، فهو كذب.

(٥)أي: عدم المطابقة للواقع عند الجمهور، وللاعتقاد عند النظام، وعدم مطابقته للواقع والاعتقاد عند الجاحظ، كل ذلك كاذب كما سبق أن مثلنا.

الأَمرِ[١] مِنْ طَرَفي النسْبَة، ماضياً[٢] أو حالاً[٣]، أو استقبالاً[٤] ولا أَداءَ في الإنشائِياتِ وَالتقَييدَياتِ[٥].

---

(١) لأنَّ اللفظ يؤدي المعنىٰ، فيجب سبق المعنىٰ الحاصل لأجل أن ترىٰ هل اللفظ طابقه أو لم يطابقه، والإنشائيات لا يحصل المعنىٰ بها إلا بعد النطق، فلا تحقق المطابقة.

(٢) مثل: مات الأنبياء.

(٣) مثل: أنا أكتب الآن.

(٤) مثل: أنا أسافر غداً.

(٥) لأنها خالية من الحكم في التقييديات، ويحصل الحكم بعد النطق بها في الإنشائيات.

[أقسام القضية]

(وهي:

١. إِمَّا حمليَّةٌ كقولِنا: زيدٌ كاتِبٌ أو ليسَ بكاتبٍ.

٢. وإما شرطيّةٌ)؛ لأنَّ القضيَّة لا بدَّ فيها من إيقاعِ النسبةِ الحكميةِ[(١)] أو انْتزاعِها.

فالنسبةُ: إِنْ كانَتْ ثبوتَ مفهومٍ لمفهومٍ، فالقضيَّةُ القائلةُ بإيقاعِها أو سلبِها —حمليةٌ.

وإِنْ كانتْ ثبوتَ مفهومٍ عندَ ثبوتِ مفهومٍ آخرَ[(٢)].

أو ثبوتَ مباينةِ مفهومٍ عن مفهومِ آخرِ[(٣)]، فالقضيةُ القائلةُ

---

(١) مثل: الجامع واسع، فالجامع مفهوم، وهو المبنىٰ الذي يصلىٰ به، وواسع مفهوم، أي: عدم الضيق، فإذا أثبتنا السعة للجامع أي حملنا السعة عليه، فهذه تسمىٰ حملية، وكذا إذا سلبنا السعة عنه وقلنا: الجامع ليس واسعـًا، والمراد بالانتزاع السلب.

(٢) مثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فهنا أثبتنا وجود النهار عند طلوع الشمس.

(٣) مثل العدد: إما زوجٌ أو فرد، هنا أثبتنا مخالفة فردية العدد لزوجيته. فكلاهما يسميان شرطية.

مثال السلب للشرطية الأولىٰ: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.=

بإيقاعِها أوْ انتزاعِها شرطيةٌ.

=ومثال السالبة للشرطية الثانية: ليس إما أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا إلىٰ متساويين.

والسلب يتسلط علىٰ العناد، أي: لا عناد بين القضيتين، وفي الإيجاب إثبات العناد بين القضيتين، والعناد -معناه التنافر والتباين- وعدم الاجتماع، وفي السالبة عدم التنافر والتباين.

[أقسام الشرطية]

ومِنْ هَذا[١] يُعرفُ أَنَّ الشرطيةَ أيْضـًا:

إمّا (متصِلَةٌ[٢]: كقولِنا: إنْ كانتْ الشمسُ طالعةً-فالنهارُ موجودٌ)، حكمَ فيها بأنَّ وجودَ النهارِ عندَ طلوعِ الشمسِ واقعٌ[٣].

وكقولِنا[٤]: ليسَ إِنْ كانَتِ الشمسُ طالعةٌ فالليلُ موجودٌ، حكمَ فيها بأنَّ وجودَ الليلِ عندَ طلوعِ الشمسِ غيرُ واقعٍ.

(وإِمَّا شَرطيةٌ منفصلةٌ كقولِنا: العددُ إِمَّا زوجٌ وإمَّا مفردٌ) حكمَ فيها بأن مباينةَ فرديةِ العددِ لزوجيتهِ واقعةٌ[٥].

وكقولنا: ليسَ إمَّا أَنْ يكونَ العدَدُ زوجـًا أو منقسِمـًا بمتساويَينِ[٦]، حُكمَ فيها بأنَّ مبايَنَةَ الانقسام، بمتساويَيْن للزوجيةِ غيرُ واقعةٍ.

---

(١) أي: من التقسيم الثاني الذي هو ثبوت مفهوم عند ثبوت شيء آخر، أو مباينة مفهوم لمفهوم.

(٢) المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها علىٰ صدق قضية أخرىٰ وهي فعل الشرط.

(٣) هذا مثال للموجبة الشرطية المتصلة.

(٤) هذا مثال للسالبة الشرطية المتصلة.

(٥) هذا مثال للشرطية المنفصلة الموجبة.

(٦) هذا مثال للشرطية المنفصلة السالبة.

(والجزْءُ الأوّلُ من الحمْليّة يُسمىٰ مَوضُوْعـًا)[١]؛ لأَنّه وُضِعَ ليُحْمَل عليه شيءٌ.

(والثاني محمُوْلاً)[٢] لحمْلِهِ علىٰ الأوّل.

(والجُزءُ الأوّلُ مِنَ الشَرْطِيّةِ) أيَّ شرطيةٍ كانَتْ (يُسمىٰ مُقدَّما)[٣] لتقدمِهِ في الذكرِ طَبْعـًا، وإنْ تأخرَ وضْعـًا[٤]، (والثانِي تاليـًا)[٥]؛ لتُلوهِ لذلكَ.

---

(١) وهو ما يسميه النحويون: مبتدأ، وأهل البلاغة: المسند إليه.

(٢) وهذا ما يسميه النحويون: خبراً، وأهل البلاغة: مسنداً.

(٣) وهو ما يسميه النحاة: فعل الشرط.

(٤) كأن يُقال: النهار موجود، إن كانت الشمس طالعة.

(٥) وهو ما يسميه النحاة جواب الشرط وجزاءه.

[أنواع القضية من حيث الإيجاب والسلب]

ومِمّا مَرَّ عُلِمَ أنَّ (القضيَّةَ) حَمليةً كانتْ أو شرطيةً متصلةً أو منفصلَةً:

١. (إِمَّا موجَبةٌ)[1] أي: حكمَ فيها بالإيقاعِ[2] (كقولِنا): في الحملِيةِ (زيدٌ كاتبٌ)[3]

٢. وإِمّا سالبةٌ)[4] إِنْ كان الحكمُ فيها بالَانتزاعِ[5] (كقولنا) فيها: (زيدٌ ليسَ بكاتبٍ).

وأمثلة الشرْطياتِ، قدْ تقدمتْ[6].

---

(١) أي: مثبتةٌ خالية من آلة السلب وهي آلة النفي.

(٢) أي: إثبات المحمول للموضوع.

(٣) فالكتابة ثابتة لزيد.

(٤) أي: منفية فيها آلة السلب –وهي آلة النفي.

(٥) هو انتزاع الكتابة عن زيد.

(٦) حيث مثَّلَ للشرطيةِ المتصلةِ بقوله: ليس إن كانت الشمس طالعةً فالليل موجودٌ.

وللشرطية المتصلة بقوله: ليس إما أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا إلىٰ متساويين، والسلب ليس مسلطًا علىٰ المقدم ولا علىٰ التالي بل علىٰ التنافي والتباين. أي: ليس بين المقدم والتالي تباينٌ.

[أنواع الحملية من تقييد الموضوع بالكمية وعدم تقييده]

(وكُلُّ واحدٍ منْهما) أي: من الموجَبةِ والسَّالبةِ:

إما مخصوصةٌ[(١)]، أو محصورةٌ[(٢)]، أو مُهملةٌ[(٣)]

والمحصورة: إما كليةٌ أو جزئيةٌ.

ففي القضايا مخصوصَتانِ[(٤)]، ومُهْملتانِ[(٥)]، ومَحْصُوراتٌ أربعٌ[(٦)].

وذلكَ لأنَّ الحكمَ في كُلِّ من الموجَبةِ والسالبةِ:

١- إمَّا علىٰ موضوعٍ مشخَّصٍ -وهي المخصُوصَةُ.

وإمّا علىٰ غيرِهِ.

فإنْ بُيِّنَ فيها كميةُ الأفرادِ كُلاًّ كانَتْ أو بعْضَـًا بذكرِ السُّورِ -أيْ

٢-٣- اللفظِ الدالِّ عليْها- فمَحصْورةٌ.

٤- وإلا- فَمهمَلةٌ.

---

(١) أي: موضوعها معين -وهو ما يسميه النحاة (المعارف الست) مثل: العَلَم، واسم الإشارة، واسم الموصول.

(٢) أي: محصورة فيها أداة حصر تشمل الأفراد أو بعضها، الكلية: مثل: كل، وجميع، وأل الاستغراقية، أو نكرة بعد النفي، والجزئية: مثل: بعض.

(٣) هي موضوعها ليس مشخصـًا، وهي خالية من سور الكل أو البعض.

(٤) موجبة وسالبة مثل: خالد مجتهد، خالد ليس مهملاً.

(٥) مثل الإنسان حيوان، ليس الحجر بحيوان.

(٦) مثل: كل إنسان حيوانٌ، بعض الحيوان إنسان.

ومثل: لا شيء من الحجر بإنسان، وبعض الحيوان ليس إنسانـًا.

[أقسام الشرطية من حيث الكم وعدمه]

وأمَّا في الشَّرطِيَّاتِ فإنْ كانَ الحكمُ فيها بالاتِصالِ[١] والانفصَالِ[٢] في زمانٍ معين فَمَخْصُوْصَةٌ.

وإلاّ فإنْ بُيِّنَ فيها كَميةُ الزمانِ جميعِهِ[٣] أو بعضِهِ[٤] فَمحصُورةٌ، وإلا فَمهمَلةٌ[٥].

---

(١) مثل: إن جاء زيد الآن فأكرمه الآن.

(٢) مثل: زيد في هذا الآن إما كاتب أو غير كاتب.

(٣) مثل: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

(٤) مثل: قد يكون إذا كان الشيء حيوانـًا كان إنسانـًا.

(٥) مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

هذه أمثلة الشرطية المتصلة.

أمّا الشرطيةُ المنفصلة فكالآتي:

١. الشرطية المتصلة المخصوصة مثل: إن صاح الديك الآن فعبدي حُرٌّ.
٢. الشرطية المنفصلة الكلية –مثل: دائمـًا إما أن يكون العدد زوجـًا أو فرداً.
٣. الشرطية المنفصلة الجزئية –مثل: قد يكون إما أن يكون هذا الشيء حيوانـًا أو إنسانـًا.
٤. الشرطية المنفصلة المهملة –مثل: إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهارُ موجوداً.

وفي الجُملةِ: الأَزمِنةُ والأَوْضاعُ في الشَّرطيَّةِ بمنزلةِ أفْرادِ الموضُوعِ في الحَمْلية، والأمثلةُ غيرُ خافِيَةٍ.

فإنْ قلتَ: التقسيمُ غيرحاصِرٍ؛ لعدم ذكر الطبيعيَّةِ[1] فيه.

قُلتُ: موردُ القِسمةِ القضيةُ المستعمَلةُ في العُلومِ والإنتاجات.

وهيَ التي حُكِمَ فيها علىٰ جزئيَّاتِ[2] الموضُوعِ لا علىٰ طبيعتِهِ كما بُيِّنَ في المُطولاتِ.

---

(١) أي: الحكم فيها ليس علىٰ الأفراد مثل: الإنسان نوع، والحيوان جنس، فالحكم بالنوعية ليس علىٰ أفراده، بل علىٰ طبيعة الإنسان. وعدم ذكرها مع أنواع القضايا تكون القسمة غير مستوفية للأقسام.

(٢) أي: في الإنتاجات لا حاجة إلىٰ الطبيعية؛ لأنَّ الحكم يكون علىٰ الأفراد لا علىٰ الطبيعة للأشياء.

[أدوات الكلية والجزئية]

وكلٌّ من الموجبةِ والسَّالبةِ (إمَّا مَخْصُوصَةٌ كما ذكرنا) من مثالِهما.

(وإمَّا كليةٌ مُسوّرَةٌ؛ كقولنا: كلُّ إنسانٍ كاتبٌ ولا شيء)، أو لا واحدَ (من الإنسانِ بكاتبٍ.

وإمَّا جُزئيَةٌ مُسَوّرةٌ كقولنا: بعضُ الإنسانِ) أو واحدٌ من الإنسانِ (ليسَ بكاتبٍ) أو ليسَ بعضُ الإنسانِ بكاتبٍ، أو ليس كلُّ إنسانٍ بكاتبٍ[١].

ومِنْ هذَا عُلِمَ أَنَّ السورَ في الحمليةِ للإيجابِ الكلِّيِّ: كلٌّ، وللإيجابِ الجزئيِّ: بعضٌ وواحدٌ.

وللسَلْبِ الكُليِّ: لا شيءَ ولا وَاحِدَ.

وللسلب الجزئيِّ: ليسَ كلٌّ، وليسَ بعضٌ، وبعضُ ليسَ،

وليُعلَمْ في الشرطيات أيضـًا:

أنَّ السُّورَ للإيجابِ الكليِّ: دائِمـًا، وكُلَّما، ومَتَىٰ، ومَهْمَا، وما في معنَاهَا.

وللإيجابِ الجزئيِّ: قَدْ يكونُ.

---

(١) أي: لا فرق فيها أن يتقدم السَّلْبُ علىٰ البعض أو يتأخر، وكذا تقدم النفي علىٰ كل، سيكون كل بمعنىٰ البعض.

وللسلبِ الكلِّيِّ: ليسَ الْبَتَّةَ.

وللسلبِ الجزئِيِّ: قدْ لا يَكونُ، و ليسَ دَائِمـًا، وليس كلَّما وليسَ مَهْمَا(١).

والغَرَضُ من ذِكْر الأسوارِ–التمثيلُ بما فيه الاشتهارُ في الاستعمالِ لا الحَصْرُ.

فإن قاطِبةً، وكَافةً، ولامَ الاستغراقِ- يصحُّ أن يكونَ سُوراً للإيجاب الكليِّ الحمليِّ كما أشار إليه الشيخُ(٢) في الشِّفاءِ.

(وإما أَنْ لا تكونَ كذلِكَ): أي مَخصوصةً أو مسوّرةً (تُسمىٰ مُهمَلةً)؛ لإِهْمالِ السُّورِ فيْها (كقولِنا): في الحمليةِ (الإنسانُ ناطقٌ)(٣) وفي الشَّرطية: إنْ جاءَ زيدُ، أوإذا جاءَ زيدٌ فأكرمْهُ(٤).

والمُهملةُ في قوَّةِ الجزئّيةِ؛ لأنَّ الحُكمَ علىٰ أفْرادِ الشيءِ في الجمْلَةِ(٥) مع الحكمِ علىٰ بعض أجزائهِ يتلازَمانِ(٦) طَرْداً وعَكْسـًا.

---

(١)أي: تقدم آلة السلب علىٰ آلة الكلية؛ لتصير جزئية.

(٢)أبو علي بن سينا في كتابه الشفاء.

(٣)الفرق بين المخصوصة والمهملة : أنَّ المخصوصة الموضوع دال علىٰ معين ومشخص، أما المهملة فإنَّ موضوعها غير مشخص.

(٤)فإنها شرطية خالية من أدوات العموم والبعض.

(٥)أي غير مقيدة بالجميع أو البعض.

(٦)وجه التلازم طرداً –أي إثباتـًا- قولنا: كلما تحقق الحكم علىٰ الأفراد في الجملة تحقق الحكم علىٰ بعض الأفراد في الجملة وعكسـًا: كقولنا: كلما لم يتحقق الحكم علىٰ الأفراد في الجملة لم يتحقق الحكم علىٰ بعض الأفراد.

وَكَذا الحُكمُ في زَمانٍ منْتَشرٍ[1] مَعَ الحُكْمِ المُطْلَقِ يتلازَمَانِ.

---

(١)المنتشر: أي: في بعض الأزمنة غير المعينة. والأفضل أن نجعل سبب الإلحاق أن المهملة متحققة مع الجزئية وليست محققة مع الكلية.

توضيح ذلك:

كلُّ إنسانٍ حيوان –كلية.

بعض الإنسان كاتب– جزئية.

الإنسان كاتب– مهملة.

إذا ألحقناها بالكلية فلا بد من التأكد أنَّ كلَّ أفراده كاتب وهو غير متحقق وقد يطلق الإنسان كاتب إذا كان بعضهم كاتبـًا ولا يطلق على الكل؛ لأنه غير متحقق؛ إذ لا بد من كون جميع الأفراد كاتبة لإلحاقها بها، إذن تلحق بالمحقق ولا تُلْحَقُ بغير المحقق.

وإليك جدولاً بأقسام القضية الحملية

الشخصية أو المخصوصة	ما كان الموضوع فيها معينـًا وهذا لا فائدة بها في القياس	موجبة	خالد مقاتل
		سالبة	خالد ليس جباناً
كلية	ما فيها سور يدل علىٰ الإحاطة بجميع الأفراد	موجبة	كل مجتهد يفوز
		سالبة	لا شيء من الكسولين بفائز
جزئية	ما فيها سور يدل علىٰ بعض الأفراد	موجبة	بعض الطلاب حاضر
		سالبة	بعض الطلاب ليس موجوداً
مهملة	التي خلت من السورين السابقين	موجبة	الجيش مستعد للمعركة
		سالبة	الجيش ليس جبانـًا

[أقسام الشرطية المتصلة]

(والمُتصلةُ) قسمانِ؛ لأنَّها (إمَّا) أَنْ يكونَ الحُكمُ بالاتِصالِ فيها مَبنيـًا علىٰ الاقتِضَاءِ[1] وهي تُسمىٰ:

١. (لزومِيّةً): وذلِكَ إمّا أَنْ يَكُوْنَ المُقدّمُ عِلةً للتالِي: (كقولِنا: إِنْ كانتِ الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ)[2].

أَوْ بأَنْ يكونَ التالي علّةً للمقدَّمِ كَعَكْسِهِ.

أو بأن يكونا مَعْلُوْلي علةٍ واحدةٍ، نحوُ: إِنْ كانَ النهارُ موجُوداً فالعالَم مُضِيءٌ[3].

ومِنْهُ التضايفُ[4] بينَهُما، نحوَ: إِنْ كانَ زيدٌ أبا عمروٍ كانَ عمروٌ ابنَهُ. (وإِمَّا) أَنْ لا يَكونَ كذلكَ، بلْ يَكونُ الحكمُ بالأتصالِ بمجردِ الاتفاقِ وَتُسمىٰ[5]:

---

(١) أي: ترابط وعلاقة بين المقدم والثاني، فإن بين طلوع الشمس ووجود النهار ترابطـًا، أي وجود أحدهما يلزم منه وجود الآخر.

(٢) فإن طلوع الشمس علةٌ لوجود النهار.

(٣) فوجود النهار وكون العالم مضيئـًا معلولان لطلوع الشمس.

(٤) أي: من التلازم التضايف، فإنَّ زيداً هو أب بالإضافة لعمرو وعمرو هو ابن بالإضافة إلىٰ زيد.

(٥) أي: لا تلازم بين المقدم والتالي، بل وجدا علىٰ هاتين الصفتين، فإنهما خُلقا علىٰ انفراد ناطقية الإنسان وناهقية الحمار.

٢. (اتفاقِيةً) كقولِنا: إنْ كانَ الإنسانُ ناطقـًا فالحمارُ ناهقٌ. فإنَّهُ حُكِمَ فيها بالإتصالِ بمجَرَّدِ الاتفاقِ بينَ ناطقيَّةِ الإنسانِ وناهقيَّةِ الحِمَارِ؛ لأَنَّهما خُلِقَا كذلكَ، لا أَنَّ بينهُما اقتضاءً(١).

واعْلمْ أَنَّ معنىٰ عَدمِ الاقْتِضَاءِ: عَدمُ عِلْمِ الحاكِمِ بالاقتِضاءِ(٢) لا عدَمُهُ في نفسِ الأمرِ(٣).

فلا يَرِدُ ما يُقالُ: مِنْ أَنَّهُما لمَّا دَامَا دَامَتْ عِلَّتُهُما التامَّةُ فامتَنعَ انفكاكُ أحدِهِما عنِ الآخَرِ.

ولا نعنِيْ بالاقتِضاءِ إلا ذَلِكَ(٤).

وبِهَذَا يَنْحَلُّ ما أَورَدُوا علىٰ أنَّ الدائمةَ أعمُّ من الضروريَّةِ(٥).

---

(١) أي: لا تلازم بين نطق هذا مع نهيق هذا.

(٢) أي: لم يحكم المتكلم بالترابط بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار.

(٣) فالقول: إن الحمار ناهق والإنسان ناطق ما داما خُلقا علىٰ هذين الوصفين ولم نرَ أحدهما تعرىٰ عنها فإنه تلازم، فنقول: التلازم هو ارتباط أحد الصفتين بالأخرىٰ ولا ترابط بين نهيق الحمار وناطقية الإنسان.

(٤) هذا كلام المعترض، وقد سبق الردّ عليه.

(٥) هذه من القضايا الموجَّهة وهي نفس القضية السابقة إلا أنها غير مكيفة بكيفية الضرورة أو الدوام، وإن قيدت بأحدهما فهي القضية الموجَّهةُ، وقد أغفلها الماتن؛ لأن متنه أعده لبيان ما هو أهم من قواعد المنطق؛ لأن الموجَّهة قلما تستعمل في الإنتاجات فقوله: وبهذا ينحلُّ.. الخ أي: عدم الاقتضاء، أيْ عدم الحكم بالاقتضاء، لا عدمُهُ في نفس الأمر.=

=مثال الدائمة الموجبة: دائمـًا كل حيوان إنسان- حيث حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية ما دامت ذاته موجودة.

ومثال الدائمة السالبة: دائمـًا لا شيء من الإنسان بحجر، فإنا قد حكمنا فيها بدوام سلب الحجرية عن الإنسان ما دامت ذاته موجودة.

مثال الضرورة الموجبة: كل إنسان حيوان بالضرورة، فإنا قد حكمنا بضرورة ثبوت الحيوانية للإنسان في جميع أوقات وجوده.

ومثال الضرورة السالبة: لا شيء من الحيوان بحجر بالضرورة، فإنا قد حكمنا بضرورة سلب الحجرية عن الإنسان في جميع أوقات وجوده وبعد أن عرفناهما يتبين أنهما متساويان، وليست الدائمة أعم من الضرورية.

ومن يرىٰ أن الدائمة أعم من الضرورية.

تؤول له ذلك -بمثل ما أوَّلنا في القضية أن الحكم عليها بالتلازم بموجب حكم الحاكم عليها لا عدمه بنفس الأمر.

وهنا أن الضرورية والدائمة يحكم بهما في نفس الأمر لكنها في الدائمة ليست بمعلومة. وعلىٰ تقدير معلوميتها فليست ملاحظة من قبل الحاكم فلا يحكم فيها الحاكم بالضرورة.

وفي الضرورية معلومة للحاكم بأن يحكم بضرورة إسناد المحمول إلىٰ الموضوع ضرورة ومنظورة لديه.

وجه كون الدائمة أعم عند البعض أنها لا يلاحظ الحاكم فيها بالضرورة، ولو كانت في الواقع فيها ضرورة.

وفي الضرورة يلاحظ الضرورة إذن الدائمة أعم؛ لأنها تطلق علىٰ أفراد الضرورة الملاحظة للحاكم وعلىٰ القضية التي لا يلاحظ فيها الحاكم بالضرورة.

فعمومها وعدم مساواتها للضرورة بحسب نظرة الحاكم لا في الواقع ونفس الأمر.

[أقسام القضية المنفصلة]

(والمُنْفَصِلةُ) ثلاثةُ أقسامٍ:

حقيقيةٌ، ومانعةُ الجمعِ فقطْ، ومانعةُ الخلوِّ فقطْ:

١. لأَنَّ العِنادَ[١] (إِمَّا) في الصِدْقِ[٢] والكَذِبِ[٣] مَعَـًا تُسمىٰ (حقِيقيَّةً[٤] كقولِنا: العددُ إِمَّا زوجٌ وإِمَّا فَردٌ) فإِنَّهما لا يَصْدقانِ ولا يكذِبَانِ معـًا[٥] (وَهِيَ مانعةُ الجمْعِ والخلوِّ معـًا) وهي موجَبتُها.

وسَالبَتُها[٦] برفع العنَادِ في الصِّدقِ والكَذِبِ. كقولنا: ليسَ البتةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هذا الإنسانُ كاتبـًا أو ترْكيًـا، فإنّهُما يصدِقانِ ويَكْذبان معـًا.

---

(١) المراد بالعناد في مانعة الجمع: عدم اجتماع التالي مع المقدم، وفي مانعة الخلو: عدم رفع المقدم والتالي معـًا.

(٢) الصدق: يراد به الإثبات -وهو جعل أحدهما مبتدأً والآخر خبراً.

(٣) الكذب: يراد به النفي -وهو نفي المقدم والتالي معـًا.

(٤) سُميت حقيقية؛ لأنها تمثل العنادين المثبت والمنفي، فهي تمثل تمام العناد.

(٥) فلا يجوز أن نقول: العدد زوجٌ وفردٌ، ولا يجوز أن نقول: العدد ليس زوجـًا ولا فرداً.

(٦) حرف السلب يسلط علىٰ النسبة الرابطة بين المقدم والتالي؛ أي: لا عناد من الجزأين في الصدق، بأن يقال: هذا كاتب وتركي، وكذا العناد في النفي، فيقال: هذا ليس تركيـًا وليس كاتبـًا -كأن يكون عراقيـًا وأميـًا.

٢. (وإمَّا) في الصدق فقطْ[١] وتُسمىٰ (مانعةَ الجَمْعِ فقطْ، كقولِنا: هذا الشيء إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ) فإنّهما لا يصدِقانِ[٢]، وقدْ يكذِبانِ بأَنْ يكونَ إنسانـاً[٣].

وسالبتُها برفعِ العنادِ في الصِّدقِ فقطْ[٤]، نحوْ: ليسَ البَتَّة إِمَّا أَنْ يكونَ هٰذا الشيء لا شجراً ولا حجراً[٥]، فإنهما يصْدِقانِ ولا يكذِبانِ، وإلا لكانَ حَجَراً وشجَراً معـًا[٦].

٣. (وإِمَّا) في الكذِبِ فقطْ، وتُسمىٰ (مانعةَ الخلوِّ فقطْ، كقولِنا: زيدٌ إِمَّا أَنْ يكونَ في البَحرِ وإِمَّا أَنْ لا يَغرقَ)، فإنَّ الكونَ في البَحرِ مع

---

(١) أي: في الإثبات فقط.

(٢) فلا يقال عن الشيء: شجرٌ وحجرٌ.

(٣) أي: في النفي يجوز نفي المقدم والتالي، فنقول: هذا لا شجرٌ ولا حجرٌ كأن يكون إنسانـاً.

(٤) أي: لا عناد بين المقدم والتالي حيث رفعته كلمة ليس البتة.

(٥) أي: يجوز أن يقال: هذا لا حجرٌ ولا شجرٌ، كأن يكون إنسانـاً.

(٦) أي: لا يرتفعان معـًا؛ فإذا أدخلنا ليس عليهما فإن لا شجر يصير ليس لا شجر –أي: شجر، ولا حجر يصير ليس لا حجر –أي حجر، لأن نفي النفي إثبات.

أي: ترفع عدم العناد –أي: حصول العناد.

عَدمِ الغرقِ يصْدقانِ ولا يكذبانِ[١] وإلا لَغَرِقَ في البَرِّ.

وسَالبتُها: برفعِ العِنادِ في الكذب فقطْ نحو: ليسَ البتَّةَ زيدٌ إمَّا أَنْ لا يكونَ في البَحرِ، وإمَّا أَنْ يغرَقَ[٢].

---

(١) أي: العناد في النفي ولا عناد في الجمع، فإذا قلنا: زيد في البحر ولا يغرق، يمكن؛ لأنه في سفينة أو هو خائض إلىٰ ساقه أو سابح فيه. ولكن رفعهما فيه عناد؛ والرفع أن نقول: زيد ليس في البحر –ولا يغرق، فإذا دخل عليه حرف الرفع (النفي) نقول: ليس لا يغرق = يغرق؛ لأن نفي النفي إثبات. فتكون زيد ليس في البحر ويغرق –أي يغرق في البرِّ.

(٢) فالسلب يسلط علىٰ العناد، فلما كان العناد في الرفع فالسلبُ يَجْعَل منها جواز الرفع.

فليس البتة إذا سلط علىٰ زيد في البحر يصير زيد ليس في البحر، وعندما نسلطه علىٰ لا يغرق –يصير يغرق؛ لأن نفي النفي إثبات، فتكون القضية: زيد ليس في البحر ويغرق –أي: في البر ويغرق.

فالسلب في مانعة الجمع يحولها إلىٰ مانعة الخلو، فإذا قلنا ليس البتة أن يكون هذا لا شجر ولا حجر، جاز الجمع، أي: لا شجر ولا حجر بأن يكون إنساناً ويمنع رفعهما؛ لأن الرفع بليس يحولها إلىٰ شجر وحجر وهذا لا يصح.

والسلب في مانعة الخلو يحولها إلىٰ مانعة الجمع.

فقولنا: ليس البتة هذا إما في البحر وإما لا يغرق يجوز الجمع بأن يكون في سفينة، إلا أَنّ ليس حوّلت في البحر إلىٰ: ليست في البحر، ولا يغرق إلىٰ: يغرق، فالنتيجة تكون: هو في ليس في البحر ويغرق فهذه مانعة الجمع إذ لا يجتمع كونه في البر ويغرق.

فإنَّ عدمَ الكونِ في البحرِ مع الغرقِ يكذبانِ ولا يصْدقانِ.

ومِنهُ يُعْلَمُ أنَّ كلَّ مادّةٍ صدَقَ فيها موجِبَةُ مَنْعِ الجَمعِ كذَبَ فيها سالبَتُه، وصدَقَ فيها سالبةُ منعِ الخلوِّ.

وكُلَّ مادَّةٍ صدَقَ فيها موجَبَةُ منعِ الخُلوِّ كَذبَ فيها سالبتُهُ، وصَدقَ فيها سالبَةُ منْعِ الجَمْعِ، وكذا في جانبِ سالبتِهما، وأنَّ كلَّ شيْئَينِ صَدقَ بَيْنَ عيْنَيهما منعُ الجَمْعِ صَدَقَ بينَ نقيضِهما منعُ الخُلوِّ وبالعَكْسِ[1].

لَكِنْ هَذا بعدَ الاتفاقِ في الكَيْفِ–أي: الإيجابِ والسلبِ، أَمَّا بعدَ الاخْتِلافِ فيهِ[2] فالصادقُ سالبةُ المُتّفَقِ في النَوعِ[3].

---

(١) وهذا ما تدل عليه الأمثلة في الهامش السابق.

(٢) أي: في مانعة الجمع يكون المقدم إيجابيـًا والتالي سلبيـًا.
المقدم موجب مثل: هذا الشَيء إما شجرٌ أو حجر.
التالي سالب مثل: لكن ليس البتة أن يكون هذا الشيء لا شجراً ولا حجراً. أي: شجر وحجر، فالنتيجة أنها تحولت إلىٰ: موجبة مانعة الجمع وفي مانعة الخلو:
المقدم: هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر، لا يجوز إخلاؤهما؛ لأنه يصير شجراً وحجراً؛ لأن نفي النفي إثبات.
التالي: ليس البتة أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً، فليس جعلت شجراً لا شجراً، وحجراً لا حجراً فإنها هي مانعة الخلو.

(٣) أي: تكون السالبة في مانعة الجمع تكون مانعة الجمع نفسها، وتكون السالبة في مانعة الخلو هي نفس مانعة الخلو في المقدم.

[تعدد أجزاء المنفصلة]

[تتعدد الحقيقيَّةُ]

(وقَدْ تكونُ المنْفصِلاتُ ذَواتِ أَجزاءٍ) ثلاثةٍ وأكثرَ فَالثَلاثَةُ (كقولِنا: العدَدُ إما زائدٌ أو ناقصٌ أو مساوٍ) والكلمة: إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ.

والأكثرُ كقولِنا: العنصرُ[١] إما نارٌأوهواءٌ أو ماءٌ أو أرضٌ.

والكليُّ: إما نوعٌ أو جنسٌ أو فَصلٌ أو خَاصةٌ أو عَرضٌ عامٌ.

ومثالُ المتن: ليسَ معناهُ أَنْ يُنسَبَ عددٌ إلىٰ عَددٍ كَما ظُنَّ، فالزيادةُ والنقصانُ والمسَاوَاةُ لا يُرادُ بها حينئذٍ معانِيْها اللغويّةُ[٢].

بلِ المرادُ بها معانِيْها الاصطلاحِيّةُ.

فإنَّ كلَّ عَددٍ يزيدُ المُجْتَمِعُ مِنْ كُسورِهِ التِسْعةِ[٣] عليه يُسمىٰ زائداً كاثني عشرَ[٤].

---

(١) أي: الأصل الذي يتركب منها المخلوقات أي تتركبُ من هذه العناصر، الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة.

(٢) أي: ليس المراد أن الستة هي زائدة عن الخمسة وناقصة بالنسبة إلىٰ السبعة، وهي للستة أخرىٰ مساوية لا يراد هذا.

(٣) الكسور هي النصف والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع.

(٤) فعدد (١٢) فيه نصف ٦ وفيه ثلث (٣) وفيه ربع (٤) وفيه سدس (٢)، فإذا جمعنا مخارج هذه الكسور نقول: ٦+ ٤+ ٣+ ٢= ١٥ إذن هو عدد زائد.=

والناقصُ ناقصًا كالأربعةِ.

والمساوِيْ مساوياً كالستَّةِ. هذا في المنفصِلَةِ الحقيقيةِ.

=الأربعة عدد ناقص؛ لأن فيها النصف (٢) والربع (١) ١ + ٢ = ٣ إذن هي عدد ناقص.

الستة عدد مساوٍ فيها نصف (٣) وثلث (٢) وسدس (١) ٣+ ٢+ ١ = ٦.

[تعدد مانعة الجمع ومانعة الخلو]

وأَمَّا مانعةُ الخُلوِّ المركبةُ مِنْ أكثرَ من اثْنين فكقولنا: إِمَّا أَنْ يكونَ هذا الشيءُ لا حجراً أَوْ لا شجراً أو لا حيواناً[1].

وأَمَّا مانعةُ الجَمعِ فكقولِنا:

إِمَّا أَنْ يكونَ هذا الشيءَ شَجراً أو حَجراً أو حَيواناً[2].

فإِنْ قُلتَ: لا يَتركَّبُ شيءٌ من المنفَصِلاتِ مِنْ أكثرَ مِنْ جزئَيْنِ؛ لأنَّ الانفصالَ نسبةٌ واحدةٌ.

والنسبةُ الوَاحدةُ لا تُتَصَوَّرُ إلا بين جزئين؛ ضرورةَ أنَّ النسبة بين أمورٍ متكثرةٍ لا تكونُ واحدةً بلْ تكونُ متكثرةً[3].

---

(١) إذن تعددت مانعة الخلو.

(٢) إذن تعددت مانعة الجمع.

(٣) هذا إيراد علىٰ تعدد أجزاء المنفصلة مفاده أن النسبة -وهي الأمر المعنوي الذي يربط بين المقدم والتالي كالربط بين العدد الزائد والناقص لا يكون متعدداً، والنسبة هي واحدة وليس كثيرة.
والقول بتعدد أجزاء المنفصلة يلزم منه تعدد هذه النسبة، فاللازم غير صحيح، إذن الملزوم أيضاً غير صحيح.

قلتُ: المُرادُ بتركبِ المنفصلاتِ مِنْ أكثرَ مِنْ جزئَين تركُبُّها بحسَبِ الظاهرِ لا بحسَبِ الحَقِيْقَةِ[١].

وَإلّا فالانفصالُ الحقيقيُّ في المثَالِ المذكورِ علىٰ الحقيقيَّةِ بَيْنَ أن يكونَ العددُ زائداً –أو لا يكونَ.

ثم علىٰ تقدير أَنْ لا يكونَ زائداً بين كونه ناقِصًا أو مساويًا.

فإنْ قلتَ: فما وَجهُ حكمِهم[٢] أَنَّ الحقيقيَّة لا تَتَركَّبُ مِنْ أكثرَ من جزئَيْنِ[٣]، ومانعةُ الخلوِّ والجمعِ يتركَّبانِ[٤]؟

---

(١) الجواب: أن تركيبها فيما يرىٰ أنها من أكثر من جزأين، والواقع في الحقيقية أنها مركبة من جزئين وهما: إذا قلنا العدد إما زائد أو ليس بزائد فالنسبة واحدة بين الزائد وبين الأضداد له المشتمل عليها. قوله: أو لا يكون:

ولا يكون تتضمن الجزئين الآخرين وهما الناقص والمساوي.

وهما قضية أخرىٰ لها نسبة واحدة.

وإذا كانت أربعة أجزاء مثل العنصر نقول: العنصر: إمَّا نارٌ أو لا.. وهو إمَّا هواء أو لا.. وهو إمَّا ماء أوْ لا.. وهو الأرض.

(٢) أي حكم بعض المناطقة.

(٣) أي: نقول العدد إما زوج أو فرد فقط.

(٤) أي نقول في مانعة الخلو مثل: هذا إما لا شجر ولا حجر ولا حيوان، فإن العناد في منع الخلو بينهما؛ لأن خلوها أن تأتي بآلة السلب فتصير ليس هذا الشيء إما لا شجراً ولا حجراً ولا حيوانًا، ونفي النفي إثبات، يكون هذا الشيء شجراً وحجراً وحيوانًا، وهو كذب.=

قلتُ[١]: وَجْهُهُ أن الحقيقيَّةَ إذا أُريدَ بها الانفصالُ الحقيقيُّ بينَ كلِّ جُزئَيْنِ منها فلا تَكادُ أَنْ تصْدقَ؛ لأنَّ الأوَّلَ من أجزائِها الثلاثةِ مثلاً إذا تحقَقَ؛ فإنْ تحقَقَ الثاني أيضًا ارتَفَعَ الانفصالُ الحقيقيُّ بينَهما[٢]، وإنْ لمْ يتَحققْ فإنْ تحقَقَ الثالثُ لمْ يكنْ بينَهُ وبينَ الأوَلِ انْفصالٌ.

=أما مانعة الجمع مثل: هذا الشيء إما شجر أو حجر أو حيوان، فالجمع ممنوع ويجوز الرفع بأن نقول: هذا الشيء ليس شجراً ولا حجراً ولا حيوانًا -وذلك كأنْ يكون حديداً أو نجمًا، فالخلو جائز.

(١) المناطقة ادعوا أن مانعة الجمع ومانعة الخلو قد تكون أجزاؤها أكثر من جزئين كما مثلنا، ويبقىٰ العناد في منع الجمع ومنع الخلو في جميع أجزائها الزائدة علىٰ الاثنين، ولكن الحقيقية -مانعة الجمع والخلو معًا- لا تتركب من أكثر من جزئين.
أراد الفناري أن يبرر هذه الدعوىٰ بالآتي:
أي: إن صحَّ ادعاؤهم أنه لا يحصل عناد في الحقيقية إلا بين جزئين فإنّه تكذيب لما مثل به للحقيقية أكثر من جزئين.
العدد إما زائد -وإما ناقص- وإما مساو.

(٢) أي: استدل علىٰ المنع بالنقيضين إن وجد أحدهما انتفىٰ الثاني. وهنا إذا قلنا العدد زائد وأتينا معه بالناقص فإن أمكن وصفه بالزائد والناقص معًا فقد انتفىٰ عنه منع الجمع، والمفروض أنها مانعة جمع، وإن لم يمكن تحقيق العناد بين الناقص مع الزائد نذهب إلىٰ الثالث، وهو المساوي، فإن تحقق مع الأول أي العدد زائد ومساوٍ فلا عناد بين الزائد والناقص. وإن لم يتحقق العناد بين الأول، والثالث، لم يتحقق بين الثاني والثالث عناد.

وإِنْ لم يتحقَّقْ لَمْ يكنْ بينَهُ وبين الثاني انفصالٌ.

وأَمَّا الأُخرِيانِ فيصدُقانِ، وإِنْ أُريدَ منعُ الخلوِّ ومنعُ الجَمْعِ بينَ كلِّ جزئَيْنِ مُعيَّنَيْنِ مِنْ أجزائِهما، كما في المثالَينِ المذكورَيْنِ.

هذا:

والحقُّ[1]: أَنَّ المُرادَ بالانفصَالِ إِنْ كانَ انفِصَالاً واحِداً لا يتحققُ إلا بَيْن جزئَيْنِ.

وإِن كانَ مطلقَ الانفصالِ فيتحققُ بين جُزئَينِ وأكثرَ في الأقسامِ الثَّلاثةِ.

وَلَمَّا فَرَغَ من القَضَايا شَرَعَ في أحْكَامِها عَلىٰ طريْقِ الاخْتِصارِ والإقْتِصارِ علىٰ المُطلقَاتِ[2] علىٰ ما هو دَأبُ الكتابِ فقالَ:

---

(١) وبعد أن برر الشارح قول المناطقة أبدىٰ رأيه وقال:

إنَّ الثلاثة إن ذُكِرَ لهما جزآن وقيدت بهما فالعناد بينهما، وإن لم تقيد بالجزئين يجوز أن تكون كل من الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو أكثر من جزئين.

(٢) أي: المطلقات عن أدوات الموجَّهِ مثل بالدوام أو بالضرورة.

[التناقض وأحكامه وشروطه]

(والتنَاقُضُ) أي من جملةِ أَحْكامِ القَضَايا التناقُضُ (وَهُوَ اخْتِلافُ القضيتَيْنِ) يُخْرِجُ اختِلافَ المفردَيْن -كزيدٍ وعمروٍ، ومفردٍ وقضيةٍ[١] (بالإيْجابِ والسَلْبِ) يُخْرِجُ اختلافَهما بالحَمْلِ والشَرْطِ[٢]، والعدُولِ والتحصِيلِ[٣] أو غيرِهِما[٤].

فإن نقيض الشيءِ سلبُهُ لا عُدُولُه[٥]؛ لأنَّ الشيء وَعُدُوْلَهُ يَرتفِعان[٦]؛ لعدمِ الإثباتِ؛

ولذا يُقالُ: لا تَناقضَ في المفردَاتِ؛ لأنّها مع اعتبارِ الحُكمِ لا تكونُ مفردةً[٧] وبدوْنهِ لا تكونُ سلْبًا وإيجابًا[٨].

---

(١) مثل: خالد وقام محمد فلا تناقض.

(٢) مثل: كل إنسان حيوانٌ، وإن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

(٣) مثل: الإنسان حيوانُ اللا إنسان اللا حيوان.

(٤) مثل: بين قضيتين، ومفردين مثل: الإنسانُ حيوانٌ؛ والحيوان متحرك - مع خالدٍ وعمروٍ.
وبين قضيةٍ ومفرد مثل: الإنسانُ حيوانٌ -خالد.

(٥) أي: سلب النسبة بين الموضوع والمحمول، أو العدول، فإنه سلب لمفرد لا لنسبة.

(٦) مثل: الكاتبُ واللا كاتبُ فإنهما يرتفعان فنقول: زيدٌ لا كاتبٌ ولا لا كاتب -أي: كاتبٌ؛ لأن نفي النفي إثبات، ومثل: العنقاء طائر العنقاءُ ليس لا طائراً؟

(٧) لأن النسبة لا تحصل إلا بين موضوع ومحمول.

(٨) أي: الخالي من الحكم لا يوصف بالسلب أو الإيجاب. مثل: لفظ إنسان وحيوان بمفردهما.

(بحيثُ يقْتَضي) ذلك الاختلافُ (لذاته[١] أَنْ تكونَ إحدَاهُما صادِقةً والأخرىٰ كاذبةً[٢]) فخَرَجَ به الشَّيْئانِ اللذانِ لا يقتضِي الاخْتِلَافُ بالإيجابِ والسلبِ فيهما ذلك، نحو: كلُّ حيوانٍ إنسانٌ، ولا شيءَ من الحَيَوانِ بإنسانٍ[٣]، أو يقتَضِي لكنْ لا لذاتِهِ بل بواسطةٍ نحوَ: زيدٌ إنسانٌ وزيدٌ ليسَ بناطقٍ[٤].

فإنَّ اقتِضَاءَ الاخْتلافِ بذلكِ صِدْقُ إحدَاهما، وكذبُ الأُخْرَىٰ بواسطة مساواة المَحمُولَينِ المقتضيَةِ لأَنْ يكونَ إيجابُ إحْداهُما في قوّةِ إيجابِ الأخرىٰ، وسلبُ إحدَاهما في قوةِ سلبِ الأخرىٰ.

(كقولِنا: زيدٌ كاتبٌ، زيدٌ ليسَ بكاتبٍ) هذا مثالُ التناقض بين المَخْصُوصَتَيْنِ[٥].

---

(١) أي أن تُنْقَض ذات ونفس القضية، دون تغير في حروفها ومعناها، مثل: خالد مجتهد، خالدٌ ليس مجتهداً، ولا يصح خالدُ مجتهدٌ وخالدٌ ليس بكسلانٍ لاختلافِ المحمولِ.

(٢) فإذا كانتا صادقتين مثل: الإنسانُ حيوانٌ، الإنسانُ ليس حجراً، فليس تناقضـًا أو كانتا كاذبتين مثل: الإنسانُ حجرٌ، الإنسان ليس جسْمـًا لا تناقض لأنهما كاذبتانِ.

(٣) كلتاهما كاذبتان.

(٤) هنا زيد إنسانٌ صادقةٌ، وزيد ليس بناطقٍ كاذبةٌ، ولكن ليس لذات الأولىٰ، بل لمساواة إنسانٍ لناطقٍ، فالاختلاف حاصلٌ ولكن لا لذات الأولىٰ، بل لمساواة محمول الثانية لمحمول الأولىٰ.

(٥) لأن الثانية هي ذات الأولىٰ وهي مثال لتناقض القضية الشخصية من أنواع القضايا الحملية السابق ذكرها.

[شروط صحة التناقض]

(ولا يَتَحققُ ذلكَ) أي الاخْتِلافُ الموصُوفُ في المخصوصتين:

(إلا بعدَ اتفاقِهِما) أي القَضيَتَيْنِ في ثَمانيةِ وحداتٍ[1]:

١. (في المَوْضُوعِ) بخِلافِ زيدٌ قائمٌ وعمروٌ ليسَ بقائمٍ.

٢. (والمَحْمُولِ) بخلافِ زيدٌ قائمٌ وزيدٌ ليسَ بقاعدٍ.

٣. (والزمانِ) بخلافِ زيدٌ قائمٌ أيْ في الليلِ وزَيْدٌ ليسَ بقائِم أيْ في النهار.

٤. (والمَكانِ) بخلافِ زيدٌ قائمٌ–أيْ في المسْجِدِ وزيدٌ ليسَ بقائم – أي في السوقِ.

٥. (والإِضَافةِ)[2] بخلافِ زيدٌ أبٌ أي لعمروٍ، زيدٌ ليس بأبٍ–أي لبَكرٍ.

٦. (والقوةِ والفعلِ) بخلافِ الخمرُ في الدنِ مُسْكِرٌ–أي بالقوة[3] والخمرُ في الدنِّ ليس بمُسْكرٍ–أي بالفِعْلِ.

---

(١) شروط التناقض –أن تتحد الجملتان في الأمور التي ذكرها الشارح وتسمىٰ (وحدة النسبة الحكمية)؛ لأنه إذا لم تتفق فلربما تصدقان أو تكذبان، والتناقض يوجب أن تكون إحداهما صادقة والأخرىٰ كاذبة.

(٢) فإذا كان خالد له ابن اسمه محمد، فخالد أب، بالإضافة لمحمد ومحمد ابن بالإضافة إلىٰ خالد.

(٣) أي: فيه قوة الإسكار، ويكون بالفعل عند شربه.

٧. (والجُزءِ والكُلِّ) بخلافِ الزنْجيُّ[١] أسودُ أي: بعضُهُ ليسَ بأسودَ أيْ كلِهِ[٢].

٨. (والشرْطِ) بخلافِ الجِسمُ[٣] مُفَرِّقٌ[٤] للبصَرِ-أي بشَرطِ بياضِهِ وغيرُ مفرِّقٍ للبصَرِ-أي بشرطِ سَوادِهِ.

والصحيحُ: أنَّ المُعْتبَرَ في تحققِ التناقضِ وَحْدَةُ النسبَةِ الحُكميَّةِ حتىٰ يردَ الإيجابُ والسَلبُ علىٰ شَيءٍ واحدٍ[٥].

فإنَّ وحدتَها مستلزمةٌ لهذِهِ الوحداتِ.

وعدمُ وحدةِ الشيءِ منْها مستلزمةٌ لعدمِ وَحدَةِ النسبةِ الحُكميَّةِ، وإلاَّ فلا حَصْرُ فيما ذكروْهُ؛

٩. لارْتفاعِ التناقضِ باخْتلافِ الآلةِ نحوْ: زيدٌ كاتبٌ أي بالقلمِ الواسطيِّ زيدٌ ليس بكاتبٍ-أي بالقَلَمِ التُركِيْ.

---

(١) هو الحبشي؛ لأنه من سكان القارة الإفريقية السوداء.

(٢) لأن في حدقات عينيه بياضـًا، وكذا أسنانه.

(٣) كالورق والقماش الأبيض الناصع.

(٤) مفرق أي: مضعف مؤثر علىٰ قوة نظره.

(٥) لأنه إذا تغير شيء في النقيض قد لا يتحقق صدق إحداهما وكذب الأخرىٰ بذاتها وأنت ترىٰ أن ما يخالف الشرط تكون كلا القضيتين صادقتين.

١٠. وَالعِلّةِ–نحو: النجارُ عاملٌ–أي: للسلطانِ، النجارُ ليس بعاملٍ أي: لغيرِهِ.

١١. والمفعُولِ به نحوَ: زيدٌ ضاربٌ–أي عَمْراً، وليسَ بِضَارِبٍ –أي بكْراً.

١٢. والتمييزِ نحوَ: عندِي عشروْنَ–أي: دِرْهَمـًا لَيْسَ عِنْدي عشرونَ أي دِيْناراً.

إلىٰ غَيْرِ ذلِكَ[1].

وبِهذا القَدرِ يُعرَفُ تَناقُضِ المَخصُوصَتَيْنِ.

---

(١) يضاف إلىٰ ما تقدم ما يأتي:

١٣. الاتحاد في الحال –بخلاف جاء خالد أي راكبـًا، ما جاء خالد – أي ماشيـًا.

١٤. في المفعول المطلق –بخلاف نحو: خالد ضارب ضربة، خالد ليس بضارب ضربتين.

[التناقض في المحصورات]

وأمَّا في المَحصُوراتِ فَنقيْضُ الإيجابِ الكليِّ السلبُ الجزئيُ، ونَقِيضُ السَلبِ الكليِّ الإيجابُ الجُزئيُ ضَرورَةً؛ ولذَا قالَ:

١. (وَنَقيْضُ المُوجبةِ الكليّةِ–إنَّما هي السالبةُ الجزئيَّةُ

٢. ونقيضُ السالبةِ الكليَّةِ إنما هي المُوجَبةُ الجزئِيةُ كقولِنا: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ–وبَعْضُ الإنسانِ ليسَ بحيوانٍ.

٣. ولا شيءَ من الإنسانِ بحَيَوانٍ، وبعضُ الإنسانِ حَيَوانٌ)[1] لا يقالُ: لا اتِّحادَ للموضوعِ فِيْهما؛ لأنَّ المُرادَ من الموضُوْع في تلكَ المسألةِ المَوضُوعُ في الذِكرِ وهو مُتَّحدٌ[2].

---

(١) وإليك جدولاً بنقض القضايا الحملية التي مر ذكرها:

اسم القضية	المثال قبل النقض	المثال بعد النقض
المشخصة	عليٌّ مجتهد	عليٌّ ليس بمجتهد
الموجبة الكلية	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية/ بعض الإنسان ليس حيوانـًا
السالبة الكلية	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة جزئية/ بعض الإنسان حجر
الموجبة الجزئية	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية/ لا شيء من الحيوان بإنسان
السالبة الجزئية	بعض الحيوان ليس إنسانـًا	موجبة كلية/ كل حيوانٍ إنسانٌ
مهملة	الحيوان متحرك	لا شيء من الحيوان بمتحرك

(٢) أي: في الكلية والجزئية؛ لأن موضوع الكلية يشمل جميع أفراد الموضوع، والجزئية بعض أفراده، فإن الموضوع مختلف.

أجاب: أن العبرة للفظ بغض النظر عن أفراده فلفظ الإنسان متحد في الجزئية والكلية.

(فالمَحصُوراتُ لا يتحقق التناقضَ فيهِما إلا بَعدَ اختلافهما في الكميّة؛ لأن الكُليَتَينِ قد تكذِبَانِ كقولِنا: كلُّ إنسانٍ كاتبٌ ولا شيءَ من الإنسانِ بكاتِبٍ.

والجُزْئيتَيْنِ–قَدْ تَصْدِقَان، كقولِنا: بعضُ الإنسانِ كاتبٌ وبَعْضُ الإنسانِ ليسَ بكاتبٍ)

واعْلمْ أن المُهْمَلةَ في قُوَّةِ الجُزئيَّةِ فَحُكْمُها حُكمُها[1].

---

(١) سبق وأن وضحنا المراد بقول (المهملة في قوة الجزئية)، وإليك مثالاً لذلك: الحيوان متحرك، لا شيء من الحيوان متحرك. فإنه مثل قولنا: بعض الحيوان متحرك، لا شيء من الحيوان بمتحرك.

[عكس القضية وأحكامه]

ومِنْ أَحكامِ القَضَايا (العَكْسُ، هُوَ أَنْ يصيَّرَ) بتشديدِ الياءِ؛ لأَنَّ العكسَ يُطلقُ علىٰ مَعْنَيينِ:

١. علىٰ القَضيَّةِ من التَبْدِيْلِ المذكورِ[١].

٢. وعَلىٰ نَفْسِ التَبْديْلِ[٢].

فَلَوْ لَمْ يشَدَّدْ صَارَ معنىٰ ثالِثـاً[٣].

أي يُجعَلُ[٤] (الموضُوعُ) في الذِّكْرِ[٥] أَوْ ما يَقُومُ مقامَهُ مِنَ الشرطيةِ–وهو المُقَدَّمُ.

---

(١) مثل: كل إنسان حيوانٌ عكسه بعض الحيوان إِنسانٌ تسمىٰ هاتان المقدمتان نفسهما عكساً.

(٢) أي: قيام الشخص العاكسِ بالعكس فعمله يسمىٰ عكساً.

(٣) أي: إذا تركنا التشديد وقلنا يصيِرُ سيكون العكس هو صيرورة الموضوع محمولاً بنفسه دون عاكس، وهو معنىٰ آخر غير المعنيين المذكورين.

(٤) بدأ بتعريف العكس.

(٥) قال بالذكر –أي وضع الموضوع متأخراً بالنص ويبقىٰ هو المبتدأ أو الموضوع في المعنىٰ، مثل: كل حيوان إنسان يصير بعض الإنسانِ حيوان، أي المذكور أولاً هو الموضوع ولو أن الإنسان هو الموضوع في المعنىٰ.

(مَحْمُولاً) أو ما يَقومُ مقامَهُ من الشرطِيَّة -وهو التالِي[١].

(والمَحْمُوْلُ مَوْضُوعـًا معَ بَقاءِ السلْبِ والإيجابِ بحَالِهِ والتصْديقِ والتكذيْبِ بحالِهِ)[٢].

أَمَّا الأوَّلُ-فلأنَّ قولَنَا: كلّ إنسانٍ ناطقٌ لا يَلْزَمُهُ السلبُ أَصْلاً[٣].

وَقولُنا: لا شَيءَ من الإنسان بحجرٍ لا يلزمُهُ الإيجابُ أصلاً[٤].

وأَمَّا الثاني -فمعناهُ إِنْ صَدَقَ الأصلُ صَدَقَ العَكْسُ وإنْ كَذَبَ العَكْسُ كذَبَ الأَصلُ- كمَا هو شَأْنُ اللزومِ[٥]، لا إِنْ كذَبَ الأَصْلُ

---

(١) وفي الشرطية مثل: كلما كان هذا إنسانـًا يكون حيوانـًا تعكس قد يكون إن كان هذا حيوانـًا فهو إنسان.

(٢) أي: يجب أنه إذا صدق الأصل صدق العكسُ وإذا كذب الأصل كذب العكس، وإذا كان غير ذلك بأن يكذبَ العكسُ مع صدق العكس، ويصدق، إذا كذب الأصل فإنه سيكون العكس غير لازم، ومن شروط العكس اللزوم.

(٣) الأول هو بقاء الإيجاب بحاله مثل: كلُ إنسان ناطقٌ لا يلزم منه السلب وهو بعض الناطق ليس بإنسانٍ.

(٤) وكذا لا شيء من الإنسان بحجرٍ لا يلزم منه الإيجاب وهو بعض الحجر إنسانٌ.

(٥) والثاني هو بقاء التصديق والتكذيب بحاله، والمرادُ بالعكس إذا صدق العكس صدق الأصل، وإن كذب العكس كذب الأصل؛ لأن التلازم بين اللازم والملزوم يكون طرداً وعكسـًا.

الطرد نأتي من الأصل إلىٰ العكس والعكس نأتي من العكس إلىٰ الأصل.

لأن الأصل ملزوم والعكس لازمه وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم.

كذَبَ العَكْسُ كمَا فُهِمَ[١].

أَوْ نقُولُ: معناهُ أن مجمُوعَ التصديْقِ والتكذِيبِ يكونُ بحالِهِ، لا أَنَّ كلاً منهما يكونُ بحالِهِ[٢].

وكونُ المجمُوعِ بحالهِ يرادُ بهِ كونُ التصديقِ بحالهِ إطلاقـًا للفظٍ علىٰ أَحدِ محتملاتِهِ لا علىٰ التعْييْنِ.

وإذَا عرفْتَ مفهومَ العَكْسِ[٣] فنقولُ:

---

(١) ليس المراد إذا كذب الأصل كذب العكس، كما أنه إن صدق الأصل صدق العكس، أي الصدق والكذب من طرف الأصل فقط أنه الطرد والعكس لأن الأصل ملزوم والعكس لازم، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم؛ لأن الملزوم إما أخص من اللازم مثل: كل إنسان حيوان أو مساوٍ مثل: كل إنسان بشر، وصدق الأخص يستلزم صدق الأعم، وأحد المتساويين يستلزم صدق المساوي الآخر.

(٢) أي: قول الماتن مع بقاء الصدق والكذب يمكن إطلاقه جملة علىٰ الأصل والعكس.

وليس مراد الماتن أن يكون كل منهما بحاله، فإذا أطلق علىٰ المجموع بحاله يراد به كون التصديق بحاله فقط أو التكذيب بحاله إطلاقـًا للفظ علىٰ بعض محتملاته إجمالاً لا علىٰ التعيين، والمحتملات هي أربع: الأولىٰ: أن يكون المجموع بحاله وكون الجزئين بحالهما –وهي باطلة. والثانية: أن يراد كون أحد منه بحاله لا علىٰ التعيين – وهي باطلة، والثالثة: كون التكذيب بحاله فقط – وهي باطلة. والرابعة: كون التصديق بحاله فقط علىٰ التعيين – وهي متعينة بالإرادة.

(٣) أي: عرفت العكس ومعناه.

١ - (المُوجَبَةُ الكليّةُ لا تَنعكسُ كليَّةً) لجَوَازِ أَنْ يكونَ المحمُولُ أعمَّ من الموضوعِ، وَعَدَمُ جوازِ حَمْلِ الأخصِّ علىٰ كلِّ أفْرادِ الأعمِّ؛ (إذ يصْدقُ قولُنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا يصدقُ قَوْلنَا كلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ، بل تنعكِسُ جُزئيّةً)؛ لوجُوبِ ملاقَاةِ عنوانَي المَوضُوعِ[1] والمَحمُولِ في المُوْجَبَةِ؛ كليةً كانَتْ أو جُزئِيَّةً.

وبالملاقاةِ تصْدُقُ الجزئيّةُ من الطرفَينِ؛

(لأنا إذا قُلنا: كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ فإنا نجدُ الموضُوعَ شَيْئًا معيَّنًا مَوصُوفًا بالإنْسانِ والحَيَوانِ، فيكونُ بعضُ الحَيوانِ إنسانًا[2].

---

(١) أي: وصف الموضوع بالإنسانية يلتقي مع الحيوان بوصف الحيوانية في كل إنسان حيوان، وفي الجزئية ما دام دخل تحت أفراد العام، إذن صار بعض الحيوان يوصف بالإنسانية ولولا هذا الالتقاء لما صح حمل المحمول علىٰ الموضوع كما لا يحمل الحجر علىٰ الشجر لتباين بينهما.

(٢) فالإنسان موصوف بالإنسانية، ولولا وجود الإنسانية في بعض أفراد الحيوان لما صح الحمل.

فإذا أورد علىٰ ذلك أن العكس قد يصدق كلية أيضًا مثل: كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان.

نقول: مثل هذا المثال ليس مطرداً بل هذا لخصوص هذه المادة؛ لأن المناطقة يرون انطباق القاعدة علىٰ جميع أفرادها وجزئياتها؛ فإذا تخلف جزئي تبطل فهم ليسوا كالنحاة والصرفيين يرون ما يخرج عن القاعدة شاذاً، والفقهاء يرونه مرجوحًا.

٢- (والمُوجبةُ الجزئِيَّةُ أيضًا تنعكسُ جزْئيَّةً بهذِهِ الحُجةِ) كما أشرنا[١].

٣- (والسالِبَةُ الكليَّةُ تَنْعكسُ سالبةً كليَّةً؛ وذلِكَ بيِّنٌ بنفْسِهِ) ولنزدْهُ بَيانًا[٢] ونَقُولُ: إذا صَدَقَ سلبُ المَحمُولِ عنْ كلِ أفرادِ الموضُوعِ صدَقَ سلبُ الموضُوعِ عن كُلِّ أَفْرادِ المحمُولِ[٣]؛

إذْ لَوْ ثبتَ الموضُوعُ لشيءٍ من أفرادِ المحمُولِ حَصَلَ المُلاقَاةُ بَينَ الموضُوعِ والمحمُولِ في ذَلكَ الفَردِ[٤]، وَقَدْ مرَّ أَنَّ الملاقاةَ تُصححُ الموجبَةَ الجزئيَّةَ من الطرفيْنِ، وَصِدْقُ المُوجبَةِ الجزئيَّةِ من الطرَفَيْنِ يُنافِي السَّالبةَ الكليةَ من أَحَدِهِما.

---

(١) أي: لما ثبت أن الموجبة الكلية تنعكس جزئية، وسواء كان العكس للموجبة الكلية أو الموجبة الجزئية.

(٢) أي نوضح ما ذكره الماتن بشكل أوضح.

(٣) أي: سلب الحجر عن أفراد الإنسان، إذن الإنسانية مسلوبة عن أفراد الحجر.

(٤) إذ لو كان بعض الحجر يثبت لبعض أفراد الإنسان أو الإنسان لبعض الحجر فإن المحمول سيلتقي مع الموضوع في هذا الفرد فيصبح اللقاء من باب الموجبة الجزئية.

(فإنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان)، وإلا فبعض الحجر إنسان فبعض الإنسان حجر[١] هَذا خلفٌ[٢].

أو نَضُمُها صُغرىٰ إلىٰ قولِنا: لا شَيءَ منَ الإنسانِ بِحَجَرٍ حتىٰ ينتج بعضُ الحَجَرِ ليسَ بحجرٍ هذا خلفٌ[٣].

(والسَّالبةُ الجزئيَّةُ لا عَكْسَ لها لُزُومًا)[٤]؛ إذْ لَوْ كانَ لها عكسٌ

---

(١) لأنه إذا لم يصدق سلب كل الحجر عن كل أفراد الإنسان يصدق نقيضه وهو بعض الإنسان حجر، وبعض الحجر إنسان؛ لأن نقيض الكلية الجزئية ونقيض السلب الإيجاب.

(٢) أي: باطل.

(٣) أي: نضع الموجبة الجزئية صغرىٰ؛ لأنها نقيض السالبة الكلية، والسالبة الكلية كبرىٰ من الشكل الأول هكذا:

بعض الحجر إنسان – ولا شيء من الإنسان بحجر.

وإذا أسقطنا الحد الأوسط وهو لفظ إنسان من المقدمتين تكون النتيجة: بعض الحجر ليس بحجر – وهو باطل.

(٤) أي: عكسًا لا يتخلف ويلزم من ذكر الأصل ذكره في جميع أمثلة القضية السابقة الجزئية، والواقع أنه قد يكذب العكس إذا كان المحمول أعم من الموضوع فيؤدي إلىٰ سلب الأخص من بعض الأعم وهو باطل.

فمثل قولنا: بعض الحيوان ليس إنسانًا، نعم بعضه إنسانٌ ولكن إذا قلنا بعض الإنسان ليس حيوانًا يؤدي إلىٰ سلب الحيوانية عن بعض أفراد الإنسان وهو باطل.

لزُوماً لصدَقَ العكْسُ في كلِّ موضعٍ صَدَقَ الأَصْلُ فيهِ وليسَ كذلِكَ؛ (لأَنَّهُ يَصْدُقُ بعضُ الحيوانِ ليسَ بإنسانٍ ولا يَصْدِقُ عكسُهُ) أي بعض الإنسان ليسَ بحيوانٍ.

وإنَّما قَالَ: لزُوْمَاً؛ لِجَوَازِ صِدْقِ عكسِهِ أَحْيانـاً بِخُصوْصِ المادةِ نحو: صِدْقِ بَعضِ الحَجَرِ لَيَس بإنسانٍ، وَبعْضِ الإنسانِ ليسَ بحجَرٍ[1].

وَاعْلَمْ أَنه إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ عَكْسَ النَقيضِ[2] مَعَ أَنَّهُ مِنَ جملةِ أحكامِ

---

(١) هنا صدق العكس كما صدق الأصل، مع أنها سالبة جزئية، فنقول: هذا الصدق لا للقاعدة بل لخصوص هذه المادة فقط، وقد سبق أن وضحنا أن القاعدة المنطقية إذا شذ عنها مثال فإنها تسقط ولا تعتبر.
فهنا سقط لزوم العكس مطلقاً وقد يصح في بعض الأمثلة.

(٢) سبق أن بينا أن القضية الحملية قد تكون:
محصلّة – مثل كلُ إنسان حيوان.
ومعدولة – مثل كل ما لا إنسان لا حيوان.
والمعدولة هي التي جعل حرف السلب فيها جزءاً من الكلمة، فإن لا إنسان نقيض الإنسان، ونقيض الحيوان اللا حيوان. فإذا عكسنا هذين النقيضين نقول: كلُ ما لا حيوان اللا إنسان: فهذا يسمىٰ عكس نقيض القضية لأنا عكسنا بعد نقض مفرديها.
أما ما تحدثنا عنه فإنه يسمىٰ العكس المستوي أي: نعكس القضية نفسها دون زيادة حرف السلب، فالعكس مساوٍ للأصل.

القَضَايا؛ لَعدَمِ اسْتعمَالِهِ في العُلوم والإنْتاجَاتِ كما سَيجيءُ: منْ أنَّ الإنْتاجَ بواسطةِ عَكْسِ نَقِيْضِ القَضيّةِ لا يُسمىٰ قياسًا[1].

بخِلافِ الإنتاجِ بالعَكْسِ المُسْتَوي؛ لرعَايةِ حُدودِ القضيّةِ فيه، فإنْ قلتَ: إنْ كانَ كذلكَ فَلِمَ ذكرُوهُ في المطوَّلاتِ وطَولُوا أحكامَهُ تطْويْلاً يكادُ يَمتَنِعُ عنِ الإحاطَةِ والضبْطِ؟

قُلتُ: لأنَّ لَهُ فائِدةً في بَيانِ صِدْقِ القَضِيّةِ بواسِطةِ صِدْقِ عَكْسِ نَقيْضِها كَذَا قَالُوا[2].

مَعَ أَنَّ الشيْخَ[3] كَثيْراً مَّا يَستَنْتِجُ بعكْسِ النقِيض في كتُبِهِ الحِكَميَّةِ

---

(١) أي: الغرض من العكس هو الإفادة منه بالقياس، فعكس النقيض لا فائدة فيه في القياس، لذا تركه صاحب المتن.

(٢) أي: فائدتها أننا نفحص بها صدق القضية إذا صدق عكس نقيضها، فإذا قلنا: كل إنسان حيوان، هل هي صادقة؟ ننظر إلىٰ قولنا كل ما هو لا حيوان ليس لا إنسانًا وهي صادقة، فإن أي شيء انتفت عنه صفة الحيوانية -كالحجر- فهو ليس إنسانًا.

إذن أصلها صادق.

(٣) إذا أُطْلِق لفظُ الشيخِ فالمرادُ أبو علي ابن سينا، ويسمىٰ الرئيس وهو من الفلاسفة الإسلاميين.

كمَا لا يَخْفىٰ علىٰ مُتبعِيْهِ ومبْتَغِيْهِ[١].

---

(١) متبعيه هم أتباعه، وساروا علىٰ رأيه ومبتغيه: أي القاصدين لكتبه ومعلوماته.

وإليك جدولاً يعكس القضايا المسورة: عكساً مستوياً

أصول القضية	المثال	العكس	المثال
الموجبة الكلية	مثل كل إنسان حيوان	الموجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان
الموجبة الجزئية	مثل بعض الإنسان حيوان	الموجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان
السالبة الكلية	لاشيء من الإنسان بحجر	سالبة كلية	لاشيء من الحجر بإنسان
السالبة الجزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	لا عكس لها لزوماً	فلا يقال: بعض الإنسان ليس حيواناً[١]

---

(١) وإذا انعكس في بعض الأمثلة وصدق العكس كما صدق الأصل، فذاك لخصوص المادة لا للقاعدة كما مثل سابقاً بقوله: بعض الحجر ليس إنساناً- صدق بعض الإنسان ليس بحجر.

البابُ الرابعُ[١]

في مَقَاصِدِ التَّصْديقَاتِ -وهُوَ بابُ القياسِ[٢]

في تَعرِيفِهِ وتقسِيمِهِ:

(القِياسُ: هُوَ قولٌ) جنسٌ (مؤلفٌ مِنْ أَقوالٍ) يَخْرُجُ القولُ الواحدُ، كالقضِيَّةِ البَسِيْطَةِ المستَلْزِمَةِ لعَكسِها مَثلاً[٣]

والمُرادُ بالأقوالِ: ما فَوقَ الواحِدِ ضرورَةَ صحَّةِ تأليفِ القياسِ من المُقدِّمتَيْنِ.[٤]

(مَتَىٰ سُلِّمَتْ) صِفَةُ أقوالٍ إشارةً إلىٰ كَونها مسلَّمَةً في نَفْسِ الأَمْرِ ليسَ بِشَرْطٍ لتسميَتِها قياساً.[٥]

---

(١) سبق أن بينا أن علم المنطق مؤلف من تصورات (القول الشارح) وتصديقات (القياس) وكل منهما له مبادئ، فالكل أربعة أبواب مبادئ التصورات ومقاصدها، ومبادئ التصديقات ومقاصدها فالثلاثة سبق الحديث عنها والآن الحديث عن الرابع.

(٢) القياس في اللغة تقدير شيء علىٰ مثال آخر.

(٣) مثل: كل إنسان حيوان، فإنه يستلزم بعض الحيوان إنسان، فليست بقياس؛ لأنها قول واحد ولا اعتبار للقضية التي استلزمتها وهي العكس.

(٤) قال: أقوال وهو لفظ يشمل ما رُكِّبَ من مقدمتين أو أكثر، فلفظ الأقوال يراد به غير القول الواحد علىٰ رأي من يرىٰ أقل الجمع اثنين فصاعداً.

(٥) قال: متىٰ سلمت أي يسلِّمها الخصمُ، فإنه إذا سلم المقدمات يصير ملزَمـًا بالاعتراف بالنتيجة، ولو كانتِ المقدمتانِ غيرَ مسلَّمة في الواقع.

فيتناوَلُ التعرِيْفُ القياسَ الكاذِبَ المُقدمَاتِ أَيْضـًا[١].

(لَزِمَ) يخْرجُ الاستقراءُ[٢] غيرُ التامِّ[٣]، والتمْثِيلُ[٤]، فإنَّهما وإنْ سُلِّمَا لكنْ لا يَستَلزِمانِ المَقْصُودَ لِكَونِهما[٥] ظَنِيَتَيْنِ.

---

(١) فإذا قلتَ للخصم: كل إنسانٍ حجرٌ، فسلمها الخصم ثم قلت: وكل حجر جماد وسلمه الخصم، فإنه ملزم بالاعتراف بالنتيجة وهي: كل إنسان حجر، وهي خلاف الواقع.

(٢) الاستقراء هو تتبع الجزئيات لاتخاذ منها قاعدة كلية، مثل: تتبعنا الفاعل في قام خالد وذهب محمد وقدم المعلم فوجدْناهُ في كل جزئياته (مفرداته) مرفوعـًا، فوضع العرب قاعدة (كل فاعل مرفوع) وهو ينقسم إلىٰ قسمين:

١. تام: إذا لم يتخلف أي فرد عن القاعدة، مثل: كل إنسان حيوان، لأنا لم نجد أي فرد من أفراده غير حيوان.

٢. ناقص: هو الذي تخلف عن القاعدة فردٌ من أفرادها، مثل: كل حيوان يحركُ فكه الأسفل عند المضغ، فوجدنا التمساح يحرك فكه الأعلىٰ عند المضغ.

(٣) فإذا وضعنا مقدمتين إحداهما استقراء غير تام، فإنه لا يلزم منهما قولُ آخر وهي النتيجة مثل: هذا حيوان، وكل حيوان يحرك فكه الأسفل لا يلزم منه هذا يحركُ فكهُ الأسفل- إذ قد يكون تمساحـًا.

(٤) هو القياس عند الأصوليين -ويسمىٰ التشبيه عند أهل البلاغة، مثل قياس: الويسكي علىٰ الخمرة بعلة الإسكار، فإن ركبنا منه مقدمتين لا يلزم منها النتيجة.

(٥) أي: إن الاستقراء الناقص والتمثيل ظنيان لا قطعيان، فلا تلازم.

قَولُه (عنْها) يُخرجُ المُقدمتَيْنِ المُستلْزمتَينِ لإحْدَاهُما[١] فإنَّهما لا يَلزمُ عنْهُما؛ إِذْ ليسَ لِلأُخرَىٰ دَخْلٌ فيْها.

(لِذاتِها) احترازٌ عن مِثْلِ قياسِ المسَاواةِ[٢]؛ فإنَّ اسْتِلزامَها بواسطَةِ مقدِّمةٍ أجنَبيَّةٍ حَيْثُ تَصْدقُ وَيتَحقَقُ الاسْتِلْزامُ-كما في المسَاوَاةِ والظَرفِيَّةِ[٣].

وحَيْثُ لا تَصْدقُ فلا يَتحققُ-كما في النِصْفِيَّةِ والربعيَّةِ

---

(١) مثل: إذا كان خالد جالسًا علىٰ كرسي فدخل محمد وأجلسه خالد مكانه، وقال: من رأىٰ ذلك: قام خالد وجلس محمد، فإنه لا ترابط بين القضيتين؛ إذ قد لا يجلس محمد بعد قيام خالد، فلا ترابط بينهما، فلا ينتج عنهما قول آخر؛ لأن الرابط هو الحد الأوسط.

(٢) إذا نظرنا في المسجد إلىٰ ثلاثة أعمدة متساوية ومتشابهة، نقول: عمود رقم (١) مساوٍ لعمود رقم (٢) ورقم (٢) مساوٍ لرقم (٣) إذن رقم (٣) مساوٍ لرقم واحد؛ لأن مساوي مساوي الشيء مساوٍ لذلك الشيء، فقد حصلت نتيجة، لكن لا لذات المقدمتين بل لتوسط مقدمة أجنبية -وهي: مساواة رقم (٢) لرقم (١) فصار رقم (٣) مساويًا لرقم (١) بواسطة رقم (٢).

(٣) الظرفية: ثوبٌ في صندوق، والصندوق في الغرفة، فالثوب مظروف للصندوق، والصندوق مظروف للغرفة، إذن الثوبُ مظروف للغرفة أيضًا -هنا الإنتاج؛ لأنَّ الصندوق مظروف للغرفة، فما في داخله أيضًا مظروف لها.

وغيرِهِما[١].

وأَيْضـًا احترازٌ عن مِثلِ قولِنا: جزءُ الجوهرِ ما يُوجِبُ ارتِفاعُهُ[٢] ارتِفاعَ الجَوْهَرِ-وكُلُّ ما ليسَ بجوهَرٍ لا يُوْجِبُ ارْتِفاعُهُ ارْتفاعَ الجَوْهَرِ[٣]-المنتجُ لقولِنا: جزءُ الجوهَرِ جَوْهَرٌ[٤].

---

(١) وأحيانـًا لا يوجد هذا الوسيط، فلا إنتاج مثل النصفية:
٢ نصف ٤ وأربعة نصف ٨ فلا يكون الاثنين نصف الثمانية.
٢ ربع ٨ وثمانية ربع ٣٢ فلا يكون هذا الاثنين ربع ٣٢.

(٢) هذه الصغرىٰ.

(٣) هذه الكبرىٰ.

(٤) هذه النتيجة.
توضيح ذلك:
الصغرىٰ: جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر.
الكبرىٰ: كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر.
فالنتيجة: جزء الجوهر جوهر.
فهنا حصل الإنتاج بواسطة عكس النقيض الذي نشاهده في الكبرىٰ؛ لأن المفروض أن تكون الكبرىٰ وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يرتفع مع الجوهر.
فحوَّلنا الكبرىٰ التي فيه النقيض إلىٰ عكسها فحصل الإنتاج؛ وهو كل ما يوجب ارتفاعه..الخ؛ إذ لو بقيت علىٰ الأصل لم تنتج.
فهنا الإنتاج ليس لذات المقدمتين، بل بواسطة عكس نقيض الكبرىٰ؛ لأنه يستلزم الأصل وهو (كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر) فإذا أسقطنا المكرر بين المقدمتين تحصل النتيجة في جزء الجوهر جوهر.
فالنتيجة لا لذات الكبرىٰ، بل للازمها بواسطتها.

فإنَّه بواسِطةِ عَكْسِ نقيض الكُبْرىٰ -أعْني قولَنا: وكلُ ما يُوْجِبُ ارتفاعُهُ ارتفاعَ الجَوْهَرِ فهوَ جَوْهَرٌ.

(قَوْلٌ آخرُ) وَهُوَ النتيجةُ:

ومعنىٰ آخريتِها: أَنْ لا تَكُونَ إحدىٰ مقدمِتَي القياسِ الاقترانيِّ منَ الصُغرىٰ والكبرَىٰ[1].

أو الاستثنَائيُّ: منَ الشَّرْطيَّةِ الرافعةِ أوْ الوَاضِعَةِ[2].

وأمَّا أَنْ لا تَكُونَ جُزْءاً من إحْدَىٰ المُقدمَتَيْن فغَيْر ملتَزَمٍ[3].

وإِنَّما شَرَطَ الآخرِيَّةَ؛ إذْ لَولاهَا لَكانَ إمَّا هَذَيانـاً[4] أو

---

(١) أي: يجب أن تكون النتيجة غير إحدىٰ المقدمتين من الصغرىٰ والكبرىٰ في الاقتراني.

(٢) أي: يجب أن تكون النتيجة هي كبرىٰ وصغرىٰ القياس الاستثنائي؛ لأن الأولىٰ فيه هي الكبرىٰ وتسمىٰ الرافعة، والثانية الصغرىٰ وتسمىٰ الواضعة، وإليك توضيحها:
لو كانت الشمس طالعة -فالنهار موجود، كبرىٰ رافعة، لاشتمالها علىٰ حرف النفي وهو (لو).
لكن الشمس طالعة -فالنهار موجود، هذه واضعة؛ لأنها أثبتت طلوع الشمس.

(٣) إذا قلنا: لا تكون النتيجة هي إحدىٰ المقدمتين، فلا يمنع أن تكون مشتملة علىٰ بعض مفردات المقدمتين.

(٤) مثال كون النتيجة إحدىٰ المقدمتين:
هذه نقلة -وكل نقلة حركة- فهذه حركة- هي نفس هذه نقلة.
هذا كلام لغو؛ لأن المقدمتين دليل النتيجة، فصار الدليل هو المدلول وهو مصادرة أي: عودة إلىٰ الدليل.

مصادَرَةً علىٰ المَطلوبِ، مُشْتَمِلةً علىٰ الدوْرِ المَهروبِ عنهُ[١].

فإنْ قلتَ: القضيةُ المُركَّبةُ الملتزِمَةُ لعكْسِها وعَكْسِ نقيْضِها يَصْدقُ علَيْها التعْريفُ[٢] ولا يُسمىٰ قِياسًا.

قُلتُ: لا نُسلِّمُ.. فإنّها لا تسمَّىٰ أقْوالاً بلْ قَوْلاً واحِداً مركَّبًا من أقْوالٍ كَذَا أَجَابُوا[٣]؛

---

(١) الدور نوعان: ممنوع ومهروبٌ عنه، وذلك إذا أدىٰ إلىٰ توقف الشيء علىٰ نفسه، فإذا كانت المقدمة هي نفس النتيجة، يحصل هذا الدور؛ لأن النتيجة متوقفة علىٰ المقدمة، وصارت المقدمة متوقفة علىٰ النتيجة.

والدور غير الممنوع: هو دور المعيّة مثل توقف الابن علىٰ الأب في البنوة، وتوقف الأب علىٰ الابن في الأبوة.

(٢) هذه في القضايا الموجَّهة، إذا قلت: بعض الأبيض كاتب لا دائمًا، فكلمة لا دائمًا تستلزم قضية أخرىٰ وهي: بعض ما ليس بأبيض ليس بكاتب دائمًا.

(٣) الجواب عند جمهور المناطقة: أنها ليست مركبةً من قولين، بل هي قضية واحدة تدلّ علىٰ أخرىٰ، والقياس لا بد من كونه مركّبًا من مقدّمتين صغرىٰ وكبرىٰ.

[أقسام القياس]

(وَهُوَ) أَيْ القياسُ؛ قسمان؛ لأَنَّهُ:

١. (إمَّا اقتِرانيٌّ)[1] إنْ لَمْ تكُنِ النتيجةُ أو نقيضُها مذكورةً فيهِ بالفعْلِ صورةً.

(كقولِنا: كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ-وكلُّ مؤلَّفٍ مُحْدَثٌ- فكلُ جسمٍ مُحْدَثٌ) وهُوَ ليسَ بمذكوْرٍ في القِيَاسِ بالفِعْلِ لا نَفسِهِ ولا نَقِيْضِهِ بل بالقوةِ لِذِكْرِ مادَّتِهِ[2] دونَ صُوْرَتِهِ.

٢. (وإمَّا استثنائِيٌّ) إِنْ كانتِ النتيجةُ أو نَقِيْضُها مذكورةً فيهِ بالفِعْلِ.

(كقولِنا: إِنْ كانَتِ الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجُودٌ-لكنْ الشمسُ طالعةٌ)، والنتيجةُ- وهُوَ (فالنهارُ مَوْجُودٌ) مذكُورٌ فيه بالفعْلِ-أي: بصُورتِها[3]، أو نقولُ:

(لَكِنْ النَهارُ ليسَ بموجودٍ-فالشَّمْسُ ليْسَتْ بطالعةٍ) فنَقِيْضُ

---

(١) سمي اقترانيّاً: لاقتران موضوع الصغرىٰ بمحمول الكبرىٰ بواسطة الحد الأوسط.

(٢) أيْ في القياس من (المقدمة الصغرىٰ والكبرىٰ) توجد مادة النتيجة. وهي العالم وحادث ولا وجود بصورتها وهيئتها ولا نقيضها فعلاً بل قوة.

(٣) ففي هذا المثال رأينا النتيجة وهي (النهار موجود) في إحدىٰ المقدمتين بصورتها ومادتها.

النتيْجَةِ[1]–أي الشمسُ طالعةٌ مذكورٌ فيهِ بالفِعْلِ[2].

(١) هنا رأينا النتيجة وهي (فالنهارُ ليس موجوداً) موجودٌ نقيضها في المقدمتين وهو (النهارُ موجودٌ).

(٢) سمي هذا القياس استثنائيـًا؛ لوجود حرف الاستثناء فيه وهو (لكن).

ملحوظة:

في الاقتراني: المقدمة الأولىٰ تسمىٰ صغرىٰ والثانية كبرىٰ.

وفي الاستثنائي: علىٰ العكس، الأولىٰ كبرىٰ والثانية صغرىٰ.

[الأجزاء التي يتركب منها القياس الاقتراني]

وَلمَّا فَرَغَ منْ تعريفِ القياسِ وتقسيمِهِ إلىٰ قِسمينِ، شرَعَ في تقسيمِ كلِّ واحدٍ منَ القِسمَينِ وأحْكامِهِ.

[القياس الاقتراني]

فالقياسُ الاقترانيُّ مشتملٌ علىٰ حدودٍ ثلاثةٍ:

موضُوعُ المطلوْبِ[1]، ومحمُوْلُهُ، والمُكرَّرُ في المُقَدِّمَتَينِ[2].

فنقولُ: (والمُكرَّرُ بَيْنَ مقدمتَي القياسِ فصَاعداً يُسمَّىٰ حداً أوْسطَ)؛ لِتوسطِهِ بينَ طرَفَي المَطْلوبِ - كالمؤلَّفِ في المثالِ المذْكوْرِ.

(ومَوْضُوعُ المطلُوبِ يُسمىٰ حَدّاً أَصغرَ)؛ لأَنَّهُ في الغَالبِ أقلُّ أَفْراداً من المَحْموْلِ فيكونُ أَصغَرَ.

(ومَحْمُولهُ يُسمىٰ حدَّاً أكبر)؛ لأنهُ في الغَالبِ أكثرُ أَفْراداً.

(والمقَدِّمَةُ التِي فيْها الأصغرُ تُسمىٰ الصُغرىٰ)؛ لأَنَّها ذاتُ الأصْغَرِ وصاحبتُهُ.

---

(١) المطلوب هو النتيجة نفسها؛ لأنها المقصود من الدليل وهو المقدمتان.

(٢) قال: فصاعداً؛ لأن القياس قد يتركب من أكثر من مقدمتين.

(والتِي فيها الأَكبرُ تُسمىٰ الكُبرىٰ)؛ لأَنَّها ذاتُ الأكْبرِ ومشتمِلةٌ عَليهِ.

(وَهَيْئةُ التَأْلِيفِ من الصُّغرَىٰ والكُبرىٰ تُسمىٰ شَكْلاً)؛ تَشْبيْهـًا لها بالهيْئَةِ الجِسْميةِ الحاصِلةِ، من إِحاطَةِ الحَدِّ الواحِدِ أَوْ الحُدْودِ بالمِقْدَارِ[1].

---

(١) هكذا: □ يسمىٰ مربعـًا ▭ مستطيلاً △ يسمىٰ مثلثـًا ○ يسمىٰ مدوراً، هذه أشكال جسمية وهيئته التي تركب من الأجزاء الآتية تسمىٰ شكلاً.

وإليك توضيح ما يركب منه القياس الاقتراني:

الصغرىٰ	الكبرىٰ	موضوع المطلوب	محموله
العالم متغير	وكل متغير حادثٌ	فالعالم	حادثٌ
الحد الأوسط (متغير)		الحد الأصغر ↑	الحد الأكبر ↑

وإليك التفصيل:

١. العالم متغير – مقدمة صغرىٰ.

٢. وكل متغير حادث –مقدمة كبرىٰ

٣. العالم – حد أصغر – وهو موضوع المطلوب – النتيجة

٤. حادث – حد أكبر – وهو محمول المطلوب – النتيجة

٥. متغير في الصغرىٰ كرر في الكبرىٰ وكل متغير – حد أوسط؛ لأنه توسط بين موضوع النتيجة العالم ومحمولها حادث وهو الوسيط الذي ربط بينهما.

فإذا حذفناه بعد الربط التقىٰ المحمول بالموضوع=

....

=سمي لفظ العالم أصغر؛ لأنه أقل من حادث؛ لأن حادث يشمله وغيره.
سمي لفظ حادث أكبر لأنه يشمل العالم وغيره.
ولكون المقدمة الأولىٰ تحتوي علىٰ الأصغر ومنها أخذ سميت مقدمة صغرىٰ.
ولكون المقدمة الكبرىٰ تحتوي علىٰ الأكبر ومنها أخذ سميت المقدمة الكبرىٰ.
والتركب من الخمسة أعلاه يسمىٰ شكلاً.
والأشكال أربعة بحسب اختلاف المكرر بين كونه موضوعـًا ومحمولاً فيهما.
إذا كان المكرر محمولاً في الصغرىٰ وموضوعـًا في الكبرىٰ- يُسمىٰ الأول
إذا كان محمولاً في الصغرىٰ والكبرىٰ- يسمىٰ الثاني
إذا كان موضوعـًا في الصغرىٰ والكبرىٰ- يسمىٰ الثالث
إذا كان موضوعا في الصغرىٰ ومحمولاً في الكبرىٰ- يسمىٰ الرابع وهو عكس الأول تمامـًا.
مثال يُبين أن الأكبر أعم من الأصغر في غالب الأحيان:
قام خالد -خالد فاعل
خالد وقع منه الفعل -وكل ما يقع منه الفعل فهو فاعل
ينتج خالد فاعل، والفاعل أعم من خالد: لأن خالداً فردٌ من أفراده.

[الأشكال الأربعة]

(وَالأَشْكَالُ أربعةٌ؛ لأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إِنْ كانَ مَحمُوْلاً في الصُّغرَىٰ ومَوضُوْعـاً في الكُبْرىٰ:

١. فهوَ الشَّكلُ الأوَّلُ)؛ لأنهُ بديهِيُّ الإِنْتاجِ وارِدٌ علىٰ نَظْمِ الطبِيْعةِ؛ فإنَّ الطبيعَةَ مجبُولةٌ علىٰ الانْتِقالِ مِنَ الشيءِ إلىٰ الوَاسِطَةِ الذِّي يقتَضِي حُكمُهُ حُكمَ المَطلوبِ[1].

---

(١) تمثيل ذلك بمثال محسوس

سيارة قاطرة سيارة مقطورة

إذا الشنكال في مؤخرة الأولىٰ وفي مقدمة الثانية يتحقق الربط -أي ربط الثانية بالأولىٰ. وإذا كان أمام القاطرة وفي مؤخرة المقطورة لا يتحقق الربط.

فكان الشكل الأول يمثل الربط بين موضوع الصغرىٰ ومحمول الكبرىٰ لتحصل النتيجة في إعطاء حكم موضوع الكبرىٰ لنفس موضوع الصغرىٰ؛ لذا اعتبر أولاً.

والصغرىٰ أشرف من الكبرىٰ، والكبرىٰ أخسُّ وكانت الصغرىٰ فيه أشرف لأنّ فيها المحمولَ وهو أشرف من الموضوع الذي هو موضوع الكبرىٰ.

لذا اعتبر الشكل الذي يماثل الأولىٰ في الصغرىٰ ثانيـًا والذي يشاركه في الكبرىٰ ثالثـًا.

والذي يخالفه تمامـًا رابعـًا.

٢. (وإنْ كانَ بالعكسِ) أي: مَوضُوْعـًا في الصُّغرىٰ ومَحمُوْلاً في الكُبرىٰ.

(فهُوَ) الشَّكْلُ (الرَّابعُ) كقولِنا:

كلُّ إنسانٍ حيوانٌ– وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ– فَبعضُ الحيوانِ ناطقٌ.

٣. (وإنْ كانَ موضُوعـًا فيهما فهوَ الشّكْلُ (الثالثُ) كقولِنا:

كلُّ إنسانٍ حيوانٌ–وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ– فبعضُ الحيوانِ ناطقٌ

٤. (أو مَحْموْلاً فيهما فهو) الشَّكلُ (الثَّانِي) كقولِنا:

كلُّ إنسانٍ حَيوانٌ– ولا شيءَ من الفرسِ بحيوانٍ[١]– فلا شَيءَ من الإنسانِ بفرسٍ.

وإنّما كان هذا ثانيـًا وما قَبْلَه ثالِثـًا؛ لأنَّ هَذا يشارِكُ الأوَّلَ في أشرفِ مقدّمَتَيْهِ وهي الصُّغرىٰ؛ لاشتمالها علىٰ موضوع المطلوبِ، والثالث يشاركهُ في أخسِّ مقدمتَيْهِ وهي الكبرىٰ بخلافِ الرابعِ؛ إذْ لا شِركَةَ له أصلاً معَ الشكلِ الأوَّلِ.

(فهذهِ هيَ الأشكالُ الأربعةُ المذكورةُ في المَنْطِقِ)

---

(١)هذا المثال خطأ، فإنه نفىٰ الحيوانية عن أفراد الفرس، أراد الشارح أن يمثل للشكلِ الرابع، بغض النظر عن مادتهِ.

لو جعل الكبرىٰ لا شيء من الحجر بحيوانٍ لينتج لا شيء من الحجر بإنسان لكان صوابـًا.

والفَرْقُ بَيْنَهما بحَسَبِ المَاهِيّةِ والشَّرَفيَّةِ قد مَرَّ[١].

وبِحَسَبِ الإنتاجِ:[٢]

أَنَّ الأوَّل يُنتجُ المَطالبَ الأَرْبعةَ: الكليتينِ: المُوجَبَةَ والسَالبَةَ والجزئيَتَيْنِ: المُوجَبَةَ والسَالبةَ.

والثَاني؛ يُنْتِجُ السَالِبَتَينِ لا الموجِبَةَ، والثالثُ والرابعُ ينْتِجانِ الجزئيتَين لا الكُليَتَيْنِ.

وبِحسبِ الاشتراطِ.

فللأوّلُ–بحَسبِ الكَيْفِ–[٣] إيْجابُ الصُغرىٰ والكَمِّ[٤] كلِّيةُ الكُبْرىٰ.

---

(١) أن الأول أشرفُ من الثاني، والثاني أشرف من الثالث، والثالث أشرف من الرابع، وقد بينا أسباب الشرف.

(٢) أي: يفرق بين الأربعة في الإنتاج، هو بحسب الشروط الموجودة في الشرح كما سيذكر بعد ذلك.

(٣) الكيفُ الإيجاب (الإثبات)، والسلب (النفي).

(٤) الكَمّ الكلّ والبعضُ، وبشكل أوضح:

شرطُ الأوّل: إيجابُ الصغرىٰ وكلية الكبرىٰ مثل:

كل إنسان ناطق – وكل ناطق مفكر – ينتج كل ناطق مفكر.

شرط الثاني: اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرىٰ مثل:

لا شيء من الحجر بإنسان – وكل ناطق إنسان – ينتج بعض الحجر ليس بناطق.=

وللثانِي - بحسَبِ الكَيْفِ اخْتلافُ المُقدمَتَينِ بالإِيجابِ والسَّلْبِ، والكمِّ كلِّيَّةُ الكُبرىٰ.

وللثالِثِ- بحسَبِ الكيْفِ إيْجابُ الصُغرىٰ والكمِّ كليةُ إحْدَىٰ المقدمتَيْنِ.

=شرط الثالث: إيجاب الصغرىٰ مع كلية إحدىٰ المقدمتين مثل:

كل إنسان حيوان - وبعض الإنسان كاتب - ينتج بعض الحيوان كاتب

تنبيه: المقدمة الشريفة -الشرف الكل والإيجاب.

المقدمة الخسيسة - الخسة البعض والسلب.

شرط الرابع: أحد شرطين:

١. إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرىٰ مثل: كل إنسان حيوان - بعض المتحرك إنسان - ينتج بعض الحيوان متحرك.
٢. اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما مثل: لا شيء من الإنسان بحجر -وكل ناطق إنسان - ينتج بعض الحجر ليس بناطق.

ملحوظة: عندما نقول بعض الإنسان ليس بحجر، يفهم أن البعض الآخر حجر، وفي بعض الحجر ليس إنساناً - أن البعض الآخر إنسان بحكم مفهوم المخالفة.

نقول: إن البعض الآخر مسكوت عنه، كما هو رأي الحنفية في مفهوم المخالفة، فإنهم لا يقولون به في النصوص الشرعية، بل المخالف مسكوت عنه يطلب له دليل؛ إما دليل موافق للمنطوق أو مخالف، فإن لم يوجد فالبراءة الأصلية أي عدم الحكم علىٰ المخالف.

وللرَّابعِ -بحسَبِ الكَيْفِ والكَمِّ إيْجَابُ المقدمتَيْنِ معَ كليَّةِ الصُغرىٰ، أَو اخْتَلافُ مُقدمتَيْه بالإيجاب والسَّلب مَع كليَّةِ إحدَاهُما، والبَراهيْنُ في المُطوَّلاتِ.

[رد الأشكال إلى ترتيب الشكل الأول]

(والشَّكْلُ الرَّابِعُ منْها بَعيْدٌ عن الطَّبْعِ جِدًّا) لمخالفتِهِ الأَوَّلَ القريبَ منَ الطَّبْعِ الواردِ علىٰ النَّظْمِ الطبيْعيِّ في كِلتَا المُقَدّمتَيْنِ.[1]

(وَالّذيْ لهُ عَقْلٌ سليمٌ وطَبْعٌ مُستقيمٌ لا يحتاجُ إلىٰ رَدِّ الثانِي إلىٰ الأَوَّل)؛ لأنَّهُ لغايةِ قربهِ من الأوَّلِ ينْقاد باستقامة الطَّبعِ للنتيجَةِ من غير طَلبِ ردِّهِ إلىٰ الأولِ[2].

بخلافِ الثالِثِ والرابعِ: فإنَّهما بعيْدانِ عنِ الأوَّلِ بالنسبَةِ إليهِ.

---

(١) لأنَّه يمثل الوسط الذي يربط موضوع الصغرىٰ بمحمول الكبرىٰ، ومن ثَمَّ تكون النتيجة؛ لأن الحد الأوسط جزء منه في آخر الصغرىٰ والآخر في مقدمة الكبرىٰ فهو الحبل الرابط بين موضوع النتيجة ومحمولها.

(٢) أن الثاني يخالف الأول في أن جزءاً من الحد الأوسط يكون في آخر الكبرىٰ والجزء الآخر في مؤخرة الصغرىٰ فهو يشابه الأول في الصغرىٰ ويخالفه في الكبرىٰ، وكان قريباً من الأول؛ لأنه يماثله في أفضل مقدمتيه.
ولكن أقول: إن بقاء الجزء من الحد الأوسط في آخر الكبرىٰ يتنافىٰ مع كونهما رابطين؛ والرابطان يكونان في وسط المقدمتين وبقاء الجزء الثاني منها مؤخراً سيجعل جزءاً واحداً من الحد الأوسط بين المقدمتين فلا تتحقق الوساطة، فإذا عكسنا الكبرىٰ صار مشابهاً للأول في الربط.

ولا شَكَّ أنَّ مجمْوَع الأَشكالِ تُرَدُّ في الحقيقةِ إلىٰ الأوَّل، بلْ إلىٰ أَوَّلِ الأوَّلِ[١].

بَلْ تردُّ إلىٰ الضروُرِيِّ عن أَوَّلِ الأَّولِ[٢] كما عُلِمَ في المُطولاتِ.

---

(١) أوَّلُ الأولِ: إن المنتجة من ضروب الشكل الأول بموجب الشروط السابقة أربعة ضروب من أصل ستة عشر ضرباً: لأن القسمة العقلية تقتضي أن يؤلف الشكل من ستة عشر ضرباً.

وأفضل هذه الضروب الأول منها؛ لأنه هو المحتاج إليه في الاستدلال، وإقامة الحجة علىٰ الغير، فلا بد من الرجوع إليه.

(٢) مع أن الضرب الأول من الشكل الأول هو أقوىٰ ما يستدل به، ولكن قد يكون غير بديهي أمام الخصم، فننتقل إلىٰ قياس منه أوضحَ بأن يكون ضرورياً -أي يفهم ضرورة وبداهة.

فإذا طلب الخصم دليلاً علىٰ وجود محدث للكون ليس هو منه نقول:

العالم حادث -وكل حادث له محدث - فالعالم له محدث.

فإذا قال: وما الدليل علىٰ أن العالم حادث؟ نقول:

العالم متغير -وكل متغير حادث - فالعالم حادث.

وإذا طلب دليلاً علىٰ تغير العالم نقول:

من خلال ما نشاهد فيه من تغييرات من نهار وليل وبرد وحر وضوء وظلمة ومطر وزرع ورياح حركته وشمس وقمر.

فإن طلب دليلاً علىٰ ذلك فإنه جاهل أو معاند لا يريد الوقوف علىٰ الحق.

وكذا القياس الاستثنائي إلىٰ الاقتراني[١] وبالعكس[٢].

---

(١) إذا أتينا للخصم بقياس استثنائي؛ ولم يقبل به، نردّه إلىٰ الاقتراني لأنه العمدة في الاستدلال، مثل أن نقول:
إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ.
لكن الشمس طالعة –فالنهار موجودٌ.
فإذا أرادَ الاستدلال بالاقتراني نرده إليه ونقول:
هذا زمان طلعت فيه الشمس –وكل ما طلعت فيه الشمس نهار –فإن هذا الزمان نهار.

(٢) إن استدللنا له بالاقتراني وطلب بالاستثنائي نرده إليه:
فإذا قلنا: العالم متغير –وكل متغير حادث – فالعالم حادث
فإن لم يقتنع به نرده إلىٰ الاستثنائي فنقول:
كلما كان العالم متغيراً فهو حادث –لكنه متغير
فالنتيجة –فالعالم حادث.

[الفائدة من وضع شروط للإنتاج]

(وَإنما يُنتجُ الثاني عِنْدَ اخْتِلافِ مقدِّمَتَيْهِ بالإيجابِ والسلْبِ)؛ إذ لو اتفَقَتَا فيهما لزِمَ الاخْتِلافُ المُوجِبُ لِعدَمِ الإنتاجِ، وَهُو صدْقُ القياسِ الوَارِدِ علىٰ صُورةٍ تارَة معَ إيجابِ النتيجَةِ وأُخْرَىٰ مع سَلْبِها -وهوَ يدلُّ علىٰ أنَّ النتيْجةَ لَيْسَتَ لازمةً لذاتِهِ[1]، لاستِحالَةِ اخْتِلافِ مقتضَىٰ الذَّاتِ.

أَمَّا عنْدَ إيجابِ المقدمتَيْن فكقولِنا:

كلُّ إنسانٍ حيوانٌ-وكُلُّ ناطقٍ-أو كلُّ فرسٍ حيوانٌ.[2]

---

(١) سبق في تعريف القياس أنه قول مؤلف من أقوال متىٰ سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

فالقول الآخر هو النتيجة، فلا بد من أن تكون لذات الأقوال أي تلازم بين الأقوال وبين النتيجة، وهذا التلازم يحتاج إلىٰ ضوابط تجعل جميع ما ينتج عن المقدمتين لازمًا لا يتخلف عنها أي جزئي منها.

فإذا لم توضع ضوابط فقد تنتج المقدمتان؛ وقد لا يحصل الإنتاج، فتكون الناتجة لا لذاتهما بل لخصوص هذه المادة.

(٢) هنا المقدمتان تنتج؛ كل إنسانٍ ناطقٌ – وهو صادق

فإذا بدلنا مكان ناطق فرس تكون النتيجة -كل إنسان فرس، فهو كاذب.

ولو قلنا: ولا شيء من الإنسان بفرس – ينتج لا شيء من الإنسان بفرس- هذا في إيجاب المقدمتين.

وأَمَّا عندَ سَلبِهِما فكقولِنا:

لا شَيءَ من الإنسانِ بحجرٍ– ولا شيءَ من الفرسِ أو الناطقِ بِحَجَرٍ.[1]

---

(١) أما في كونهما سالبتين مثل:

لا شيء عن الإنسان بحجر – ولا شيء من الفرس بحجر –ينتج: لا شيء من الإنسان بفرس صادقة.

فإذا وضعنا بدل الفرس الناطق؛ فتكون النتيجة:

لا شيء من الإنسان بناطق –كاذبة.

إذن بدون الشروط يؤدي إلىٰ صدق بعض الأقيسة وكذبِ البعض من نفس الضرب.

[الناتجُ من الشَّكل الأول أنموذجاً]

(والشَّكْلُ الأوَّلُ هُوَ الذيْ جُعِلَ مِعْياراً للعُلوْمِ) أي ميزانَها، والعِيارُ -الوزنُ.(١)

(فنُورِدُهُ هَهُنا ليُجْعَلَ دُسْتُوراً(٢)) أي: مَرْجِعـًا يُكْتَفَىٰ بهِ (ويُنتجُ منهُ المَطلوبُ)(٣) وشروْط إنتاجِهِ: إيْجابُ الصُّغرىٰ -وكلية الكبرَىٰ(٤)، وضروبُهُ المُنتجةُ أربعةٌ).

والقياسُ يقتَضِي ستةَ عشرَ ضَرْبـًا، حاصِلةٌ من ضَرْبِ الصُّغْرَياتِ المحصُوراتِ الأربعةِ في الكُبرياتِ كذلكَ(٥).

---

(١) هو الذي يستعمله من يريد الاستدلال لأمور يثبتها أو ينفيها علىٰ مختلف العلوم، فهو الميزان والمعيار لصحة النتيجة أو فسادها.

(٢) أي: يجعل قانونـًا ليرجع فيه عند اختلاف الخصمين أو ينتفع به صاحب العلم لإثبات الأحكام التي يكتبها.

(٣) أي: النتيجة، فهي المطلوب من وضع المقدمتين؛ لأنهما السبب، والنتيجة المسبَّب، والسبَبُ هو المُوجِب للمسبَّبِ.

(٤) هذان هما الضابط لصحة وجود الإنتاج من عقيمه.

(٥) أي الأربعة إيجابها وسلبها مع الكلية وإيجابها وسلبها مع الجزئية ٤×٤=١٦.

غيرَ أنَّ إيجابَ الصُّغرىٰ أَسْقَطَ ثمانيةً[1]، حاصلَةً من ضَرْبِ السالبتَيْن الصغْرائيْيَنِ في الكبريَاتِ الأَربعِ.

وكليةُ الكُبرىٰ أَسقَطَتْ أربعةً أُخْرىٰ[2] حاصِلةً مِنْ ضَربِ الكبرائِيَتينِ الجزئيتَيْن في الصُغرائتين المُوجبتَيْنِ فبقيَ أربعةُ أَضْرُبٍ.

---

(١) إيجاب الصغرىٰ مع الكلية ومع الجزئية أسقط ما صغراها سالبة مع الكلية والجزئية ٤×٢=٨.

(٢) شرط كلية الكبرىٰ هي: أربع تقابل الصغرىٰ الموجبة، فإذا قابلتها جزئية الكبرىٰ يسقط أربعة ضروب، كما سيتضح لك من الجداول الآتية.

[الأضرب المنتجة من الشكل الأول]

١. (الضَّرْبُ الأوَّلُ) مُوجَبَتَانِ كليَّتانِ يُنْتِجُ كليّةً كقولِنا: (كُلُّ جسمٍ مؤَلَّفٌ- وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ- فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ.

٢. والثاني) كُليتَانِ والكُبرىٰ سالبةٌ كليَّةٌ-ينْتِجُ سَالبةً كلية، كقولنا: (كلُّ جِسمٍ مؤلَّفٌ- ولا شَيءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بقديْمٍ- فلا شيءَ من الجِسْمِ بِقديمٍ.

٣. والثالثُ) موجبتَانِ والصُغرىٰ جزئِيَّةٌ يُنتجُ موجَبَةً جزئيةً، كقولِنا: (بَعْضُ الجِسْمِ مؤلَّفٌ-وكُلُّ مؤلَّفٍ حادِثٌ- فبعضُ الجِسمِ حادِثٌ[٣].

٤. والرابعُ) موجبةٌ جزئيَّةٌ صُغرىٰ، وسالبَةٌ كليَّةٌ كُبْرىٰ ينتجُ سالبةً جزئيَّةً، كقولنا: (بَعضُ الجِسمِ مُؤلَّفٌ- ولا شَيءَ مِنَ المُؤلَّفِ بقديمٍ- فبَعْضُ الجِسمِ ليسَ بقديمٍ).

وإنَّما رُتِّبَ هذا الترتيبَ باعتبارِ النتِيْجةِ.

فالضَربُ الأوَّلُ ينتجُ أَشْرَفَ المحصُوراتِ: وهي المُوجبةُ الكليّةُ؛ لاشتمالها علىٰ أشرفَيْنِ الإيجابِ والكليةِ[١].

---

(١) في الصغرىٰ والكبرىٰ.

والثانِيْ ينتجُ السالبةَ الكليةَ—وهي أشرفُ مِن الموجبةِ الجزئيةِ؛ لأنَّ شرفَ الكليةِ لكونِهِ من وجُوهٍ متعددَةٍ[١]، كَكَوْنِهِ شَامِلاً، ومَضْبُوطًا، ونافِعًا في العلوم، أَزيدُ من شَرَفِ الموجَبَةِ الجزئيّةِ.

والثالِثُ -يُنتِجُ المُوَجَبَةَ الجزئيَّةَ—وهي أشْرَفُ من السالِبةِ الجزئيَّةِ؛ لأَنَّ فيهِ شَرَفًا واحِدًا—وهُوَ الإيجابُ[٢].

وليسَ في نَتِيجَةِ الرابعِ شيءٌ من الشَّرَفَيْنِ[٣].

---

(١) أسباب كون الكلية أشرفَ من الجزئية.

(٢) الشرف في الإيجاب هنا وهو أشرف من السلب.

(٣) لأن النتيجة فيها السلب والجزئية.

وقد سبق أن وضحتُ أن الشريفة هي الكلية والموجبة والخسيسة هي الجزئية والسالبة.

والنتيجة -تتبعُ أخس المقدمتين.

وإليك فيما يأتي جداول موسعة ومفصلة للأشكال الأربعة:

=الشكل الأول – ما يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرىٰ وموضوعـًا في الكبرىٰ.

شرط إنتاجه – إيجاب الصغرىٰ وكلية الكبرىٰ.

المنتج منه أربعة أضرب والعقيم اثنا عشر ضربـًا.

	الصغرىٰ		الكبرىٰ	النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان	موجبة كلية	كل حيوان متحرك	موجبة كلية كل إنسان متحرك
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض الحيوان ناطق	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء من الحيوان بحجر	سالبة كلية لا شيء من الإنسان بحجر
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس حجراً	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ
موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان	موجبة كلية	وكل إنسان ناطق	موجبة جزئية بعض الحيوان ناطق
	بعض الحيوان إنسان	موجبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ	
	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بحجر
	بعض الحيوان إنسان	سالبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ	
سالبة كلية	لا شيء من الحيوان بحجر	موجبة كلية	كل حجر صلب	كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرىٰ
سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	موجبة كلية	كل إنسان ناطق	كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرىٰ

=الشكل الثاني –هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرىٰ والكبرىٰ.

شرط إنتاجه –اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرىٰ.

المنتج منه أربعة ضروب والعقيم اثنا عشر ضربًا.

إنتاجه بعد إعادته إلىٰ الشكل الأول ويكون بعكس الكبرىٰ.

	الصغرىٰ		الكبرىٰ	النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان	موجبة كلية	كل متنفس حيوان	لعدم الاختلاف
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض المتنفس حيوان	عقيمة لعدم الاختلاف مع عدم كلية الكبرىٰ
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء[1] من الحجر بحيوان	سالبة كلية لا شيء من الإنسان بحجر
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ	
موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان	موجبة كلية	وكل ناطق إنسان	عقيمة لعدم الاختلاف
	بعض الحيوان إنسان	موجبة جزئية	بعض المتحرك إنسان	عقيمة لعدم الاختلاف ولعدم كليةالكبرىٰ
	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية	لا شيء من الجماد[2] بإنسان	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بجماد
	بعض الحيوان إنسان	سالبة جزئية	بعض الجماد ليس إنسانًا	لعدم كلية الكبرىٰ
سالبة كلية	لا شيء من الحجر بأنسان	موجبة كلية	كل ناطق إنسان[3]	سالبة جزئية بعض الحجر ليس بناطق
	لا شيء من الحجر بأنسان	موجبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ	
	لا شيء من الحجر بأنسان	سالبة كلية	عقيمة لعدم الاختلاف	
	لا شيء من الحجر بأنسان	سالبة جزئية	عقيمة لعدم الاختلاف وعدم كلية الكبرىٰ	
سالبة جزئية	بعض الحجر ليس بشجر	موجبة كلية	كل مثمر شجر[4]	بعض الحجر ليس مثمراً
		موجبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرىٰ	
		سالبة كلية	عقيمة لعدم الاختلاف	
		سالبة جزئية	عقيمة لعدم الاختلاف وعدم كلية الكبرىٰ	

(١) عكسها سالبة كلية – لا شيء من الحيوان بحجر.

(٢) عكسها سالبة كلية – لا شيء من الإنسان بجماد.

(٣) عكسها موجبة جزئية – بعض الإنسان ناطق.

(٤) عكسها موجبة جزئية – بعض الشجر مثمر.

=الشكل الثالث – هو ما كان الحد الأوسط موضوعًا فيهما.

شرط إنتاجه – إيجاب الصغرىٰ مع كلية إحدىٰ المقدمتين.

ضروبه المنتجة ستة والعقيمة عشرة.

طريقة إنتاجه – لإعادته إلىٰ الأول عكس الصغرىٰ.

	الصغرىٰ		الكبرىٰ	النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان(١)	موجبة كلية	وكل إنسان ناطق	موجبة جزئية بعض الحيوان ناطق
	كل إنسان حيوان(٢)	موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	موجبة جزئية بعض الحيوان كاتب
	كل إنسان حيوان(٣)	سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بحجر
	كل إنسان حيوان(٤)	سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بحجر	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بحجر
موجبة جزئية	بعض الإنسان حيوان(٥)	موجبة كلية	وكل إنسان ناطق	موجبة جزئية بعض الحيوان ناطق
		موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	عقيمة لعدم كلية أحداهما
		سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بحجر
		سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بكاتب	عقيمة لعدم كلية أحداهما
سالبة كلية	عقيمة لعدم إيجاب الصغرىٰ			
سالبة جزئية	عقيمة لعدم إيجاب الصغرىٰ			

(١) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

(٢) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

(٣) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

(٤) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

(٥) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

(٦) عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان.

=الشكل الرابع – هو الذي يكون فيه الحد الأوسط موضوعًا في الصغرىٰ ومحمولاً في الكبرىٰ.

شرط إنتاجه – عدم اجتماع خستين فيه إلا في صورة واحدة وهي إذا كانت الصغرىٰ موجبة جزئية والكبرىٰ سالبة كلية.

ضروبه المنتجة –ستة ضروب

طريقة إعادته إلىٰ الأول بعكس كلتا المقدمتين:

	الصغرىٰ		الكبرىٰ	النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان[1]	موجبة كلية	كل ناطق[2] إنسان	موجبة جزئية بعض الحيوان ناطق
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض المتحرك إنسان	موجبة جزئية بعض الحيوان متحرك
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء[3] من الجماد بإنسان	سالبة جزئية بعض الحيوان ليس بجماد
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض المتحرك ليس انسانًا	عقيمة لاجتماع خستين
موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	موجبة كلية	وكل ناطق انسان	موجبة جزئية بعض الكاتب ناطق
	بعض الإنسان كاتب	موجبة جزئية	بعض الحيوان انسان	عقيمة لخسة القدمين
	بعض الإنسان كاتب	سالبة كلية	لا شيء من الحجر بأنسان	سالبة جزئية بعض الكاتب ليس بحجر
	بعض الإنسان كاتب	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس انسانًا	عقيمة لوجود السلب والجزئية
سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة كلية	كل ناطق إنسان	سالبة جزئية بعض الحجر ليس بناطق
	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة جزئية	عقيمة لوجود السلب والجزئية	
	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة كلية	عقيمة لوجود السلب فيهما	
	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية	عقيمة لوجودا لسلب والجزئية	
سالبة جزئية	عقيمة لعدم إيجاب الصغرىٰ	عقيمات لوجود السلب والجزئية		

١ – ٢ عكسها موجبة جزئية بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان ناطق.

٢ – ٣– عكسها سالبة كلية لاشيء من الإنسان بجامد.

[أقسام الاقتراني من حيث مادتُه]

(والقِيَاسُ الاقْتِرَانيُّ) خَمسةُ أقسامٍ مِنْ وَجْهٍ آخر[١]؛ لأنَّه:

١. (إمَّا مركَّبٌ من حَمليتيْنِ كمَا مَرَّ) من غَيْرِ مرّةٍ.

٢. (وإمَّا منْ مُتَّصلتَيْن، كقولِنا: إنْ كانتِ الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ، وكلَّما كانَ النهارُ موجوداً فالأرضُ مضيئَةٌ.

يُنتجُ إنْ كانتِ الشمسُ طالعةً فالأرضُ مضيْئَةٌ)؛ لأنَّ ملزُومَ الملزوْمِ ملزومٌ[٢].

٣. (وإمَّا مِنْ منفصلتَيْنْ، كقولِنا: كلُّ عددٍ فهوَ إمَّا زوجٌ أو فَرْدٌ، وكلُّ زوجٍ إمَّا زَوْجُ الزوجِ أو زَوْجُ الفَردِ)؛ لأنَّه إمّا أَنْ ينقسم بمتساوِيَيْنِ أوْ لا.

(يُنْتجُ كلَّ عَددٍ فهوَ إمّا زَوْجٌ أو فَرْدٌ أو زوجُ الزوجِ أو زَوْجُ الفَردِ)؛ لأنَّ الصادِقَ منَ المنفَصِلةِ الأُوْلىٰ إنْ كانَ الفرديةُ فهيَ

---

(١) الوجه الأول لأقسامها من حيث هيئة القياس الاقتراني وهذه الأقسام من وجه آخر وهي أقسامها من حيث المادة التي يتركب منها القياس الاقتراني.

(٢) الملزوم هو الأخص واللازم هو الأعم.

الملزوم الأول هو طلوع الشمس والملزوم الثاني وجود النهار والثالث إضاءة الأرض، إذن الإضافة ملزومة لطلوع الشمس.

إِحْدىٰ أقسامِ النتيجَةِ[١]، وإنْ كانَ الزَّوجيةُ-وهيَ منحصرةٌ في قسمَيْنِ[٢] كانَ الصادقُ أَحَدَ قسْمَيها المَذكورَيْنِ في النتيجَةِ أَيْضـًا[٣] لتصْدُقَ النتيجةُ المُركَّبةُ مِنَ الأقسامِ الثلاثِ قَطْعـًا.

٤. (وإمَّا مِنْ حَمليةٍ ومُتَّصلةٍ، كقولِنا: كلَّما كانَ هذا إنسانـًا فهو حَيوانٌ- وكُلُّ حيوانٍ جِسمٌ- يُنتِجُ: كلَّما كانَ هذا إنسانـًا فهو جسمٌ)؛ لأنَّ الصادِقَ علىٰ كلِّ ما صَدقَ عليه اللازمُ[٤] صادقٌ علىٰ المَلزوْمِ[٥] قَطْعـًا.

---

(١)وهو قولنا في النتيجة: إما زوج أو فرد.

(٢)وهو زوج الزوج أو زوج الفرد.

معنىٰ زوج الزوج الثمانية مثلاً مركبة من ٤+٤ والأربعة زوج، إذن الثمانية زوج الزوج.

والستة زوج؛ لأنها ٣+٣ والثلاثة فرد، فالستة زوج الفرد.

(٣)إذن النتيجة إما زوج أو فرد

أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

وكأنه قال في النتيجة:

العدد إما فرد أو غير فرد.

وغير الفرد إما زوج الزوج أو زوج الفرد.

(٤)اللازم وهو الأعم - الحيوان في المثال.

(٥)الملزوم هو الأخص -مثل الإنسان في المثال المذكور، فأي شيء يصدق علىٰ الأعم يصدق علىٰ الأخص، وما دام الجسم قد صدق علىٰ الحيوان يصدق علىٰ الإنسان.

٥. (وإِمَّا مِنْ حَمْليةٍ ومُنفصلةٍ، كقولِنا: كلُّ عَددٍ إمّا زوْجٌ وإمّا فَرْدٌ- وكلُّ زَوجٍ فهوَ منقسمٌ بمتساوِيَيْن، يُنتجُ: كلُّ عددٍ إمَّا فردٌ أو مُنقسِمٌ بمتساوِيَيْن)؛ لأنَّ المُساوِي لأحدِ المُعانِديْنِ معانِدٌ للآخَرِ[1].

٦. (وإمَّا مِنْ مُتصلةٍ ومنْفَصلةٍ، كقولِنا: كلَّما كانَ هَذا إنسَانـًا فهو حَيوانٌ.

وكلُّ حيوانٍ إمَّا أبيضُ وإمَّا أسودُ.

ينتجُ: كُلَّما كانَ هَذا إنسانـًا فَهُو إمَّا أَسودُ وإِمَّا أَبْيَضُ)؛ لأنَّ انْقِسامَ كلِّ قِسْمٍ مِمَّا صَدَقَ عليهِ اللازِم[2] يسْتَلزِمْ انْقسامَ المَلزوْمِ.

فهذِهِ هي الأَقسامُ الخمسةُ الاقترانيةُ[3]، واسْتيْفَاءُ البحثِ في تَحقيقِ إنْتاجِها في المُطَوَّلاتِ.

---

(١) الفرد مخالف للمنقسم بمتساويين المساوي للزوج، إذن كما أن الفرد معاند للزوج فهو معاند لقولنا منقسم بمتساويين؛ لأنهما مساويان للزوج.

(٢) ما دام اللازم وهو الحيوان الأعم، انقسم إلىٰ أسود وأبيض فالإنسان الملزوم الأخص أيضـًا منقسم إلىٰ أسود وأبيض.

(٣) الشارح قال: الأقسام خمسة، وهو سبق قلم منه، إذ هي ستة وليست خمسة كما رأيت.

[القياس الاستثنائي]

وأَمَّا القِياسُ الاسْتثنائيُّ[١] فلا يخْلُوْ:

مِنْ أنْ تَكُونَ شَرطيةً مُتصلةً أو مُنفصلةً.

حقيقيّةً، أو مَانِعَةَ الجَمْعِ، أو مانِعةُ الخلُّوِ.

١. فالمُتصلةُ يُنْتِجُ بوضْعِ[٢] المقدَّمِ وَضْعُ التَالِي

وبرفعِ[٣] التالِي رَفْع المقدَّمِ –اثنانِ.

٢. والحقيقيّةُ[٤] بوضْعِ كلٍّ من الجزأينِ رَفع الآخرِ.

وبرفعِ كلِّ واحدٍ مِنْهما وَضْعَ الآخَرِ–أَرْبَعةٌ.

٣. ومَانعةُ الجَمْعِ[٥] بوضْعِ كلِّ وَاحدٍ منهُما رَفعَ الآخَرِ فَقَطْ–اثْنانِ.

٤. ومَانِعةُ الخُلوِّ[٦] برفْعِ كلِّ منهُما وَضْعَ الآخرِ فَقَطْ –اثنانِ.

---

(١) سبق أن بينت سبب تسميته استثنائيـًا–؛ لأنه يحتوي على أداة استثناء وهي (لكن) التي تدخل على الصغرى.

(٢) الوضع الإثبات والإخبار.

(٣) الرفع هو النفي بإدخال حرف النفي على القضية.

(٤) سميت حقيقية؛ لأنها تمثل العناد في نوعيه في الوضع والرفع.

(٥) سميت مانعة الجمع؛ لأنها تمنع جمع المقدم والتالي، ولا تمنع رفعهما، لأن الضدّينِ لا يجتمعان، وقد يرتفعان.

(٦) لأن القضيةُ تمنع من خلوهما ويجوز فيها جمعهما.

صارَ مجموعُ المنتجاتِ عشرةً، والعقيْمةِ ستةً[١].

اثنانِ في المُتصلةِ، واثنانِ في مانِعةِ الجَمْعِ، واثنانِ في مانعةِ الخلُوِّ.

هَذا هُوَ الكَلامُ الكُليُّ، وإلىٰ بعْضِ ما ذَكَرْنَاهُ أَشارَ بقولِهِ:

---

(١) لأن القسمة العقلية تقتضي أن ضروب الشرطية ستة عشرة؛ لأنها مركبة من مقدمٍ وتالٍ. وكل منهما قد يوضع أو يرفع.

وإليك جدولاً لذلك:

القياس الا ستثنائي: هو أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل.

سمي استثنائيـًا؛ لأن فيه أداة الاستثناء مثل كلمة (لكن)، والاستثنائي لا يكون إلا في القضايا الشرطية.

الشرطية المتصلة اللزومية:

الناتج فيها:

وضع المقدم	ينتج	وضع التالي
وضع التالي	لا ينتج	وضع المقدم
أما رفع المقدم	فلا ينتج	رفع التالي
رفع التالي	ينتج	رفع المقدم

لأن الغالب فيها كون التالي أعم من المقدم.

(وأَمَّا القياسُ الاستثْنائِيُّ- فالشرطِّيةُ الموضُوعَةُ فيه:

١. إنْ كانتْ متّصلةً موجِبةً لزُوْميةً- فاستثناءُ عينِ المقدَّمِ ينْتجُ عيْنَ التَالي)

كقولِنا: إِنْ كانَ هذا إنسْانـًا فهوَ حيَوانٌ -لكنَّهُ إنسانٌ يُنتجُ إِنَّهُ حَيوُان؛ لأنَّ وجْودَ المَلزُوْمِ[1] يستَلْزِمُ وجُودَ اللازم[2].

---

(١) هو الأخص وهو الإنسان.

فوجود الأخص يستلزم وجود الأعم، فوجود الإنسان يستلزم وجود الأعم وهو الحيوان.

ونفيه لا يستلزم نفي الأعم إذ قد يكون فرسًا.

ونفي الأعم -كالحيوان- يستلزم نفي الأخص كالإنسان.

أما وجود الأعم فإنه لا يستلزم وجود الأخص.

فإذا قلنا: هذا حيوان، لا يلزم أن يكون إنسانًا.

فالناتج من الستة عشر

اثنان في اللزومية المتصلة

واثنان في مانعة الجمع

واثنان في مانعة الخلو

وأربعة في المنفصلة الحقيقية

وإليك جدولاً للزومية المتصلة:

الكبرى		الصغرى	النتيجة
المقدم	التالي		
لو كان إنسانًا	لكان حيوانًا	لكنه إنسان	ينتج: فهو حيوان
لو كان إنسانًا	لكان حيوانًا	لكنه حيوان	لا ينتج: فهو إنسان
لو كان إنسانًا	لكان حيوانًا	لكنه ليس حيوانًا	ينتج: فهو ليس إنسان
لو كان إنسانًا	لكان حيوانًا	لكنه ليس إنسانًا	لا ينتج: فهو ليس بحيوان

(٢) الأعم هو اللازم -كالحيوان.

(واسْتِثنَاءُ نقِيْضِ التالِي ينتجُ نقيضَ المُقدَّم)

كقولِنا: إنْ كانَ هَذا إنسانـًا فهُو حَيوانٌ–لكنَّهُ ليسَ بحيوانٍ

يُنتجُ: إنَّه ليسَ بإنْسانٍ؛ لأنَّ عَدَمَ اللازِمِ يستلزِمُ عدمَ الملزوْمِ.

ولا يُنتجُ استثناءُ عينِ التالِي

ولا استثناءُ نقيضِ المقدَّمِ شيئًا

فالاستثناءُ أعمُّ من الوَضعِ– ويُسمىٰ استثْناءَ العَيْنِ

ومنَ الرفْعِ– ويُسمىٰ استثناءَ النقيضِ.

فإنْ قُلْتَ: هذا صَحْيحٌ فيما إذا كانَت الملازمةُ عامةً

أَمَّا إذا كانَتْ متساويةً–فاسْتِثناءُ عَيْنِ كلٍّ يُنتِجُ عَيْنَ الآخَرِ

واستثناءُ نقيضِ كلٍّ يُنتجُ نَقِيْضَ الآخَرِ– كَمَا قالَ في الفصولِ: «إِنَّ الحُكمَ قَطْعِيٌّ في الصُّورِ الأَربعةِ».[1]

---

(١)قد ينتج الأربعة وذلك لا للقاعدة بل لخصوص المادة، وذلك إذا كان المقدم هو نفس التالي كما في الجدول أدناه:

وقد تنتج الأربعة إذا كانا متساويين			وذلك بخصوص المادة
إن كان الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن الشمس طالعة	فالنهار موجود
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن الشمس ليست طالعة	فالنهار موجود
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن النهار موجود	فالشمس طالعة
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن النهر ليس موجوداً	فالشمس ليست طالعة

قلتُ: المُتساوِيةُ –في الحقيْقَةِ– مُتلازِمانِ، فكلُّ حُكمٍ حُكْمينِ منَ الأربعةِ المذكورةِ هِيَ المُلازمةُ بينَ المتلازِمَتيْنِ.

ألا ترىٰ أنَّ استلزامَ وجودِ اللازِمِ وجودَ المَلزُوْمِ فيها ليسَ مِنْ حيثُ إنَّه لازمٌ؛ بلْ منْ حَيْثُ إنّهُ ملْزُومٌ؛ وكذا اسْتِلزامُ عدَمِ المَلْزُومِ عَدمَ اللازِمِ، لا من حَيْثُ إنه ملزُومٌ، بلْ من حيثُ إنَّهُ لازمٌ[1].

٢. (وإنْ كانَتْ مُنفصِلةً حقيقيةً –فاسْتثناءُ عينِ أَحدِ الجزئينِ يُنتجُ نقيضَ الآخَرِ)؛

لأنَّ وجُودَ أَحَدِ المعانِدَيْنِ صِدقًا يَستلزِمُ عدمَ الآخَرِ –فهذا في الحقيقيّةِ، ومانعةِ الجَمْعِ.

٣. (واسْتِثناءُ نقيضِ أحَدِهِما يُنْتِجُ عَيْنَ الآخَرِ)؛ لأنَّ عَدمَ أحدِ المعاندَيْن كذِبًا يستلزِمُ وجُودَ الآخَرِ –وهذا في الحَقْيقيَّةِ ومانِعةِ الخُلوِّ.

ولفظُ الكتابِ ساكتٌ عن التَّفْصِيْل.

والأصلُ ما ذَكَرْنا؛ وعليْهِ التعويلُ، والأمثلةُ غيرُ خافيةٍ[2].

---

(١) لأن كلاً من المقدم والتالي لازم وملزوم.

(٢) وإليكَ جداول موضحة ومفصلة:

الشرطية المنفصلة الحقيقية:

ينتج رفعُ كلٍّ وضعَ الآخر ووضعُ كلٍّ رفعَ الآخر؛ لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

الكبرىٰ		الصغرىٰ	النتيجة
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه زوج	فهو ليس فرداً
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه فردٌ	فهو ليس زوجًا
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه ليس زوجًا	فهو فرد
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه ليس فرداً	فهو زوج

٣- الشرطية المنفصلة مانعة الجمع:

ينتج وضع كل رفع الآخر ولا ينتج رفع كل وضع الآخر؛ لأن الضدين لا يجتمعان وقد يرتفعان.

الكبرىٰ		الصغرىٰ	النتيجة
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه حجر	فهو ليس بشجر
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه شجر	فهو ليس بحجر
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه ليس حجراً	لا ينتج: فهو شجر
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه ليس شجراً	لاينتج: فهو حجر

٤- الشرطة المنفصلة مانعة الخلو:

ينتج رفع كل وضع الثاني، ولا ينتج وضع كل رفع الثاني، إذا لا مانع من اجتماعها

الكبرىٰ		الصغرىٰ	النتيجة
زيد إما في البحر	وإما لا يغرق	لكنه ليس في البحر	فهو لا يغرق
زيد إما في البحر	وإما لا يغرق	لكنه ليس لا يغرق	فهو في البحر
زيد إما في البحر	وإما لا يغرق	لكنه في البحر	لا ينتج: فهو ليس لا يغرق
زيد إما في البحر	وإما لا يغرق	لكنه لا يغرق	لا ينتج: فهو ليس في البحر

الباب السادس

[الصناعات الخمس]

ومِنْ أبوابِ المَنْطِقِ أبوابُ الصِّناعات[1] الخمْسِ؛ لأنَّ المنطِقِيَّ كما يَبحَثُ عَنْ الصُّوْرَةِ[2] يَبحَثُ عن المادَّةِ[3].

فلمَّا تَمَّ التلويْحُ إلىٰ مَباحثِ الصوْرَةِ أشارَ إلىٰ مَباحثِ المادَّةِ أَيضـاً فقالَ: مِنْ جملةِ الصِّناعاتِ الخَمْسِ:

١. (البرهانُ–وهوَ قياسٌ مؤلَّفٌ مِنْ مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ لإنتاجِ اليَقيْنِ) أَعمُّ مِنْ أن تَكُونَ ضروريَّةً أو مكْتَسَبةً منها.

فالقِياسُ: جِنسٌ يتناوَلُ الأَقْيسةَ الخَمسَ.

والمؤلَّفُ: ذُكِرَ ليتعلقَ بِهِ قولُهُ مِنْ مقدِّماتٍ يَقينيةٍ وَهوَ: يُخْرِجُ الخَطابةَ، والجَدَل، وغيرَهُما.

---

(١) جمع صناعة، وهي ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير رَوِيَّةٍ، وقيل: العلم المتعلق بكيفية العمل.

(٢) الصورة هي هيئة القياس من مقدمة صغرىٰ وكبرىٰ ونتيجة بغض النظر عن مادة المقدمتين التي توضع فيهما.

(٣) المادة التي توضع في الصغرىٰ والكبرىٰ لها أثراً في قوة النتيجة وضعفها. وهذه المواد –منها يقينية فالنتيجة تكون يقينية– وهو البرهان. ومنها ظنية فتكون النتيجة ظنية وهي أربعة: الجدل، الخطابة، الشعر، المغالطة.

وقولُهُ: لإِنْتاجِ اليقينِ غايةٌ ذَكَرَهُ؛ ليَشتَمِلَ التعريفُ علىٰ العِلَلِ[1] الأربعِ

فالمُؤلَّفُ: إشارةٌ إلىٰ الصُّورةِ بالمطابَقَةِ، وإلىٰ الفَاعِلِ بالالتزامِ وهُوَ القوَّةُ العَاقِلةُ.

والمُقدِّمَاتُ: مادةٌ، ولإِنتَاجِ اليَقْينِ غايَةٌ.

---

(١) العللُ الأربعة لكل فعل مثلُ: تريد أن تعمل كرسيًا علله أربع:

صورةٌ هي هيئة الكرسي.

مادة: وهي الخشب.

فاعل: وهو النجار.

غاية: وهو الجلوس عليه.

وهنا القياس يحتاج الأربعة لوجوده:

الصورة – ما سبق من الأشكال.

المادة – ما يوضع في المقدمتين من هذه الصناعات.

فاعل– هو من يركب القياس.

غاية – الحصول علىٰ النتيجة من يقين أو ظن عند الاستدلال.

إذن الصورة كالقالب والمادَة ما يوضع فيه.

وقد اشتمل تعريف البرهان علىٰ العلل الأربع.

[أقسام البرهان (اليقينيات)]

(واليَقينياتُ ستةُ أقسامٍ):

لأَنَّ حكْمَ العَقلِ بها إِمَّا بلا اسْتعَانَةٍ من الحِسِّ أوْ معها، والأوَّلُ إنْ لَمْ يتوقَّفْ علىٰ وَسَطٍ حاضِرٍ في الذِّهْنِ فهوَ:

١. الأوّلياتُ[1]

وإنْ توقَّفَ:

٢. فَهوَ قضايا قياسَاتُها مَعَها.

والثانِي: إمَّا أَنْ لا يَتوقَّفَ اليَقِينُ بهِ بعدَ الإحْساسِ علىٰ شَيءٍ واحدٍ أو يَتوقفَ.

فالأوَّلُ المَحْسوسَاتُ، فالإحْساسُ إنْ كانَ بالحِسِّ الظَّاهِرِ[2] فَهُوَ:

٣. المُشاهَدَاتُ.

وإنْ كانَ بالحِسِّ الباطِنِ فَهُوَ الوُجْدَانِيَّاتُ.[3]

وإنْ توقَّفَ فالحسُّ إمَّا حِسُّ السَّمْعِ وهُوَ:

---

(١) وتسمىٰ البديهيات أو الضروريات تدرك طبيعة بدون دليل.

(٢) والحواس الظاهرة: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

(٣) الوجدانيات مثل: الجوع والعطش والخوف والغضب.

٤. المتَواتِراتُ فإنّها تَتوقَّفُ علىٰ حُكْمِ العقْلِ بامْتناعِ تَواطِئِ المُخْبِرينِ علىٰ الكَذِبِ

أو غيرُه[١] فإنْ توقَّفَ علىٰ تكرارِ المُشَاهَدَاتِ

٥. فالمُجَرَّباتُ

وإنْ توقَّفَ علىٰ الحِدْسِ[٢]

٦. فالحَدْسيّاتُ

وهذا وَجْهُ الضَّبْطِ لا الحَصْرِ العَقْليُّ، وإلىٰ تَعْدَادِهَا أشارَ بقوله:

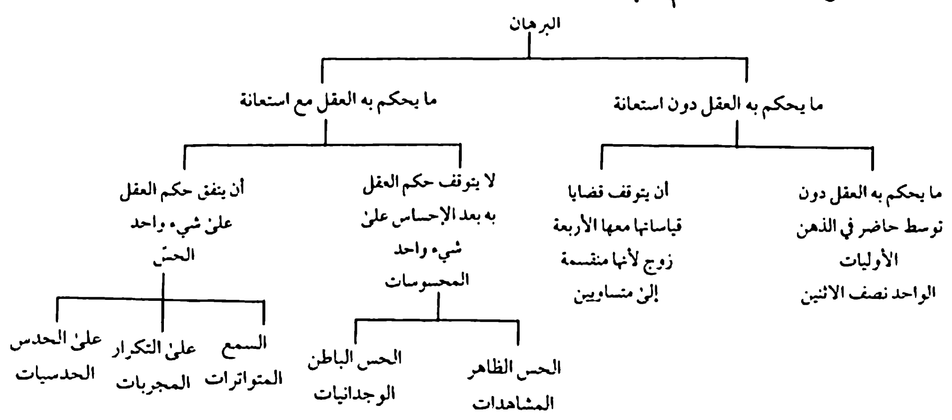
١. (أحَدُها أوَّلِيّاتٌ؛ كقولِنا: الوَاحدُ نصفُ الاثنينِ، والكلُّ أعظَمُ من الجُزْءِ).

---

(١) أي: غير حسِّ السمع.

(٢) الحدس: التخمين مثل: فيما إذا رأينا ماء البئرِ زاد وقع في حَدْسِنا فيضان النهر أو الوادي.

وإليك أنموذجًا لأقسام البرهان:



فإنَّ الحُكمينْ من هاتَيْنِ اليَقينَيتَيْنِ لا يَتوقَفان إلاَّ علىٰ تَصوُّرِ الطَّرَفيْنِ[١].

فَمَنْ وَهِمَ أنَّ الجُزءَ قَدْ يَكُوْنُ أعْظَمَ مِنَ الكلِّ–كمَا في دَاءِ الفِيْلِ[٢]– فَهُوَ لَمْ يتَصَوَّرْ مَعنىٰ الكلِّ والجُزْءِ[٣].

٢. (ومُشَاهَداتٌ) ويُسمىٰ مَحْسُوسَاتٍ أَيْضَـًا (كقولِنا: الشَّمسُ مُشْرِقَةٌ) في المُدْرَكِ بالبصَرِ (والنارُ محرِقةٌ) في المَحْسُوسِ باللمْسِ.

٣. (ومجرَّباتٌ، كقولِنا: شرْبُ السِقْمُونيا[٤]–يسهِّلُ الصَّفْراءَ)؛ إذ لو لم يسهلْها لما وَقَع الإِسْهالُ عَقْيبَ شربِها كليًّا أو أكْثرِيـًا،

---

(١) أي بمجرد أن يتصور واحد ويتصور نصف اثنين يحصل يقين أن الواحد نصفه دون واسطة أو أدلة.

(٢) داء الفيل: اسم لمرض قديم –هو أن ينتفخ بعض أجزاء الإنسان كرجله مثلاً حتىٰ يصير العضو أكبر من بقية الجسم.

(٣) أي: لم يعرف الجزء والكل، أليس الجسم بما فيه هذه الرِّجْل –أي معه– أعظم من الرِّجْل وحدها؟ إذن الجسم مع الرِّجْل أعظم من الرِّجْل وحدها.

(٤) أي مادة –مثل دُهن الخُروع الآن– مادة السقمونيا إذا شربها ليحصل الإسهال المؤدي إلىٰ زوال مرض الصفراء، وهو ما يرىٰ أثره في صفار حدقتي العينين.

فَيَتوقَّفُ اليقينُ فيها علىٰ تَكرَارِ المُشَاهَدَاتِ[١].

٤. (وَحدْسِياتٌ) أَيْ مُقَدِّماتٌ يَحْصُلُ اليَقِينُ فِيْها بِسِنُوحِ المَبادِيْ والمطَالِبِ للذِهْنِ دَفْعةً واحِدَةً–وهُوَ المَعْنِيُّ بالحَدْسِ وَلا حَرَكَةَ فِيْهِ.

بِخِلافِ الفِكْرِ: فإنَّه تَدرِيْجيٌّ[٢] لا دَفْعيٌّ؛ ولِذَا قَدْ يَكونُ اخْتِلافُ النَّاسِ فيهِ بالسُّرْعَةِ والبُطءِ.

أَمَّا في الحَدْسِ فليسَ إلا بالقِلَّةِ والكَثْرَةِ؛ لأَنَّهُ دَفْعيٌّ

(كقولِنا: نُورُ القَمَرِ مستفادٌ منَ الشَّمْس) بواسِطَةِ مُشَاهَدَةِ تَشَكُّلاتِهِ المُختلِفَةِ قُرْبـًا وبُعْداً مِنْها[٣].

---

(١) ومثل جميع الأدوية التي جربت عدة مرات أنها سبب لشفاء مرض من الأمراض بواسطة تكرار استعمالها.

(٢) أي: بانتقال الفكر من أمر إلىٰ آخر ليحصل اليقين.

(٣) القمر ليس فيه نور، وإن حصل فيه نور يعكس علىٰ الأرض فإنه مقتبس من إشراق ضوء الشمس عليه؛ لذلك إذا قابلها ليلة النصف يكون ضوءه تامـًا؛ لأنه ببعده عنها اكتسب كمال الضوء.
وكلما تقرب إليها فإنه سيكون جزء منه غير مقابل فينقص ضوءه تدريجيـًا، ومثل ذلك في ظهوره أول الشهر.
نمثل ذلك بمرآة مستديرة تضع أمامها بروجكترَ مدوراً فإذا قابلته المرآة ظهر الضوء في جميع زجاجها، وكلما قربت إليه مع ميلان ينقص الضوء في المرآة.
هذه العملية تترك لدىٰ الناظر من خلاله أن ضوء القمر مستمد من الشمس حدسـًا وتخمينـًا.

٥. (ومُتَوَاتِرَاتٌ) وَهيَ القَضَايا التِيْ يحكُمُ العَقْلُ بها؛ لأنَّها نقَلها قومٌ يستَحِيْلُ العَقْلُ تَواطِئَها علىٰ الكَذِبِ—ومِصدَاقُهُ حُصُولُ اليَقِيْنِ (كقولِنا: محمدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ادَّعَىٰ النُّبوةَ وأظْهَرَ المُعْجِزَة علىٰ يدِهِ) فإنَّه كعِلْمِنا بالبُلدانِ النَّائيةِ[١]، والأُمَمِ المَاضيةِ[٢].

٦. (وقَضَايَا قياسَاتُها مَعَهَا، كقولِنا: الأرْبعةُ زوجٌ بسببِ وسَطٍ حاضِرٍ في الذِّهنِ—وَهُوَ الانقسَامُ بِمُتساويَيْنِ)، فإنَّ الذِّهنَ يُرَتِّبُ في الحَالِ[٣] أنَّ الأرْبَعةَ مُنْقَسمةٌ بمُتساوِيَيْنِ—وكُلُّ ما كَانَ كذلِكَ فإنَّهُ زَوْجٌ فالأرْبَعةُ زَوجٌ.

---

(١) مثل: لندن قبل اكتشافها بواسطة الجهاز الرائي فإنه، كلما جاء مسافرون قالوا: قدمنا من لندن ومسافرون يقولون: نذهب إلىٰ لندن، ولا يجوز العقل أن هؤلاء اتفقوا علىٰ كذب هذا الخبر.

(٢) مثل الدولة الأموية والدولة العباسية والعثمانية.

(٣) أي: قوله؛ لأنها منقسمة تؤلف قياساً منطقياً كما فعل الشارح.

وفيما يأتي توضيح لليقينيات الست:

القسم الأول: البرهان:

من المادة التي تتركب منها مقدمات القياس: البرهان؛ لأنه يتركب من اليقينيات الآتي ذكرها، وهي ستة:

١ - الأوليات (الضروريات):

وهي التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يحتاج إلىٰ الاستعانة بالحس ولا بغيره.

مثل: هذا واحد، وكل واحد نصف الاثنين؛ فهذا نصف الاثنين.

ومثل: اليد بعض الإنسان، وكل بعض إنسان هو أقل من الكل، فاليد أقل من كل الإنسان.

٢- مشاهدات:

وهي ما يدركها العقل بسبب الحس الباطني وهي الوجدانيات مثل: تارك الطعام جائع، وكل جائع متألمٌ فتارك الطعام متألم.

٣- مجرَّبات:

وهي ما يدركها العقل بواسطة التكرار، مثل: هذا خروع، وكل خروع مسهل، فهذا مسهل.

٤- متواترات:

هي التي أدركها العقل؛ لأنها نقلها قوم يمنع العقل تواطأهم علىٰ الكذب، مثل: هارون الرشيد ملك، وكل ملك يجب عليه العدل، فهارون الرشيد يجب عليه العدل.

ومثل: احترام المسلم أمر به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل ما أمر به الرسول مقبول، فاحترام المسلم مقبول.

٥- محسوسات:

وهي التي يدركها العقل بواسطة الحواس الخمس الظاهرة، مثل: هذا ليمون، وكل ليمون حامض، فهذا حامض.

ومثل: هذا عسل، وكل عسل حلو، فهذا حلو.

٦- حدسيات:

وهي التي يدركها العقل بواسطة الحدس، مثل: نور القمر مستمد من نور الشمس؛ لأننا نراه يكمل كلما ابتعد وينقص كلما اقترب.

ومن نوره من نور الشمس لا يحرق ضوءه، ينتج: فنور القمر لا يحرق ضوءه.

والتحقيق أن الحدسيات من الظنيات لا من اليقينيات؛ لأن الحدس المجرد نظرية قد تخطئ، وقد تصيب.

وإن حصل اليقين في بعضها فإنما حصل بالتجربة والتكرار فهي من المجربات.

[الظنياتُ]

وَالثانِيْ مِنَ الصِّنَاعاتِ الخمس:

١- (الجَدَلْ، وهوَ قِياسٌ) جنسٌ (مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ مَشْهُوْرَةٍ) فصل[1].

ويَخْتَلِفُ باخْتِلافِ الأَزْمَانِ، والأَمْكِنَةِ، والأَقْرانِ، وَغَيْرِها.

٢- (والخَطابَةُ؛ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ من مُقدَّمَاتٍ مَقْبُوْلَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُقتَدٍ فِيْهِ) كنبيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَوْ مَظْنُونَةٍ) معْتَقَدٍ فِيْها اعتِقَاداً راجِحـاً، نحو:

هَذا حائِطٌ ينتشِرُ منه التُّرَابُ- وما ينتشرُ منهُ التُّرابُ يَنْهَدِمُ[2].

٣- (والشعْرُ، قيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقدِّماتٍ تَنْبَسِطُ مِنْها النَّفْسُ) نحوُ الخمرُ ياقُوتةٌ[3] سيَّالةٌ (أو تَنْقِبضُ) نحو: العَسَلُ مرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ[4].

٤- (والمُغَالَطَةُ، وهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ كاذِبَةٍ شَبيهَةٍ بالحقِ) ولا تَكوْنُ حَقّـاً، وتُسمىٰ سَفْسَطةً.

---

(١) يخرج به الأقسام الثلاثة الآتية بعده.

(٢) إذ قد ينشر منه التراب ولا يسقط..

(٣) فإن لفظ ياقوة مرغب في تناولها.

(٤) أي مقيئة فإذا سمع بها السامع ينفر عن شرب العسل، ولذلك سمي نظم الكلام شعراً؛ لأنه قد يشد تلاوته السامع وينبسط به، أَوْ قد ينفر من سماعه؛ لأنه يحتوي علىٰ مكاره.

سمىٰ مشاغَبَةً.

ح الآتي:

رغيب المخاطب فيما ينفعه

ات مظنونة.

النتيجة	قوتها
فعز العرب بالإسلام حق	تفيد الظن
فهذا الجدار يسقط	تفيد الظن

مات تنبسط منها النفس أو

النتيجة	قوتها
فهذا مرة مهوعة	تفيد الظن
فهذا الخمر حسن	تفيد الظن

كما يُقالُ: إنَّ وراءَ العالَمِ فَضاءً لا يَتناهَىٰ

وهَذَا أَيْضًا إنْ قُوْبِلَ بِهِ الحُكْمُ يُسمىٰ سَفْسَطةً

وإنْ قُوبِلَ بها الجَدَلُ تُسمىٰ مُشَاغَبَةً

- الجدل: ما رُكِّبَ من مقدمتين مشهورة أو مُسَلَّمَة.

الأمثلة:

	الصغرىٰ	الكبرىٰ	النتيجة	قوتها
المشهورة	الظلم قبيح	وكل قبيح يترك	فالظلم يترك	تفيد الظن
المُسَلَّمَة	أبو بكر انتخب للخلافة	وكل منتخب خليفة	فأبو بكر خليفة	تفيد الظن

- السَّفْسَطَة: هو ما رُكِّبَ من مقدمات وهمية كاذبة أو شبيهة بالحق وليست حقـًا، أو شبيهة بالمشهورة وليست مشهورة.

الأمثلة:

	الصغرىٰ	الكبرىٰ	النتيجة	قوتها
مثال الوهمية الكاذبة[1]	الميت جماد	وكل جماد لا تخاف منه	فالميت لا تخاف منه	تفيد الظن
مثال الشبيهة بالحق	هذا فرس مشيراً إلىٰ صورته	وكل فرس صاهل	فهذا صاهل	تفيد الظن
مثال الشبيهة بالمشهورة	هذا يتكلم بألفاظ العلم	وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم	فهذا عالم	تفيد الظن

(١) معنىٰ وهمية كاذبة: أنَّ العقل يساعد الوهم في المقدمات ويخالفه في النتيجة، فإن العقل يكذب إن الميت لا يخاف منه، يصدق إنَّ الميت جماد.

فالمُغالطَةُ مُنْحَصِرَةٌ في قِسْمَينِ: السَّفْسَطَةِ[1] والمُشَاغَبَةِ[2]

(والعُمْدةُ) أيْ المُعْتَمَدُ عَليهِ (هُوَ البُرْهَانُ) لا غَيْر؛

لأنَّ تَحْصِيْلَ العَقائِدِ الحَقَّةِ، وتزَييل العَقَائِد البَاطِلَةِ لَيسَ إلا بِه

ولْيَكُنْ هَذا آخرَ الرِسَالةِ في المَنْطِقِ.

(خَتَمنَا اللهُ تَعالىٰ بالعقائِدِ الحَقَّةِ، وعَصَمَنَا مِنْ العَقَائِدِ البَاطِلَةِ، وَحَشرَنَا فِيْ زُمْرةِ السعدَاءِ والصالِحيْنَ، وَبَوَّأَنَا فِيْ أَعْلىٰ عِلِّيينَ مَعَ النَبِيِّينَ والمُرسَلِينَ، وَصَلىٰ اللهُ علىٰ سَيدِنَا مُحَمَّدٍ وآلهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ).

---

(١)مشتقة من سوفسطاء –وهي العلم المزخرف والحكمة المموهة أي المزين بالأباطيل؛ لأن سوفا العلم والحكمة واسطا الغلط والمزخرفُ.

(٢)هي المنازعة لرد الخصم حقـًا أو باطلاً لا لإظهار الحقيقة.

ومع ذلك فإن المناظر بها لا يستعملها أمام البرهان بلْ مقابل الجدل.

وبالختام أتوجه إلىٰ الله تعالىٰ بأن يعلمنا ما جهلنا وينفعنا بما علمنا وينفع به رائدي العلم، وأن يجعل عملي هذا ونحوه خالصـًا، وأن يختم لي بالخاتمة الحسنة إنه سميع مجيب.

انتهيت من التوضيح والتعليق عصر الخميس ١٣/ جمادىٰ الآخرة/ ١٣٩٣ الموافق ١/ ٣/ ٢٠١٨. عند وجودي في جامعة العلوم الإسلامية في عمان –الأردن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

مراجع التعليق

١- شرح فتاوىٰ طبع حجري مع التعليقات والهوامش، مطبعة عبدالله أفندي بالرخصة والامتياز، آخر شوال ١٣٠٨هـ.

٢- قول أحمد -بآخر الشرح المذكور.

٣- شرح شوقي علىٰ الفتاوىٰ -بوستوي الجامع محمد أفندي، طبع دار سعادات، مطبعة سندة، طبع أواخر رمضان ١٣٠٩هـ.

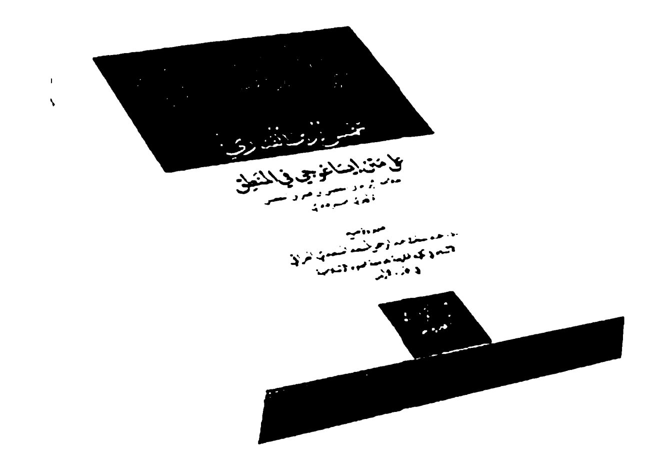
٤- من إملاءات المعلق وتنظيماته.

جدول المحتويات

تعريف بصاحب متن «إيساغوجي» ٥
العلامة أثير الدين الأبهري (٦٦٣هـ-١٢٦٤م) ٥
تعريف بالشارح لمتن «إيساغوجي» ٦
العلامة شمس الدين الفناري (٧٥١-٨٣٤هـ-١٣٥٠-١٤٣١م) ٦
مقدمة المعلق ٧
مقدمة الشارح الفناري ٩
اعتبار الجهة الذاتية للمنطق ١٤
أبواب المنطق وخطته أربعة ١٦
أقسام القياس من حيث مادتُه لا هيكلُهُ ١٨
الشروع في شرحِ إيساغوجي ١٩
تعريفُ الدلالة ٢٠
أقسام الدلالة ٢٢
أنواع الدلالة اللفظية الوضعية ٢٤
إيرادات علىٰ هذه التعريفات ٢٧
أقسام اللفظ ٣٤
تعريف المفردِ وأقسامُه ٣٤
المركب ٣٧
أقسام اللفظ المفرد باعتبار معناه ٤٠
إيرادٌ علىٰ تعريف الجزئي ٤٤
أقسام الكلي ٤٥
الثاني من قسمي الكلي ٤٩
الكليات الخمس ٥١
تعريف الجنس ٥٣

إيراد علىٰ تعريف الجنس ٥٦
تعريف النوع ٥٨
إيراد علىٰ قوله كثيرين ٦٠
تعريف الفصل ٦٢
أقسام العرضي ٦٧
الخاصَّة ٦٩
العرض العام ٧٠
البابُ الثاني مقاصِد التَصَوُّرَاتِ ٧١
تعريف المعرِّف ٧٤
تعريف الحد وأقسامه ٧٨
تعريف الرسم وأقسامه ٨٠
البابُ الثالثُ في مباديْ التَصْدِيقاتِ ٨٦
أقسام القضية ٨٩
أقسام الشرطية ٩١
أنواع القضية من حيث الإيجاب والسلب ٩٣
أنواع الحملية من تقييد الموضوع بالكمية وعدم تقييده ٩٤
أقسام الشرطية من حيث الكم وعدمه ٩٥
أدوات الكلية والجزئية ٩٧
أقسام الشرطية المتصلة ١٠٠
أقسام القضية المنفصلة ١٠٣
تعدد أجزاء المنفصلة ١٠٧
تعدد مانعة الجمع ومانعة الخلو ١٠٩
التناقض وأحكامه وشروطه ١١٣
شروط صحة التناقض ١١٥

التناقض في المحصورات ١١٨
عكس القضية وأحكامه ١٢٠
الباب الرابع ١٢٩
أقسام القياس ١٣٥
الأجزاء التي يتركب منها القياس الاقتراني ١٣٧
القياس الاقتراني ١٣٧
الأشكال الأربعة ١٤٠
رد الأشكال إلىٰ ترتيب الشكل الأول ١٤٥
الفائدة من وضع شروط للإنتاج ١٤٨
الناتجُ من الشَّكل الأول أنموذجًا ١٥٠
الأضرب المنتجة من الشكل الأول ١٥٢
أقسام الاقتراني من حيث مادتُه ١٥٨
القياس الاستثنائي ١٦١
الباب السادس الصناعات الخمس ١٦٧
أقسام البرهان (اليقينيات) ١٦٩
الظنياتُ ١٧٥
مراجع التعليق ١٧٩
جدول المحتويات ١٨١



دار الفاروق للنشر والتوزيع
عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٠٠٦٤
E-mail: daralfarouq@yahoo.com

9 789957 605612